

جامعة جيلالي لياس - سيدي بلعباس-

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير



قسم : العلوم المالية و المحاسبة

الرقم التسلسلي :

مطبوعة بيداغوجية بعنوان :

محاضرات في الاقتصاد النقدي

موجهة لطلبة السنة الثانية علوم المالية و المحاسبة

السداسي الثالث

السنة الجامعية : 2024-2025

قائمة المحتويات

	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
المحاضرة الأولى : التطور التاريخي للنقود	
1	مقدمة
1	1- اقتصاد المبادلة
2	2- اقتصاد المبادلة السلعي (المقيضة)
3	3- اقتصاد المبادلة النقدي
المحاضرة الثانية : النقود :وظائفها و أنواعها	
4	مقدمة
4	1- تعريف النقود
5	2- خصائص النقود
7	3- وظائف النقود
9	4- أنواع النقود
المحاضرة الثالثة : الكتلة النقدية	

17	مقدمة
17	1- تعريف الكتلة النقدية
18	2- العوامل المحددة لعرض الكتلة النقدية
18	3- مكونات الكتلة النقدية (تحليلها)
19	4- مقابلات الكتلة النقدية
المحاضرة الرابعة : المجمعات النقدية و سيولة الاقتصاد	
24	مقدمة
24	1-تعريف المجمعات النقدية
24	2- عرض المجمعات النقدية
26	3- مفهوم السيولة
المحاضرة الخامسة: الأنظمة النقدية	
29	مقدمة
29	1- تعريف النظام النقدي
30	2-خصائص النظام النقدي
31	3- أنواع النظام النقدي
المحاضرة السادسة : البنك المركزي	
38	مقدمة

38	1-نشأة البنك المركزي و مفهومه
39	2- خصائص البنك المركزي
40	3- وظائف البنك المركزي
المحاضرة السابعة : الإصدار النقدي و حدوده	
43	مقدمة
43	1- مفهوم الإصدار النقدي
43	2- مزايا توحيد جهة الإصدار
44	3- العناصر المقابلة للإصدار النقدي
44	4- أنظمة الإصدار النقدي
46	5- حدود الإصدار النقدي
المحاضرة الثامنة : البنوك التجارية	
48	مقدمة
48	1-نشأة البنوك التجارية و مفهومها
49	2- خصائص البنوك التجارية
50	3- وظائف البنك التجاري
51	4-البنوك الإسلامية
المحاضرة التاسعة : إنشاء نقود الودائع و المضاعف النقدي	

56	مقدمة
56	1- مفهوم إنشاء النقود
56	2- مفهوم المضاعف النقدي
57	3- العوامل المؤثرة في قدرة البنوك التجارية على مضاعفة النقد
57	4- كيفية إنشاء نقود الودائع
61	5- مدى قدرة البنوك التجارية على خلق النقود
المحاضرة العاشرة : التضخم و النظريات المفسرة له	
63	مقدمة
63	1- مفهوم التضخم
64	2- أنواع التضخم
68	3- النظريات المفسرة للتضخم
المحاضرة الحادية عشر : طرق قياس التضخم و آثاره	
76	مقدمة
76	1- تعريف الأرقام القياسية
76	2- قياس التضخم
80	3- آثار التضخم
المحاضرة الثانية عشر : السياسة النقدية و أهدافها	

83	مقدمة
83	1- مفهوم السياسة النقدية
84	2- أنواع (اتجاهات) السياسة النقدية
85	3- أهداف السياسة النقدية
89	4- التعارض بين الأهداف
المحاضرة الثالثة عشر : فعالية أدوات السياسة النقدية	
90	مقدمة :
90	1- مفهوم أدوات السياسة النقدية
97	2- فعالية أدوات السياسة النقدية
99	3- قنوات إبلاغ السياسة النقدية
المحاضرة الرابعة عشرة : السوق النقدي	
103	1- تعريف السوق النقدي
104	2- هيكل السوق النقدي
104	3- خصائص سوق النقد
106	4- المتدخلون في السوق النقدي
107	5- الأدوات المتداولة في السوق النقدي
112	قائمة المصادر و المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المبسطة للبنك التجاري و للبنك المركزي	21
02	ميزانية النظام المصرفي	22
03	تطور قواعد الإصدار النقدي	44
04	عملية خلق النقود الودائع بواسطة البنوك مجتمعة	60
05	أنواع السياسة النقدية	84
06	آلية تأثير سعر إعادة الخصم	89
07	آلية تأثير عمليات السوق المفتوحة	92
08	آلية تأثير نسبة الاحتياطي الإلزامي	93

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	صعوبة تحقيق توافق الرغبات في نظام المقايضة	3
02	الانتقال من نظام المقايضة إلى النظام النقدي	4
03	أنواع النقود	16
04	التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب	66
05	التضخم الناشئ عن دفع التكاليف	67
06	مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية	91
07	آلية انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي	102

مقدمة :

تعتبر النقود من أهم الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفت البشرية و أقدمها ، و لقد شهدت النقود عدة أشكال تغيرت تبعا للظروف الاقتصادية ، إلى أن أصبحت تمثل أهمية محورية في حياة الفرد و الدولة على حد سواء . يعزى هذا للوظائف الأساسية و المختلفة التي تؤديها في الاقتصاد من جهة ، و تأثيرها على العديد من المتغيرات الاقتصادية من جهة ثانية يأتي في مقدمتها: الدخل ، الاستهلاك ، الادخار ، الاستثمار ،... إلخ.

يعد الاقتصاد النقدي من أبرز فروع علم الاقتصاد و أهمها ، فهو يدرس أثر النقود على أداء النشاط الاقتصادي ، كما يتيح معرفة الآلية التي من خلالها يعمل الاقتصاد بكفاءة عالية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار النقدي .استنادا على ما سبق ، جاءت هذه المطبوعة المقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس بغرض إعطاء الطالب نظرة شاملة عن مختلف جوانب الاقتصاد النقدي ، حيث قسمت المطبوعة إلى أربعة عشرة موضوع تم إعدادها حسب المقرر الخاص بالمقياس . حيث تطرقت المطبوعة في الموضوع الأول إلى التطور التاريخي للنقود ، ثم في الموضوع الثاني إلى أنواع النقود و وظائفها ، الموضوع الثالث : الكتلة النقدية ، الموضوع الرابع : المجمعات النقدية و سيولة الاقتصاد ، الموضوع الخامس : الأنظمة النقدية ، الموضوع السادس : البنك المركزي ، الموضوع السابع : الإصدار النقدي و حدوده، الموضوع الثامن : البنوك التجارية ، الموضوع التاسع : إنشاء نقود الودائع و المضاعف النقدي ، الموضوع العاشر : التضخم و النظريات المفسرة له ، الموضوع الحادي العاشر : طرق قياس التضخم و آثاره ، الموضوع الثاني عشر : السياسة النقدية و أهدافها ، الموضوع الثالث عشر : أدوات السياسة النقدية و فعاليتها ، الموضوع الرابع عشر : السوق النقدي.

و في الأخير قد حاولنا عرض هذه المواضيع بطريقة بسيطة و سلسلة بعيدة عن الغموض ، بهدف ضمان إيصال المعلومة للطالب بشكل يسمح له استيعاب المقياس و التحكم فيه. و نسأل الله أن ينفع به.

المحاضرة الأولى : التطور التاريخي للنقود

مقدمة :

تعتبر المقايضة مرحلة مهمة في تاريخ البشرية ، حيث اعتبرت خطوة للأمام آنذاك ، غير أن سلباتها أصبحت تشكل قيда على المبادلات ، ما أدى إلى ظهور النقود ، و التي تعتبر أيرز معالم الذكاء الإنساني.

يتفق الفقهاء الاقتصاديين على أن النقود لم تنشأ دفعة واحدة، بل كانت نتيجة تطور بطيء و طويل ، تزامن مع تطور المجتمعات البشرية . ففي البداية لم تكن هناك حاجة حقيقية للمبادلة بين الأفراد (اقتصاد اللامبادلة)، و عند مرحلة معينة أصبحت المبادلة ضرورية و هو ما يعرف ب اقتصاد المبادلة.

1- اقتصاد اللامبادلة :

يمثل هذا النوع من الاقتصاد النمط الأول الذي عرفته البشرية ، و لم يكن للتبادل دورا في ذلك ، حيث كان ينتج فقط ما يلبي حاجات الفرد و الجماعة المرتبطة به (الإنتاج لأجل الاستهلاك الذاتي)¹. كان التوزيع يتم تلقائيا و داخليا طبقا للنمط الاجتماعي السائد ، أي عدم الدخول في علاقات اقتصادية مع الجماعات الأخرى.

يعتبر الاقتصاد المغلق القائم على أسلوب الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع و الخدمات دون الحاجة إلى المبادلة من خلال العلاقات الاقتصادية بين الجماعات المختلفة² تجسيدا لطرق الإنتاج البدائية التي عجزت عن تلبية احتياجات الإنسان المستمرة ، المتجددة و المتنوعة . إلا أنه و في مرحلة معينة أصبح صعبا على الفرد إنتاج كل ما يحتاج إليه من سلع و هكذا بدا للأمم ضرورة التخصص في إنتاج السلع التي يتقنها تاركا المجال لإنتاج باقي السلع للشعوب الأخرى³.

1 عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2014 ، ص 12.

2 عقيل جاسم عبد الله ، النقود و المصارف ، الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي للنشر ، الأردن ، 1999 ، ص 14.

3 المبارك محمد ، اقتصاد النقود ، الطبعة الأولى ، منشورات دار الأديب ، 2006 ، ص 6.

2- اقتصاد المبادلة السلعي (المقايضة) : Barter

إن التطور الحاصل في وسائل العمل لدى المجتمعات ، أدى إلى ظهور أولى أشكال تقسيم العمل و الذي يعتبر أحد الأسس الهامة التي قام عليها نظام المقايضة .¹ فتخصص الأفراد في مجال معين (كالزراعة ، الصيد، ...) أدى إلى زيادة حجم الإنتاج و بالتالي تحقيق فائض بما يزيد عن حاجة الجماعة ، ما استلزم تصريف هذا الفائض عن طريق مبادلته بسلع أخرى التي ليس لها القدرة على إنتاجها أو أنها لا تحقق لها إشباعا كاملا هذا ما يعرف بالمقايضة .

2-1 تعريف المقايضة :

هي مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد بحاجة إليها ، دونما إدخال وسيط في العملية .² و تفترض وجود سوق (الحيز الجغرافي الذي يلتقي فيه عارض السلعة مع طالبها) . و وجود الزمان (أن يتواجد عارض السلعة و طالبها في نفس الوقت) و السلعة موضوع المقايضة . و أن يكون لهذه السلعة مقياس تعبر عن قيمتها من خلاله .

2-2 صعوبات المقايضة :

بالرغم من المزايا التي قدمتها المقايضة للأفراد ، إلا أن بساطتها جعلت منها نظام غير صالح للاستمرار لتسيير عملية التبادل ، حيث اشتملت على العديد من الصعوبات نجملها فيما يلي³:

2-2-1 صعوبة توافق بين الرغبات :

القيام بعملية المبادلة توجب على المبادل بذل الجهد و الوقت للعثور على الطرف المكمل لهذه العملية ، حيث تفترض توافق رغبات الأفراد في نفس الوقت و بنفس الكمية ، و مع تعدد السلع و تنوعها أصبح من الصعب تحقيق التوافق المزدوج للرغبات و ظهرت تناقضات المقايضة أكثر فأكثر و المثال الموالي يفسر ذلك أكثر:

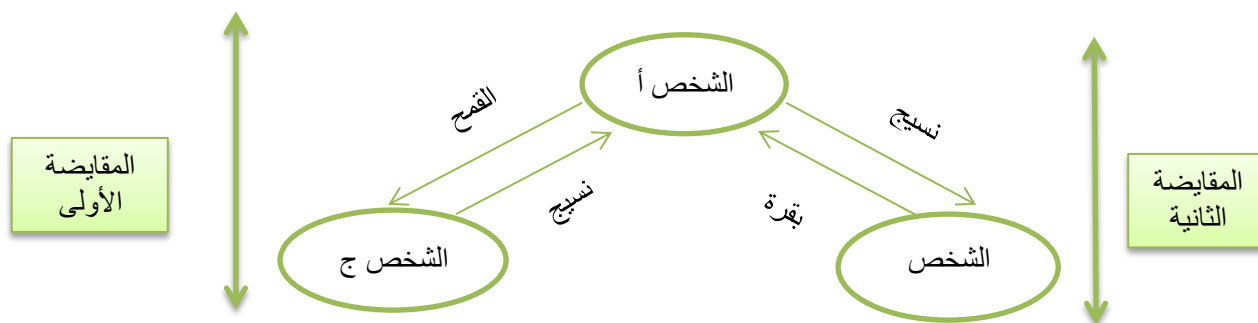
1 عقيل جاسم عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

2 عبد القادر خليل ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

3 رضا عبد السلام ، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية، 2004 ، ص 22-24 و صديقي خضرة ، الاقتصاد النقدي ، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة و السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة طاهري محمد بشار ، 2021-2022 ، ص 2-3 ، بتصرف .

- ✓ الشخص (أ) لديه القمح و يريد الحصول على بقرة .
- ✓ الشخص (ب) لديه بقرة و يريد الحصول على نسيج .
- ✓ يتطلب البحث عن طرف ثالث (ج) لديه نسيج و يريد الحصول على قمح ، فيقوم الشخص (أ) بالتبادل مع (ج) ، ثم يتم التبادل بين الشخص (أ) و الشخص (ب) .

الشكل رقم (01) : صعوبة تحقيق التوافق الرغبات في نظام المقايضة



المصدر : من إعداد الباحثة

2-2-2 صعوبة تحديد نسب التبادل :

تتمثل في عدم وجود طريقة مبسطة تقاس بها قيم السلع و الخدمات ، بمعنى ماهي الكمية التي يتم التخلي عنها من حديد مقابل الحصول على 1 طن من القمح ؟ فما هو معدل مبادلة كل سلعة بالأخرى ؟ فأصبحت العملية تقديرية عشوائية.

2-2-3 عدم قابلية بعض السلع لتجزئة :

تزداد صعوبة المقايضة في حالة عدم إمكانية تجزئة الأشياء الداخلة في المبادلة إلى وحدات صغيرة ، فمثلا مبادلة جمل بكمية من القمح و البطاطا ، فإنه من الصعب العثور على شخص لديه هاتين السلعتين و يرغب بمبادلتها بالجمل ، كما أن تجزئة الجمل تقلل من قيمته التبادلية ، كما أنه توجد سلع يستحيل تجزئتها (المنازل) .

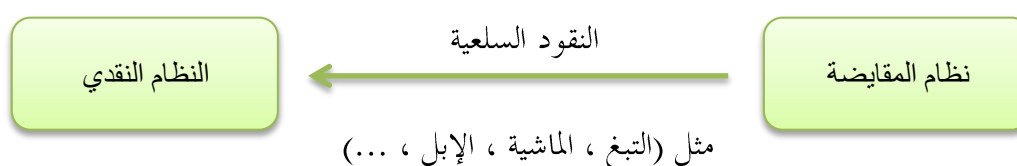
2-2-4 عدم صلاحية المقايضة لاختزان القيم :

في ظل هذا النظام و بسبب عدم وجود أداة لحفظ القيمة ، فإنه يصبح من الصعب حفظ قيمة السلع لفترات طويلة من الزمن و خاصة السلع الغذائية ، لأنها عرضة للتلف ، و ينبغي توفر شروط التخزين التي تمثل تكلفة لا يرغب الكثير في تحملها ، ما يدفع بالشخص إلى مبادلتها بسلع قد لا يحتاجها . و هذا كله يعتبر عقبة أمام التطور الاقتصادي.

3- اقتصاد المبادلة النقدي : Monetary exchange economy

إن صعوبات مرحلة اقتصاد المقايضة كانت في نفس الوقت الدوافع وراء بزوغ مرحلة الاقتصاد النقدي¹، حيث بدت المقايضة على أنها عقبة في سبيل التطور الإنساني ، و عليه دخل الإنسان في مرحلة البحث عن أداة سهلة التخزين و أيسر في التعامل و تحظى بالقبول العام . و هذا هو ما حدث بالفعل². حيث اتفق أفراد المجتمع على اتخاذ سلعة معينة كنقد يستخدم في قياس جميع السلع الأخرى ، فاستخدم الإغريق الماشية كنقد ، الهنود الحمر التبغ ، العرب الإبل أو الأبقار. و هذا ما يعرف ب النقود السلعية التي استعملت في مرحلة أولى ثم تلتها تطورات قادتنا إلى ما نحن عليه الآن . و سنفصل في ذلك في المحاضرة الموالية . الشكل الموالي يوضح الانتقال من نظام المقايضة إلى النظام النقدي .

الشكل رقم 2 : الانتقال من نظام المقايضة إلى النظام النقدي .



المصدر : من إعداد الباحثة

1 عبد القادر خليل ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

2 رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

المحاضرة الثانية : النقود : وظائفها و أنواعها

مقدمة :

تلعب النقود دورا محوريا في الاقتصاد ، فهي عصب الحياة الاقتصادية و هذا راجع إلى تأثيرها الواضح على عدد من المتغيرات الاقتصادية (الناتج الوطني ، النمو ، ...) ، إضافة إلى علاقتها الوطيدة بمستويات الاستقرار الاقتصادي من خلال التقلبات في عرضها و الطلب عليها (التوسع و الانكماش) .

تتعدد و تتنوع وظائف النقود التي تقوم بها في اقتصاد المبادلة ، و حتى تؤدي هذه الأخيرة وظائفها و بشكل فعال ، كان لابد عليه أن تتميز بمجموعة من الخصائص و هذا ما سنراه في هذه المحاضرة.

1- تعريف النقود :

1-1 تعريفها لغة :

النقد هو مصدر (الجزر) و جمعه نقود ، و كلمة نقد يراد بها معاني عدة منها ¹:

*خلاف النسيئة نقول نقدت الثمن أي دفعته نقدا .

*تميز الدراهم و إخراج الزيف منها ، يقال نقدته دراهمه و نقدته الدراهم و انتقدتها إذ أخرجت منها الزيف .

*القبض ، نقول نقدت الدراهم أي أعطيتها ، و انتقدتها أي قبضتها.

1-2 تعريفها اصطلاحا :

إن إدراج النقود في الاقتصاد يصطدم بأولى المشكلات في عالم الاقتصاد النقدي ، ألا و هي مشكلة تعريفها . فعلا لقد شكلت مسألة تعريف النقود موضوع نقاش بين المفكرين النقديين ¹ . غير أن التعريف الذي يقرب الإجماع عليه هو الذي يشمل على خصائصها و الوظائف التي تؤديها. و هي كالآتي :

1 محمد أحمد عطا عمارة ، النقود و آثارها في تقييم الحقوق و الواجبات -دراسة مقارنة - ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 ، ص477-478 .

- تعريف جو مينارد كيتز : هي كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة و تستخدم لحفظ القوة الشرائية .

- تعريف دافيد ريكاودو : النقود ليست سوى الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق المبادلة .

- تعريف ميلتون فريدمان : هي عبارة عن الوسيلة التي يسعى الأفراد إلى اكتسابها ، من أجل استخدامها في الحصول على ما يرغبون من سلع و خدمات حاضرة أو مستقبلية ، و يتمتع بالقبول العام .

إن اختلاف التعاريف المقدمة للنقود يعكس تعدد وظائف النقود و أهميتها في النظام الاقتصادي ككل ، بصفة عامة يمكن تقديم تعريف للنقود على أنها أي شيء يقبله الجميع قبولاً عاماً بحكم العرف أو القانون أو قيمة الشيء نفسه و يكون قادراً على أن يكون وسيطاً في عمليات التبادل المختلفة للسلع و الخدمات و يكون صالحاً لتسوية الديون و إبراء الذمم.

2- خصائص النقود :

إن ما يساعد النقود على القيام بوظائفها ، هو تمتعها بخصائص فريدة تميزها عن باقي الأصول المالية و الحقيقية الأخرى ، و تطورت هذه الخصائص تبعاً للتطورات الحاصلة في القواعد و الأنظمة النقدية ، و نحمل أهم هذه الخصائص فيما يلي :

1-2 البقاء (الديمومة) : Durability

أي وجود فترة زمنية فاصلة بين استلام النقود و استعمالها في المدفوعات المستقبلية ، هذا يستدعي الاحتفاظ بها لفترة من الزمن لإنفاقها في المستقبل و يجب ألا يعرضها للتلف أو فقدان قوتها الشرائية ، أي قدرتها في الحصول على السلع و الخدمات .

2-2 التجانس : Homogeneity

كل وحدة نقدية مثلاً (الدينار الجزائري) ينبغي أن تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى و في نفس الفئة ، يعني عدم وجود فروق في النوعية (أي تشترك جميعها في الشكل ، المواصفات الدقيقة ، نفس الوزن و

الحجم) ، و في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكيها ، و لو لم يحدث ذلك تفقد النقود خاصية القبول العام.

2-3 قابلية الانقسام : Divisibility

تكون وحدة النقدية الواحدة قابلة للتقسيم إلى أجزاء صغيرة ، بحيث شراء مختلف السلع و الخدمات (مختلف القيم) مهما كبرت أو صغرت قيمتها .

2-4 سهولة الحمل : Portability

هذه الخاصية يجب أن تنطبق على كافة فئات النقود ، فالشيء الذي يتخذ كنقود يكون ملائما في حجمه ، وزنه بحيث يسهل حمله عند أداء وظائفه.

2-5 الندرة النسبية : Relative Scarcity

من أجل الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي و جب فرض قيود على الإصدار النقدي و التحكم في كمية النقد المعروضة ، لأن قيمتها و قبول الأفراد لها سوف يتأثران ، لذا على السلطات النقدية التوفيق بين الكمية المعروضة و المطلوبة من النقد و تكون حسب احتياج النشاط الاقتصادي .

2-6 القبول العام : General Acceptance

تتعلق بقوة الإبراء القانونية ، فكل أفراد المجتمع على استعداد لقبول التعامل بها (تسديد الديون ، تسديد قيم السلع) ، حيث نكون إجبارية تفرضها الدولة عن طرق القانون ، بذلك تصبح ملزمة للجميع .

2-7 تكون نافعة : Useful

هذه الخاصية هي مكملة لخاصية القبول العام ، إذ لا يقبلها الأفراد ما لم تكن نافعة لهم ، و تستمد النقود قدرتها على النفع من إشباع حاجات البشرية من خلال الحصول على السلع و الخدمات مقابل التخلي على عدد من الوحدات النقدية ، فهي أداة حاملة أو ناقلة لخياراته من حيث كمية السلع المطلوبة ، نوعها و شكلها.

2-8 Ease of Discrimination : سهولة التمييز

تتعلق بتحديد لون خاص لكل فئة نقدية و حجم يتناسب مع فئة الوحدة النقدية ، تكون قيمتها واضحة جدا بأرقام يسهل تمييزها.

2-9 Difficulty in Damage : صعوبة تلفها

أي عدم قابليتها للتلف بسهولة ، حيث تكون معمرة نسبيا ، لذا يراعى عند صنع النقود المتانة المادية لأن أيادي كثيرة تتداولها.

3- وظائف النقود : Functions of Money

جاءت النقود بهدف التغلب على صعوبات المقايضة ، فهي ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة (أداة) لأداء مجموعة من الوظائف منها ما يعرف بالتقليدية (الكلاسيكية) و أخرى حديثة و التفصيل فيما يلي :

3-1 الوظائف التقليدية : Taraditional Functions

تسمى أيضا بالوظائف الفنية أو الحيادية و يرجع ذلك لأنها مرتبطة بطبيعة النقود و بالنشأة التاريخية لها ، هي وظائف تسهيلية ضرورية لسير و استمرار النشاط الاقتصادي و لكن لا تؤثر في مجراه أو معدل نموه ، و يرتبط هذا بالتحليل الكلاسيكي الذي يؤمن بفكرة حياد النقود¹ ، و تنحصر هذه الوظائف في الآتي :

3-1-1 Medium of Exchange: النقود كوسيط للتبادل

تعتبر أول و أقدم وظيفة ، و هي التي تميز النقود عن غيرها من الأصول النقدية و المالية و الطبيعية ، فهي لا تطلب لذاتها و إنما لما تؤديه لتسهيل عمليات التبادل ، مما أدى للقضاء على صعوبة المقايضة من عدم تجانس الرغبات و عد قابلية بعض السلع للتخزين .

1 عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود و البنوك - الأساسيات و المستحدثات - ، الدار الجامعية ، 2009 ، ص51.

3-1-2 Measure of Value : النقود كمقياس للقيمة

تعتبر النقود كوحدة معيارية ترد إليها جميع قيم السلع و الخدمات ، و هي وظيفة محاسبية تهدف لتبسيط المعاملات لقياس قيم السلع ، و لتؤدي النقود هذه الوظيفة أداءاً دقيقاً يجب أن تتمتع بالاستقرار و الثبات في قدرتها الشرائية للسلع و الخدمات ، فعدم ثبات قيمتها الذي يحدث أثناء فترات التضخم و الكساد يعيق وظيفة مقياس للقيمة . و كذلك فإن النقود تساعد رجال الأعمال في حساب تكاليف الإنتاج و تخطيط الإنتاج و تصوير حساب الأرباح و الخسائر.

تفرد النقود أيضاً بوظيفة قياس القيم بالمقارنة مع الأصول المالية الأخرى ، بحيث لا تنافسها في هذا الأصول المالية و الحقيقية الأخرى ، فهي الأصل المالي الوحيد الذي يقوم بقياس القيم ، فالسندات و الودائع و كافة الموجودات المالية الأخرى لا تستخدم إطلاقاً في تقدير قيم السلع و الخدمات ¹.

3-2 Modern Functions of Money : الوظائف الحديثة للنقود

يطلق عليها أيضاً الوظائف المشتقة ، حيث تنشق وظيفتين جديدتين من الوظيفتين الأصليتين السابقتين ² ، فنشئ من وظيفة النقود كوسيط للتبادل وظيفة النقود كمخزن أو مستودع للقيمة ، و من وظيفة النقود كمعيار للقيمة تنشق وظيفة النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة .

3-1-2 Store of Value : النقود كمستودع أو مخزن للقيمة

ترتبط هذه الوظيفة بخاصية الدوام و البقاء ، و تعتبر أكثر الوظائف أهمية في الاقتصاد الحديث ³ ، فوظيفة وسيط للتبادل سمحت بفصل عملية التقابض المباشر إلى عمليتي بيع و شراء ، كما أمكن تبعاً لذلك تأجيل عملية الشراء بالاحتفاظ بالنقود و لفترة معينة ، فيستطيع الفرد أن يبيع المنتجات ثم يحتفظ بالنقود لاستعمالها مستقبلاً . أي أنها تنطوي على قيمة كافية للحصول على سلعة .

1 صديقي خضرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

2 إسماعيل أحمد الشناوي ، عبد النعم مبارك ، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية ، الدار الجامعية ، 2000 ، ص 62 .

3 أسامة كامل ، عبد الغني حامد ، النقود و البنوك ، مؤسسة الورد العالمية ، البحرين ، 2006 ، ص 24.

إن الاحتفاظ بأي أصل رأسمالي (قطعة أرض ، شقة ، سيارة ، شهادة استثمار ، ...) ، إنما هو الاحتفاظ بأصل يخزن قيمة ، إلا أن النقد تتميز عن غيرها من الأصول الرأسمالية في كونها تتمتع بالسيولة (أصل مالي كامل) ، أي سهولة تحويلها إلى سلع و خدمات و ذلك على عكس عملية تحويل رأسمالي آخر .¹

2-2-3 Standard for Deferred Payments : النقد كمقياس للمدفوعات الآجلة

هذه الوظيفة لا تقل أهمية عن الوظيفة العاجلة للنقد ، فنحن هنا نتحدث عن الدور المستقبلي للنقد . برزت أهمية هذه الوظيفة مع اتجاه اقتصاديات الحديثة إلى تعميق التخصص و تقسيم العمل و هي ظاهرة تزداد وضوحا و عمقا مع تعاقب الثورات العلمية و التكنولوجية و الصناعية التي يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية و حتى عصر العولمة الاقتصادية التي أدخل هذا العالم إلى ما يسمى بالثورة الثالثة .²

و نتيجة لذلك أبرمت عقود كبيرة الحجم تنص على ضرورة سداد الدين و فوائده (إن وجدت) في الأجل المحدد لذلك . لكن شرط استمرار أداء النقد لوظيفتها هذه بفاعلية أن تحتفظ بقيمتها حتى سداد المدفوعات الآجلة ، و لكن إن حدث و انخفضت قيمتها الشرائية بسبب التضخم فسوف تنخفض قيم ما يتم الحصول عليه من السلع و الخدمات .³

4- أنواع النقد : Kinds of Money

لم تبق النقد على حال واحدة بل تطورت مع تطور النشاط الاقتصادي عبر التاريخ ، فنمو حجم المعاملات و تطور مستوى النشاط الاقتصادي فرض ظهور أنواع من النقد تتناسق مع هذا التطور ، و ظهرت الأنواع الآتية من النقد :

1-4 Commodity Money : النقد السلعية

تعتبر أول شكل من أشكال النقد ، و كانت عبارة عن سلعة مقبولة تعارف الأفراد على استعمالها ، أي تتمتع بالقبول العام ، و تون ذات قيمة عالية في ذلك المجتمع. فنجد على سبيل المثال مجتمعات استعملت الملح (روما

1 رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 62 ، بتصرف.

2 عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 58 .

3 نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقد و البنوك ، أكاديمية طيبة ، 2000 ، ص 17 .

القديمة) إلى درجة أن الأجور كانت تدفع بالملح ، استعملت اليونان القديمة رؤوس الماشية ، روسيا القديمة حيوان الرنة ، كما استخدم الشاي بشكل عام في آسيا ، و النسيج في الهند .¹ غير أن هذا النوع من النقود واجهه الكثير من المشاكل أهمها²:

- ارتفاع نفقات النقل و التخزين ، خاصة أن بعض النقود السلعية يتطلب شروطا خاصة في التخزين مثل (التهوية ، الحرارة ، الخ...).

- عدم إمكانية تجزئة بعض النقود السلعية لتحقيق المبادلات الاقتصادية البسيطة .

- تعرض بعض السلع التي تستخدم كنقود إلى الفساد و التلف بمرور الزمن .

هكذا برزت الحاجة إلى البحث عن آلية أكثر فعالية للتغلب على الصعوبات المذكورة ، فاهتدى إلى استعمال النقود المعدنية .

4-2 النقود المعدنية : Metal Money

انتقلت النقود إلى مرحلة أكثر تطورا ، و هي مرحلة النقود المعدنية حيث استخدمت معادن كثيرة مثل : الحديد ، النيكل ، الرصاص ، النحاس و البرونز. نظرا لتمييزها على غيرها من السلع ، و سهولة صياغتها و سكها ، فكانت النقود البرونزية و النحاسية التي شاع استعمالها في العصور القديمة ، و مع اتساع نطاق حجم المبادلات التجارية ، و تطور التبادل التجاري الخارجي استخدم معدن الفضة في التداول ، و من ثم استخدم الذهب ، حيث تميز هذين المعدنين بخصائص جعلت منهما أقدر السلع و المعادن على القيام بوظائف النقود .

أثما يمثلان قيمة مرتفعة نسبيا نظرا لندرتهما مما يجعل وزنا بسيطا منهما يمثل قيمة كبيرة ، كما أثما قابلين للتجزئة دون أن يتعرضا لخسارة في القيمة ، و قابلان للتخزين دون تلف ، إضافة إلى تمتعهما بصفة القبول العام لدى جميع أفراد المجتمع و يصعب غشهما .³ اتخذ تطور النقود المعدنية ثلاثة أشكال رئيسية و هي :

النقود الموزونة و كان يتم وزنها و اختبار عيارها في كل مرة يتعاملون بها و كانت تأخذ شكل سبيكة . ثم

1 الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

2 محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان و سهيل أحمد سمحان ، النقود و المصارف ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2010، ص 18.

3 محمود حسين الوادي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

النقود المعدودة (الحسابية) أدخلت على السبائك تغيرات ، و أصبحت تقدر بالعدد لا بوزن و هكذا ظهرت القطع النقدية و التي هي عبارة عن سبيكة مستديرة الشكل (قرص) ، لكن واجهها خطر الغش الذي مثل في إمكانية مزج المعدن الرديء مع النفيس . هذا ما أدى إلى ظهور آخر شكل و هي النقود المضروبة (المسكوكة) حيث تولت الدولة حق ضرب النقود لضمائها ، من خلا وضع ختم رسمي عليها ، تحديد وزنها و عيارها حتى لا تختبر و توزن في كل معاملة.¹ مع اتساع المبادلات التجارية ظهرت نقود معدنية مساعدة إلى جانب النقود المعدنية الرئيسية المعدنية و فيما يلي تفصيل ذلك :

1-2-4 نقود معدنية مساعدة : Auxillary Coin

تستخدم لتسوية المعاملات البسيطة ، تصنع عادة من البرونز و النيكل قيمتها الاسمية أكبر من قيمتها السلعية ولها قيمة إبراء المحدودة .

2-2-4 نقود معدنية رئيسية : Major Coin

تستخدم لتسوية المعاملات الكبيرة ، تصنع من الذهب و الفضة و قيمتها الاسمية كعملة مساوية لقيمتها السلعية و لها و قوة إبراء مطلقة .

على الرغم من أن النقود المعدنية قضت على صعوبات المقايضة و ما سبقها من نقود سلعية ، إلا أنه ظهرت صعوبات مع استخدام النقود المعدنية كالذهب ، حيث كانت هناك فرصة لغش المسكوكات الذهبية الأمر الذي أفقد الثقة في التعامل بها ، إضافة إلى النفقات الكبيرة التي تتطلبها عملية التخزين . الأمر الذي أدى للبحث عن البديل و بالتالي ظهور النقود الورقية.²

1 ودان بوعبد الله ، الاقتصاد النقدي و سوق رأس المال ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ل م د علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغافم ، 2020- 2021 ، ص 10-11.

2 عبد السلام رضا ، مرجع سبق ذكره ، ص31 ، بتصرف .

3-4 النقد الورقية : Bank Note

إن اتساع حجم المبادلات التجارية على المستويين محلي و دولي ألزم التجار حمل كمية كبيرة من النقود المعدنية و هذا يصاحبه مخاطر عالية ، لذا وجب البحث عن أداة نقدية أكثر مرونة و تسهل من عملية التداول فكانت النقود الورقية التي مرت بالمراحل التالية :

1-3-4 النقد النائية : Placeholder Money

تمثل النقود المعدنية من الذهب و الفضة تمثيلا كاملا ، أي تغطية الإصدار النقدي بغطاء معدني تعادل قيمته 100 % من قيمة النقود الورقية . نشأ هذا النوع من النقود في أوروبا في القرن 17 عشر ، عندما بدأ التجار لا يحملون ذهبهم و فضتهم و ينتقلون بها في الأسواق عبر البلدان ، بل آثروا أن يحتفظوا بها عند الصاغة الذين يمتلكون خزائن واسعة لقاء صك بقيمة نقودهم المعدنية من الذهب و الفضة التي أودعوها لديه . و يحصل مقابل ذلك على تعهدا بدفع المبلغ المودع عند الطلب . و عندما يحتاج المودع إلى نقود فإنه يستردها من الصائغ ليدفعها ثمنا لما اشترى من بضائع فيقوم البائع الذي حصل على نقود بإيداعها هو الآخر عند الصائغ مقابل صك جديد بقيمتها ، و عمد الأفراد إلى استخدام الصك في عملية البيع و الشراء بقيمة النقود التي يشملها ، بذلك استغنوا عن حمل الذهب و الفضة ، و هكذا تم تداول هذه الورقة ، بل أصبحت نفسها نقودا تقوم بكافة وظائف النقود و سميت ب (الورقة النائية) لأنها تنوب عن النقود تماما ، و يمكن تحويلها إلى نقود في أي وقت . و تعتبر الأصل التاريخي لورقة البنكنوت الحالية 1.

2-3-4 النقد الورقية القابلة للصرف : Convertible Paper Monay

هذه النقود تصدرها عادة البنوك المركزية ، حيث تكون غير ملزمة بالتغطية الكلية للذهب و الفضة لما أصدرته من هذه النقود ، و إنما تكتفي بالتغطية النسبية لها فقط. فبعض البنوك المركزية كانت تحتفظ باحتياطي ذهبي يعادل 35% أو 40% من قيمة هذه الأوراق.²

1 سعيد الخضري ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1994 ، ص 24-25.

2 بناي فتيحة ، الاقتصاد النقدي ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس LMD ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016-2017 ، ص 17.

3-3-4 النقود القانونية (الإلزامية) : legal Monay

هي نقود إلزامية غير قابلة للتحويل ، يتم إصدارها من طرف البنك المركزي تتميز بانعدام قيمتها الذاتية و تتمتع بقوة إبراء قانونية ، و تمثل ديناً لحاملها على البنك المركزي مصدرها . تعرف هذه النقود ب البنكنوت وهي عبارة عن صكوك تمثل التزاماً على السلطات النقدية تجاه أفراد المجتمع ، فهي تعتبر بديلاً عن الذهب و المعادن النفيسة التي كانت متداولة من قبل و تحتفظ بها السلطة النقدية في خزائنها و المفروض أن يحتفظ البنك المركزي ب 100 % من قيمة النقود من الذهب و الفضة و العملات الأجنبية الأخرى و لكن قد تضطر بعض الدول و نتيجة لظروف معينة أن تخفض نسبة الغطاء و لكن نظراً لخطورة تخفيض الغطاء فقد تعارف على أن التخفيض يكون في حدود الأمان عند نسبة لا تقل عن 95%.¹

4-4 النقود الكتابية (المصرفية) : Deposit Credit Money

تتمثل في التزام مصرفي من قبل البنوك التجارية ، ينشأ من خلال إيداع حقيقي لمبلغ من النقود القانونية ، أو نتيجة قيام البنك بفتح حساب لعملائه على سبيل الإقراض ، وهي عبارة عن قيد حسابي في دفاتر البنك التجاري يفيد مديونية البنك للشخص صاحب الحساب بمبلغ معين يتعهد البنك دائماً بدفع هذا المبلغ بالوحدات النقدية عند الطلب للمودع أو لأمره² ، و تنتقل ملكية الوديعة من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات و أوامر الدفع و التحويل . لهذا سميت بالكتابية ، لأن تداولها يتم عبر الكتابة .

4-5 النقود الإلكترونية : Electronic Money

تعد النقود الإلكترونية أهم الابتكارات التي أفرزها التقدم التكنولوجي الحديث ، هي في الأساس تمثيل رقمي لعملة قانونية ، و اختلف الاقتصاديون في تعريفها فمنهم من ضيق التعريف و حصرها في شكل محدد ، و منهم من وسعه و جعله يشمل كل تعامل مالي يتم عن طريق التقنية الحديثة و فيما يلي أبرزها³ :

- هي مستودع للقيمة النقدية يحتفظ بها في شكل رقمي ، بحيث يكون متاحاً للتبادل الفوري للمعاملات.

1 نجلاء محمد البكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

2 سعيد الخضري ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

3 محمد دمان ذبيح ، النقود الإلكترونية : ماهيتها ، مزاياها ، مخاطرها ، مجلة الشريعة و الاقتصاد ، المجلد (10) ، العدد (1) ، 2021 ، ص 136.

- عرفها صندوق النقد الدولي : على أنها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني أو في ذاكرة إلكترونية لصالح المستهلك .

- عرفها البنك المركزي الأوروبي : بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها ، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة و تستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما.

و يمكن تحديد عناصر النقود الإلكترونية من التعريف السابق على أنها ¹ :

- ✓ **قيمة نقدية** : أي أنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية ، مثل : مائة دينار ، خمسون دينار .
- ✓ **مخزنة على وسيلة إلكترونية** : تعد هذه الفة عنصرا مهما في تعريف النقود الإلكترونية ، حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة إلكترونية على بطاقة بلاستيكية أو على القرص الصلب للكمبيوتر للشخص المستهلك .

يختلف مصطلح النقود الإلكترونية عن البطاقات المصرفية الإلكترونية مثل : بطاقات الائتمان ، بطاقات السحب ، بطاقات الدفع ، البطاقات الذكية . كما يختلف مفهوم النقود الإلكترونية عن التحويل الإلكتروني الذي يعني تحويل قيمة نقدية من حساب إلى آخر بوسيلة إلكترونية . و بالتالي فهو لا يتضمن تمثيل قيمة نقدية معينة في كيان مادي ، بل هو عبارة عن رقم يتحول من حساب إلى آخر و التحويل يتم طلبه بوسيلة إلكترونية .

4-6 النقود الافتراضية : Virtual Money

إن السرعة التي يعرفها العالم في إطار العولمة التقنية بدا واضحا على تداول النقود الإلكترونية ، حيث ظهرت ما يعرف ب النقود الافتراضية التي أصبحت تعتبر من وسائل الدفع المالي الحديث في العديد من دول العالم ، وعرفت على أنها :

1 إسماعيل خالد أوغلو ، التكيف الشرعي للعملة الرقمية ، مجلة دراسات في المالية الإسلامية و التنمية ، (2020) ، المجلد 1، العدد 1 ، ص 70 .

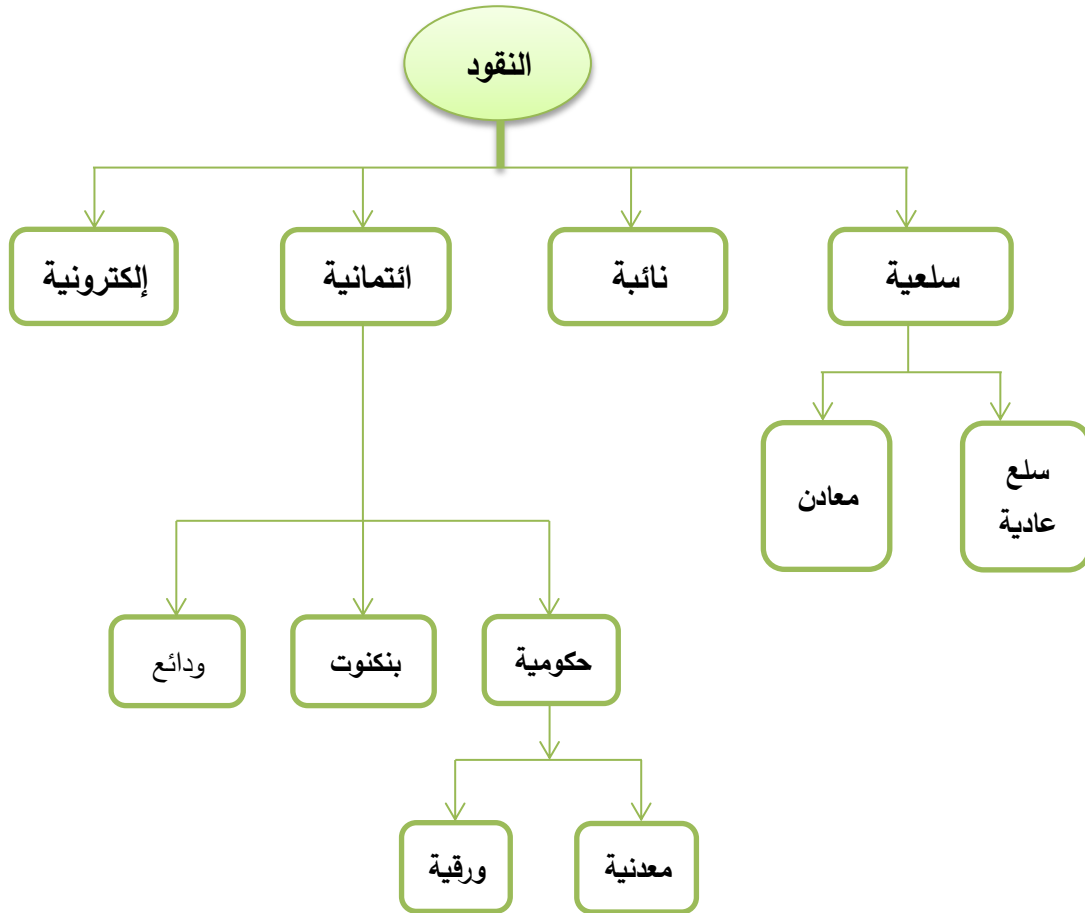
- العملة التي ليس لها وجود فيزيائي ، و يمكن مقابلتها بالعملات الرسمية المستخدمة حاليا كالدولار و اليورو و يتم تداولها عبر الانترنت و دون وجود سلطة مركزية أو بنك مركزي يقف وراء إصدارها.¹
- هي وحدات رقمية مشفرة ، ليس لديها طبيعة مادية أو حسية و ليس لها قيمة أو منفعة ذاتية ، و لكن بما ثبت لها في الواقع من منفعة تبادلية و رواج نسبي في العديد من البلدان يعدها البعض مالا متقوما .²
- تعتبر عملة البيكوين أشهرها و قد كان ظهورها على يد شخص مجهول الهوية يدعى "ساتوشي ناماكوتو" ، و قد قدم فكرته في بحث نشره عام 2008 ، مبينا أنه يؤسس لنظام نقدي للدفع الإلكتروني جديد ، يهدف به إلى تغيير الاقتصاد العالمي ، و تقوم فكرة هذه العملة على مبدأ التعامل المباشر بين المستخدمين بطريقة الند للند ، و هو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين الطرفين دون الاستعانة بطرف وسيط كالبنوك و المؤسسات المالية التي تتقاضى رسوما على تحويل الأموال ، مبتعدة في نفس الوقت عن مركزية البنوك الكبرى ، فمعاملاتها مجهولة لا يمكن لأي جهة مراقبتها أو الاطلاع عليها.³

1 منصور علي منصور شطا ، العملات الافتراضية المشفرة و أثرها على مستقبل المعاملات (الواقع و الآفات) ، مجلة كلية الشريعة و القانون ، العدد 37 ، 2022 ، ص 1792 .

2 إسماعيل خالد أوغلو (2020) ، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

3 أسماء سالمين العرياني ، العملات الافتراضية - حقيقتها تكييفها و حكمها الشرعي - ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 114 .

الشكل رقم 03 : أنواع النقود



المصدر : من إعداد الباحثة

المحاضرة الثالثة : الكتلة النقدية

مقدمة :

في الاقتصاد المعاصر يعتبر البنك المركزي المسؤول الوحيد عن الإصدار النقدي في أي بلد ، بالتالي هو المؤثر الأساسي على العرض النقدي إضافة لتأثير القطاع المصرفي عليه من خلال خلق النقود الكتابية . هذا ما يسمى الكتلة النقدية التي تعبر عن كمية النقد المتداولة داخل اقتصاد ما في وقت معين .

1- تعريف الكتلة النقدية : Monetary Mass

تعرف الكتلة النقدية بالمعنى الضيق على أنها : مجموع خصوم الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية ، و حيازات العملة لدى الجمهور .¹

تعرف بالمعنى الواسع :على أنها تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة و التي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية ، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها .²

-هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ، و يقصد بالنقود المتداولة هنا ، كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات التي تختلف أشكالها وفقا لدرجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي ، و تطور العادات المصرفية في المجتمعات .³

تتم إدارة هذا المعروض النقدي بمختلف أنواعه من طرف المؤسسات التالية :

* البنك المركزي الذي يصدر النقود القانونية (أوراق البنكنوت) .

* البنوك التجارية التي تصدر النقود الكتابية (نقود الودائع) .

* كما قد تضاف في بعض الدول الخزينة العامة التي تقوم بإصدار النقود المعدنية .

1 محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2014، ص 44.

2 غريبي أحمد ، بوشريط أسامة ، تطور الكتلة النقدية و أثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و التنمية لجامعة المدية ، العدد 5، جانفي 2016 ، ص 188.

3 وسام مويسي ، أمال بوسمينية ، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار خلال الفترة 2000-2017 ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد 7 ، العدد 2 ، جوان 2020 ، ص 659.

2- العوامل المحددة لعرض الكتلة النقدية :

يتأثر كل شكل من أشكال النقود بعوامل مختلفة و سنفصل ذلك فيما يلي¹ :

2-1 بالنسبة للنقود القانونية تتأثر بالسياسة النقدية المطبقة (من حيث الأهداف و الوسائل) ، و كذلك نوع النظام النقدي المتبع ، سعر الصرف و حجم النشاط الاقتصادي و ديناميكيته المستمرة و حاجته للتغير في السيولة .

2-2 بالنسبة لنقود الودائع فتتأثر بكمية النقد المصدرة من طرف البنك المركزي ، وعوامل تتعلق بالبنوك منها : حالة النشاط الاقتصادي ، الوعي المصرفي لدى الجمهور ، طبيعة السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي . بالإضافة إلى حيوية و تطور البنوك نفسها ، و مساهمتها للتحويلات العالمية و استعمالها لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

3- مكونات الكتلة النقدية (تحليلها) :

يمكن تحليل مكونات الكتلة النقدية اعتمادا على درجة السيولة و قوة إبراء الديون .

3-1- المتاحات النقدية (السيولة النقدية):

هي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد و المؤسسات ، فهي تعبر عن السيولة المطلقة ، و تشمل ثلاثة أنواع هي :

-الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي.

-النقود المساعدة المتداولة (تصدر من طرف الخزينة العمومية)

-الودائع تحت الطلب ، و تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتم التعامل معها كما يلي :

✓ ودايع تحت الطلب لدى البنوك و باقي مؤسسات الإقراض ، و هي تمثل نسبة عالية من مجموعها .

✓ ودايع تحت الطلب و الحسابات الجارية للأفراد و المؤسسات و الأفراد لدى مراكز البريد .

1 عبد القادر خليل ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 103-104 .

✓ ودائع تحت الطلب و حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

2-3 المتاحات الشبه نقدية (الأموال الجاهزة) : Quasi Money

هي أصول مالية قابلة للتحويل إلى وسائل دفع بسهولة ، يختفي فيها الجوهر النقدي ، أي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل فوري ، و تضم الودائع التالية :

1-2-3 الودائع تحت الطلب على الدفتر : Demand Deposits on the book

تتمثل في الحسابات الموجودة على البنوك التجارية أو صناديق التوفير و الاحتياط و التي تدر فائدة لأصحابها و تسحب عند الطلب و لكن باستخدام الدفتر و ليس الشيكات ، بالتالي فهي لا تستعمل في الدفع و التداول مباشرة ، إذ لا بد من قيام صاحبها أولاً بعملية السحب ثم استعمال المبلغ المسحوب لتسديد الديون أو أداء المعاملات الأخرى.

2-2-3 الودائع لأجل (الزمنية) : Term Deposits

هي تلك الودائع التي يضعها صاحبها في البنك مع الامتناع عن سحبها قبل انقضاء وقت معين يتم الاتفاق عليه بين المودع و البنك مقابل الحصول على فائدة . ميزة هذه الودائع بالنسبة لبنك بأنها لا تشكل أي خطر للسحب كما هو الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب ، بالتالي تدفع معدل فائدة مرتفع مقارنة بالذي يدفع على الودائع تحت الطلب .

4- مقابلات الكتلة النقدية :

إن إصدار الكتلة النقدية و وضعها محل التداول في الاقتصاد يتطلب وجود مقابلاً لإصدارها، لذا سوف نتطرق إلى مفهومها ثم مختلف المقابلات .

4-1- مفهوم مقابل الكتلة النقدية :

- تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد و شبه النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية و هذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها .

- يمكن التعبير عنها بأنها ديون تنشأ على الأعوان الاقتصاديين يقوم البنك المركزي بتنقيدها . عندما يحصل البنك المركزي على هذه الأصول تعتبر حقا من حقوقه و يضعها في أصول ميزانيته بينما تعتبر النقود التي قام بإصدارها مقابل ذلك التزاما عليه و يضعها في خصوم ميزانيته ¹.

إن قياس الكتلة النقدية لا يتوفر إلا من خلال الميزانية المجمعدة للنظام المصرفي (البنوك التجارية و البنك المركزي) ، حيث أن الكتلة النقدية التي تظهر في المطلوبات لها ما يقابلها في الموجودات و التي تتمثل عموما في المقابلات التالية :

✓ الذهب و العملات الصعبة .

✓ ديون للخزينة العامة .

✓ قروض للاقتصاد الوطني .

فهي تمثل مجموع الأصول غير نقدية الموجودة بحوزة النظام المصرفي ، فيما يلي عرض مبسط لكل من ميزانية البنك التجاري و البنك المركزي.

1 الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 101.

الجدول رقم 01 : الميزانية المبسطة للبنك التجاري و للبنك المركزي

المطلوبات	الموجودات
B	CO
	CIP
RO	Ref

المطلوبات	الموجودات
D	RO
Ref	C

المصدر : وسام ملاك ، النقود و السياسات النقدية الداخلية : قضايا نقدية و مالية ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2000 ، ص 161.

حيث :

OD : تمثل أصول البنك المركزي من ذهب و العملات الصعبة .

CIP : ديون الخزينة العامة

Ref : إعادة تمويل الاقتصاد

B : الأوراق النقدية

RO : الاحتياطات الإلزامية

C : القروض الممنوحة للاقتصاد و للخزينة العامة من قبل البنوك التجارية .

D : الودائع بمختلف أنواعها

من خلال دمج الميزانيتين (البنك التجاري و البنك المركزي) ، أي الميزانية المجمعة تتشكل الكتلة النقدية و كافة الأجزاء التي تقابلها من خلال المساواة التالية :

مجموع الموجودات = مجموع المطلوبات (1)

مجموع الموجودات يتضمن : $OD + CIP + Ref + RO + C$

مجموع المطلوبات يتضمن : $B + RO + D + Ref$

و بالتعويض في المساواة رقم (1) يصبح لدينا :

$$B + RO + D + Ref = OD + CIP + Ref + RO + C$$

$$B + D = \overline{OD} + \overline{CIP} + C$$

أي : الكتلة النقدية = مقابل الكتلة النقدية

الجدول رقم (2) : ميزانية النظام المصرفي

الموجودات	المطلوبات
مقابل الكتلة النقدية	الكتلة النقدية
❖ الذهب و العملات الصعبة OD ❖ ديون للخزينة CTP ❖ قروض للاقتصاد C	

المصدر : وسام ملاك ، سبق ذكره ، ص 161.

و هكذا يتضح أن الكتلة النقدية يوازئها المقابل للكتلة النقدية الذي يتكون من :

4-2 الذهب و العملات الأجنبية :

4-2-1 الذهب : يتكون الرصيد الذهبي من مجموع السبائك و القطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي ، حيث يستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني ، و لكن نظرا لإهمال قاعدة الذهب فقد تقلص هذا الدور إلى حد بعيد .

4-2-2 العملات الأجنبية : يتكون رصيد العملات الأجنبية بشكل خاص من عملات الاحتياطي أو السيولة الأجنبية مثال (الدولار الأمريكي، اليورو، ...) ، ففي حالة قيام الدولة بالتصدير أو اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية بالاستثمار فإنها تحصل على عملات أجنبية ، حيث هذه العملات لا يمكن تداولها محليا ، فالبنك المركزي يتكفل بحفظها ثم يقوم بإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية .

4-3 القروض المقدمة للخرزينة العامة :

الخرزينة العمومية هي المسؤول عن تسيير ميزانية الدولة عن طريق تحصيل الإيرادات و تمويل النفقات ، ففي حالة عدم تمكن الخزانة من تغطية جميع النفقات فهي تلجأ للبنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لتمويل هذا العجز ، على أن تقدم للبنك سندات تعترف بمديونتها اتجاهه (سندات تصدرها على نفسها) ، تسمى هذه السندات بأذونات الخزانة .تعتبر من أهم غطاءات الإصدار النقدي في معظم الدول .

4-4 القروض المقدمة للاقتصاد :

هو المقابل الذي تتحكم فيه الدولة (السلطة النقدية) أكثر من غيره ، و هو عبارة عن القروض التي تقدم لتمويل العمليات الاقتصادية الممولة من طرف البنوك التجارية ، فيتم تقديم قروض لطالبي التمويل (مؤسسات اقتصادية ، رجال أعمال ، ...) إما بصفة مباشرة أو خصم أوراق تجارية أو فتح اعتمادات . كما أنه يمكن للبنوك التجارية اللجوء للبنك المركزي في حالة احتياجها لسيولة طلب قروض باعتباره المقرض الأخير أو خصم ما لديها من أوراق تجارية . فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات هذه الأخيرة .

المحاضرة الرابعة : المجمعات النقدية و سيولة الاقتصاد

مقدمة :

تتكون الكتلة النقدية من مجموعة عناصر هي الأكثر شيوعا و استعمالا في معرفة سيولة الاقتصاد ، يتم نشرها وتقديمها من طرف السلطات النقدية (البنك المركزي) ، تعرف هذه الأخيرة باسم المجمعات النقدية .
تعكس المجمعات النقدية قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق ، أي أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان ، فبالتالي هي تعبر عن السيولة النقدية التي هي جزء من السيولة العامة في الاقتصاد .

1-تعريف المجمعات النقدية : Monetary Aggregate

-المجمع هو جمع عناصر تشكل الكل ، أما المجمعات النقدية فهي عبارة عن مؤشرات إحصائية عن كمية النقود المتداولة ، تغطي وسائل الدفع لأفراد المجتمع المدروس ¹.

-هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة ، تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان ، و يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد و درجة تطور الصناعة المصرفية و المنتجات المالية ².

2- عرض المجمعات النقدية :

تصنف المجمعات النقدية وفق عدة معايير تأتي في مقدمتها درجة السيولة (من الأكثر سيولة إل أقلها) ، ثم مستوى النشاط الاقتصادي ، خصائص النقد (المتعلقة بدوافع الاحتفاظ بالأصول المالية) . و إجمالاً يمكن أن نميز بين أربعة مجتمعات نقدية تربطها علاقة احتواء .

2-1 المجمع النقدي M1 :

يطلق عليه بالكتلة النقدية بالمعنى الضيق ، يقع في قمة ترتيب الكتلة النقدية لأنه يتمتع بسيولة عالية جدا ، يمثل مجموع وسائل الدفع كاملة السيولة ممثلة في الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي ، نقود التجزئة

1 عبد القادر خليل ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

2 عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 64.

الصادرة عن الخزينة العامة إضافة إلى الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية أو (النقد الكتابي ، الائتماني) ، و تشمل أرصدة الحسابات الجارية للجمهور لدى البنوك التجارية و مراكز الصكوك البريدية ، و الخزينة العمومية .¹ تتصف هذه الودائع بسيولة عالية جدا تكاد تعادل سيولة النقد القانوني² . بالتالي يتوافق هذا المجموع مع وظيفة النقود كوسيط للتبادل .

يمكن إعطاء الصيغة الرياضية للمجموع M1 كالآتي³:

$$M1 = \underbrace{\text{النقد المساعد} + \text{النقد الورقية}}_{\text{النقد الائتمانية}} + \underbrace{\text{الودائع الجارية لدى البنوك}}_{\text{النقد الكتابية}}$$

حيث تختلف نسبة كل مكون إلى الكمية الإجمالية لوسائل الدفع من بلد لآخر ، لكن يمكن القول أن نسبة الودائع الجارية تزيد مع ازدياد و تنوع المؤسسات المالية النقدية و غير النقدية ، و تقدم مستوى الوعي المصرفي لدى الأفراد من حيث التعامل مع البنوك فيما يتعلق بالإيداع و الاقتراض و الاستثمار المالي .

2-2 المجموع النقدي M2 :

يطلق عليه اسم الكتلة النقدية بالمعنى الواسع و يسمى أيضا بالرصيد النقدي للدولة ، يشمل بالإضافة إلى مكونات M1 وودائع لأجل التي هي عبارة عن مبالغ تودع في البنك لأجل محدد و لا يمكن تداولها فوراً (لا تطلب إلا بعد انقضاء فترة محددة) ، تدفع عليها أسعار فائدة محفزة .

تسمى أيضا بأشباه النقود (نظرا لانخفاض سيولتها مقارنة بالنقود السائلة و الودائع تحت الطلب) ، تشمل الودائع لأجل عدة أنواع أهمها⁴:

-ودائع ذات أجل استحقاق محدد .

1 عبد القادر خليل ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 108.

2 غريبي أحمد ، بوشريط أسامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 188 .

3 بنابي فتيحة ، محاضرات مقياس الاقتصاد النقدي ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016-2017 ، ص 24.

4 عبد القادر خليل ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 109.

- ودائع بإشعار : وجود فاصل زمني بين طلب السحب و عملية السحب نفسها .
- ودائع مخصصة : يتم وضعها في البنك من أجل استعمالها في عملية ما (تسديد فواتير أو ديون) .
- سندات الصندوق : هي سندات تصدرها البنوك ، و تسحق في أجل معين مقابل حصولها على مبالغ يتم ايداعها و تدفع عنها البنوك ودائع .
- ودائع دفترية : تسمى حسابات دفترية أو ودائع ادخار أو دفاتر ادخار ، موجودة لدى البنك يمكن سحبها عند الطلب دون استعمال شيك ، و تدفع عنها فوائد لصاحبها ، و لا تستعمل للدفع مباشرة (بل السحب ثم الدفع).
- ودائع قصيرة الأجل لدى الخزينة العمومية .
- يعتبر المجمع M2 أوسع مجمع نقدي يمكن التحكم فيه من قبل السلطة النقدية ، كما أنهم مجمع مهم يؤثر في التضخم و الاقتصاد الكلي و يحتوي على مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية . بالتالي فهو يتوافق مع وظيفة النقود كمستودع للقيمة .

2-3 المجمع النقدي M3 :

يعرف هذا المجمع بالسيولة الكلية للاقتصاد أو إجمالي السيولة المحلية ، فهو يشمل بالإضافة إلى M2 الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير مصرفية (غير البنوك التجارية) ، الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية ، كل أشكال التوظيفات النقدية بالعملة الأجنبية للمقيمين (ودائع تحت الطلب ، شهادات الإيداع ، ...) ، و كذا كل التوظيفات غير قابلة للتداول (بوالص التأمين لدى شركات التأمين) .

2-4 المجمع النقدي M4 :

يشمل بالإضافة إلى M3 سندات الخزينة المعروضة للاكتتاب للجمهور و المؤسسات .

3- مفهوم السيولة :

تلعب السيولة دورا مهما في الاقتصاد من خلال ما تتيحه من أدوات دفع لازمة لإتمام المعاملات و إجراء المبادلات و كذا تمويل النشاطات الاقتصادية و توسيعها .

بالرغم من أهمية السيولة فإن تعريفها يختلف من مؤلف لآخر ، و أهمها فيما يلي :

- هي كافة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود بيسر و سرعة و بدون تكاليف تذكر ، و بهذا فإن السيولة ترتبط بالنقود و بقدرة تحويل الأصل إلى نقود .¹

- يقوم تعريف العالم "هيكس" على وضع فروقات بين ثلاثة أصول و هي²:

✓ أصول جارية : تحوزها العائلات أو المؤسسات للاستعمال الجاري .

✓ أصول التخزين : يحتفظ بها لمقابلة الظروف العاجلة و الطارئة .

✓ أصول الاستثمار : و ذلك بقصد الحصول على فوائد مستقبلا.

إن أهم جزء من النقد يحتفظ به في شكل أصول جارية (هذه الأصول تؤدي وظيفة مخزن للقيم) . و هنا يقصد بالسيولة في معناها الواسع و هذا راجع لإمكانية تسهيل الأصول في وقت عاجل و بدرجة يقين مرتفعة .

- يعرفها لابارث بأنها إمكانية بيع أصل دون قيد ، مقابل مبلغ نقدي محدد سلفا ، مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف تحويل الأصل و المدة اللازمة .

تصنف الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة حسب درجة سرعة و سهولة تحويلها و كذلك التكاليف المترتبة على ذلك إلى ثلاثة أصناف هي³:

✓ الأصول تامة السيولة : تتمثل في النقود القانونية سواء الأوراق النقدية و المسكوكات ، و نقود

الودائع ، أي الودائع الجارية في البنوك و المؤسسات المالية و البنك المركزي ، و هذه النقود بالمفهوم

1 فليح حسن خلف ، النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، الأردن ، سنة 2006 ، ص 199.

2 عبد القادر خليل ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 105-106.

3 فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص 197.

الضيق للعرض النقدي تؤدي وظيفتها كوسيلة دفع بطريقة مباشرة ، أي أنها تتحول من خلال استخدامها كقوة شراء عامة إلى سلع و خدمات بسهولة ويسر و بدون تكلفة تذكر . و يتم بها تسوية و تأدية الالتزامات بما في ذلك المؤجلة منها ، و لذلك فإن الأصول السائلة هذه لا تحقق عائد عند الاحتفاظ بها كأصول تامة السيولة .

✓ **الأصول السائلة نسبيا :** تمثلها الودائع الادخارية (ودائع التوفير) ، و الودائع لأجل و الكمبيالات و الأوراق التجارية ، و السندات قصيرة الأجل ، و التي تتمتع بدرجة سيولة أقل بالمقارنة مع الأصول ذات السيولة التامة و التي هي النقود القانونية أو نقود الودائع حتى يتم انسجامها بعد هذا التحويل كوسيلة لإتمام المعاملات ، و أداء المبادلات بتحمل كلفة تتمثل بالفائدة التي يتم التضحية بها في حالة ودائع لأجل عند سحبها قبل استحقاقها أو الفائدة التي تخضم بها الكمبيالات و الأوراق التجارية — إضافة إلى الوقت اللازم لذلك و الصعوبات التي يمكن أن ترافق مثل هذا التحويل .

✓ **الأصول منخفضة السيولة :** تمثلها الأسهم و السندات متوسطة و طويلة الأجل ، حيث تقل درجة سيولتها حيث يتطلب خصمها لدى البنوك التجارية ، أو إعادة خصمها لدى البنك المركزي مدة زمنية لعملية التحويل و هناك صعوبات ترافق هذا الأخير و كلفته .

المحاضرة الخامسة: الأنظمة النقدية

مقدمة :

تعد النقود المستخدمة في أي مجتمع ، هي المحور الأساسي في دراسة النظم النقدية ، و يرجع هذا لانتساب الأنظمة النقدية إلى نوع النقود المستعمل .

تعكس طبيعة النظام النقدي التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت في مجتمع ما ، لأن هذه الأخيرة ارتبطت بالتغيرات النقدية التي عايشتها المجتمعات المختلفة عبر مراحل تاريخية متعاقبة . فكما سبق و أن رأينا أن النقود شهدت تطورا مذهلا ، فتبعاً لذلك شهدت الأنظمة النقدية هي الأخرى تطورا ملحوظا ، حيث نستطيع تحديد الأنظمة النقدية التي عرفتها البشرية في الأنظمة الرئيسية التالية : النظام المعدني و الذي يضم نظام المعدن الواحد و نظام المعدنيين ، و النظام الورقي .

1- تعريف النظام النقدي : Monetary System

للنظام النقدي عدة تعريفات و لعل أهمها ما يلي :

- هو عبارة عن مجموعة القواعد و التنظيمات النقدية التي تتبعها الدولة في المجال النقدي ، بما في ذلك القوانين الخاصة بالإصدار النقدي ، السياسة النقدية الواجب اتباعها خلال فترة زمنية معينة .

- هو مجموعة القواعد و الإجراءات التي تحكم عملية إصدار و سك النقود ، بالإضافة إلى سحب العملة من التداول ، و تحديد وحدة التعامل النقدي.¹

- هو عبارة عن بناء تتكون أركانه من مجموع العلاقات و الآليات و المؤسسات التي تضبط أداء النقود في الاقتصاد وتنظمه . و بشكل أدق يمكن تحديد معالم النظام النقدي من خلال الركائز التالية 2 :

1 محمود حسين الوادي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

2 الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 25-26.

* القاعدة النقدية ، و هي تعبر عن المعيار أو الأساس الذي يأخذ به المجتمع للتعبير عن القيم الاقتصادية و قياسها . و على هذا الأساس تشكل القاعدة النقدية من الوحدة النقدية ، و التي تتجلى في أبسط صورها في الأشياء المستعملة في تقييم السلع و الخدمات .

* المؤسسات النقدية ، و التي تشكل من مختلف الهيئات التي تضطلع بمسؤولية تزويد الاقتصاد بالنقد ، و تنظيم تسيير هذه الأخيرة و تحديد كميتها الضرورية لحاجة الاقتصاد.

* العلاقات النقدية و التي تعبر بشكل أساسي عن مجموع المسارات التي تسلكها النقود أثناء عملها في الاقتصاد و التي تسمى ب المسارات (القنوات) النقدية .

* الآليات النقدية و التي يقصد بها مجموع القواعد التي تنظم التداول النقدي . كما تتضمن القواعد المنظمة للعلاقات بين مختلف المتعاملين بالنقد أي الأعوان الاقتصاديين الماليين من جهة و الأعوان الاقتصاديين غير الماليين .

2-خصائص النظام النقدي :

تتمثل أبرز خصائص النظام النقدي فيما يلي¹:

2-1 المرونة : يقصد بالمرونة مدى قدرة النظام النقدي على توفير السيولة النقدية في الظروف الاقتصادية المختلفة و كذلك يندرج تحت مفهوم المرونة قدرة النظام النقدي على تحويل العملات و إتمام المبادلات و تحريك رأس المال و الاستثمارات و جذبها.

2-2 الأولويات المتعددة و تحقيق العدالة الاجتماعية : النظام التعددي المرغوب هو الذي تكون أولوياته متعددة كت تحقيق النمو الاقتصادي المستديم ، و تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و ثبات قيمة العملة . و هذه الأهداف تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، لأنها تحافظ على أموال الفرد و تحمي حقوقهم .

1 عبد الحليم غربي ، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مطبوعات (KIE Publication) ، كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني ، 2018 ، ص 18-19.

2-3 الكفاءة و الفعالية : يقصد بها مدى قدرة النظام النقدي على إدارة الجهاز المصرفي و النقدي في البلاد ، و من أهم المؤشرات للكفاءة و الفعالية هو تحقيق استقرار في العملة الوطنية .

3- أنواع النظام النقدي :

شهد النظام النقدي الدولي عدة تطورات ، و مر بعدة مراحل من خلال الانتقال من نظام إلى آخر حسب ما تمليه التطورات السياسية و الاقتصادية ، إن النظام النقدي لأي مجتمع لابد أن يقوم على قاعدة نقدية و هذه القاعدة تحدد نوع النقود المعيارية و التي تعتبر الأساس الذي ينتهي إليه كل أنواع النقود الأخرى ، فإذا اعتبر مجتمع ما أن وحدة النقود المعيارية الخاصة به تتمثل في وزن معين من الذهب ، فإن هذا المجتمع يكون قد أخذ بقاعدة الذهب كنظام نقدي ، و إذا ما اعتبر مجتمع آخر أن النقود المعيارية له تتمثل في وزن معين من الفضة فقد أخذ بقاعدة الفضة كنظام نقدي له ، و قد يجمع مجتمع ما بين هذين المعدنين ليكون لديه عملتين معياريتين فقد يكون أخذ بقاعدة المعدنين ، أما إذا اعتبر المجتمع أن النقود الورقية هي النقود المعيارية التي ينتهي إليها كل أنواع النقود ، فالمجتمع قد أخذ بقاعدة النقود الورقية غير القابلة للتحويل¹ . و عليه فالتفصيل فيما يلي :

3-1 : النظام النقدي المعدني Metal Montary System

في ظل هذا النظام تحدد وحدة النقد بوزن معين من المعادن و يتضمن النوعين الآتيين :

3-1-1 قاعدة المعدنين Bimetallism

بموجب هذه القاعدة تكون هناك نوعان من النقود المعيارية ، لكل منها معدن مختلف عن الآخر ، و لكل منها قوة إبراء غير محدودة و هما الذهب و الفضة . بناء على ذلك ترتبط قيمة النقود الورقية المصدرة بكمية معينة من كلا المعدنين و من تم ترتبط قيمة المعدنين ببعضهما البعض . تتطلب هذه القاعدة توفر الشروط التالية²:

– تعادل النسبة بين قيمة المعدنين القانونية أو الرسمية و قيمتها كسلعة في السوق (القيمة التجارية) .

1 سامي السيد ، النقود و البنوك و التجارة الدولية ، جامعة القاهرة ، 2018 ، ص 67-68 ، بتصرف.

2 رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 110-111.

- تحديد علاقة ثابتة بين المعدنين بموجب القانون .مثلا في الو.م.أ سنة 1792 ، حدد وزن الوحدة النقدية للدولار \$ ب 24.75 غ ذهب = 371.25 غ فضة .
- حرية الأفراد في سك النقود و تحويلها بالمعدنين و العكس ، و هذا وفقا للنسبة القانونية المحددة بينهما ، فالدولار الفضي (15 غ فضة) يمكن مبادله ب دولار ذهبي (يحتوي على 1 غ من الذهب) .
- حرية التعامل في المعدنين و حرية التصدير و الاستيراد.
- تمتع الوحدات النقدية المصنوعة من المعدنين بقوة إبراء غير محدودة .

لقد واجه هذا النظام أدت إلى سرعة انهياره ، و كان من أهمها : اختلاف القيمة السوقية لأحد المعدنين عن قيمته القانونية ، فالمعدن الذي ترتفع قيمته في السوق عن قيمته القانونية سيختفي من التداول ليحل محله المعدن الرخيص (حسب قانون قريشام) الذي يبقى سائدا لوحده في التداول.¹ إذ أن اكتشاف منجم جديد لأحد المعدنين قد يؤدي إلى تغيير العرض النسبي للسلعتين و بالتالي تبدل العلاقة التجارية بينهما و هو ما ينعكس بشكل مباشر على تبدل العلاقة بين قيمتي الوحدتين النقديتين طالما أن حرية الصهر و السك مضمونة . و يمكن التدليل على ذلك تاريخيا بالتدهور في قيمة الفضة مقارنة بالذهب الذي تم تسجيله بعد 1890 ، حيث أدى ذلك إلى اختفاء الذهب من التداول و بقاء الفضة بمفردها ، الأمر الذي أدى إلى ترك نظام المعدنين لصالح نظام المعدن الواحد المتمثل في معظم الأحيان في نظام الذهب الذي تم تبنيه في معظم دول العالم .²

2-1-3 قاعدة المعدن الواحد : Monometallism

يرتكز هذا النظام على معدن واحد سواء كان ذهباً أو فضة ، حيث تكون هناك علاقة ثابتة بين وحدة النقد و وزن معين من المعدن المتخذ كأساس للقاعدة .مثلا في قاعدة الذهب كان الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي يرتبط ارتباطا وثيقا بالذهب .أي أن العلاقة ثابتة بين وحدة النقود الأساسية و وزن معين من الذهب .

1 محمود حسين الوادي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

2 الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

أما قاعدة الفضة أخذت بها دول أمريكا الجنوبية و الصين خلال بداية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر ، حيث كانت فيه قيمة وحدة النقد تحدد عن طريق ربطها بوزن معين من الفضة غير أنها لم تلعب دورا مهما في التأثير على النشاط الاقتصادي العالمي.

و يتميز نظام الذهب بثلاثة أشكال هي : نظام المسكوكات الذهبية ، نظام السبائك الذهبية ، نظام الصرف بالذهب .

✓ نظام المسكوكات الذهبية : Gold Coin Standard

تعتبر إنجلترا أسبق دول العالم لتطبيق هذه القاعدة ، إذ قررت عام 1816 اتخاذها أساسا لنظامها النقدي ، على أن تم تطبيقه سنة 1821 ، ثم زاد إقبال أخذ الدول بهذه القاعدة حتى وصل عددها في نهاية القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين 59 دولة سنة 1914 شملت معظم دول العالم¹ ، من شروط تحققها ما يلي :

- تحديد وزن و عيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة ، بحيث تكون الوحدة النقدية المتداولة (دينار ، دولار ، جنيه إسترليني) مساوية لوزن معين من الذهب و بعيار معين .على سبيل المثال وزن الجنيه الإسترليني كان مساويا ل 7.3 غراما من الذهب.(و هو المقدار القانوني الذي تفرضه المصارف المركزية في جميع أنحاء الدولة)²

- الحرية الكاملة في سك الذهب و بأية كمية دون مقابل ، لمنع زيادة القيمة الاسمية للنقود عن القيمة الحقيقية .

- الحرية الكاملة لصهر المسكوكات إلى سبائك ذهبية بدون مقابل ، لمنع ارتفاع السعر السوقي عن السعر القانوني .

- حرية تصدير و استيراد الذهب من أجل ضمان تعادل سعره في الأسواق الدولية مع الأسواق المحلية (بعد احتساب نفقات النقل ، التأمين ،).

1 رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 114.

2 محمود حسين الوادي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

بقي العمل بهذا النظام إلى غاية الحرب العالمية الأولى ، و بعدها تم التخلي عنه تدريجيا نظرا للنفقات الحربية و عدم كفاية الإنتاج العالمي من الذهب لمواجهة الاحتياجات النقدية المتزايدة .

✓ نظام السبائك الذهبية : Gold Bullions Standard

تميزت الفترة بعد الحرب العالمية الأولى بالفوضى النقدية ، و انخفضت القوة الشرائية للعديد من العملات الأوروبية (الجنيه الاسترليني ، الفرنك الفرنسي ، المارك الألماني) الذي انهار تماما. في ظل هذا النظام لم تعد الأوراق النقدية قابلة للتحويل إلى ذهب في شكل قطع عملة ذهبية و إنما في شكل سبائك فقط ، لا يقل وزن السبيكة منها عن قدر معين يحدده القانون . و لعل من أهم أسباب التخلي عنه ما يلي :

- عدم توفر الرصيد الكافي من الذهب لسد المعاملات التجارية في الداخل و الخارج .
- حرية التحويل إلى المسكوكات ذهبية و التي كانت بسبب المضاربة على أسعار الذهب و الاستفادة من فروق الأسعار ، و زيادة طلب الأفراد على الذهب و اكتنازه في حالة وجود أزمات نقدية .

✓ نظام الصرف بالذهب : Gold Exchange Standard

هو آخر صورة لقاعدة الذهب ، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تم اتباعه بعد انعقاد مؤتمر "جنوة" بإيطاليا سنة 1922 . يتم في ظل هذا النظام اتباع قاعدة الذهب بطريقة غير مباشرة ذات طابع دولي ، و ليس بطريقة مباشرة و ذات طابع وطني ، أي وجود علاقة تربط وحدة النقد الوطنية بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب و دون الحاجة إلى تكوين احتياطي من الذهب كغطاء نقدي للعملة الوطنية . كانت بريطانيا من أهم الدول المشجعة لهذا النظام ، و هذا راجع لقدرتها على سحب سندات لصالح الدول التي تسيطر عليها دون اللجوء إلى استخدام أو هدر مواردها الذهبية ، إذ يتم احتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء للعملة . انتشر استعمال هذا النظام خلال القرن 19 م ، إلا أنه و بعد الحرب العالمية الأولى و قبل قيام الحرب العالمية الثانية تم التخلي عنه لأسباب أهمها :

- التوقف عن اتباع الحرية الاقتصادية (بريطانيا أصبحت تتعامل فقط مع المستعمرات) .
- عدم الاستقرار السياسي و قيام التحالفات (الحلف النازي ، الفاشية الإيطالية) .

- سوء توزيع الذهب و تمرّكه في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث استحوذت على ضعفي احتياطي العالم من الذهب .

3-2 النظام النقدي الورقي الإلزامي :

في ظل هذه القاعدة أصبحت تتمتع النقود الورقية بقوة إبراء قانونية مطلقة نابعة من القانون ، ففي ظل قاعدة النقد الورقية لم تعد هناك حاجة ضرورة أو حاجة إلى تحويل وحدات النقد إلى ذهب . و صارت وحدة النقد الورقية صالحة بذاتها لتسوية المعاملات الداخلية و ذات قوة إبراء غير محدودة ، حيث تقوم الدولة بوضع مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدرة التي تحقق مجموعة من الأهداف المسطرة (تحقيق استقرار في مستوى الأسعار ، التحكم في عرض النقد ، ...) ، أي الإصدار النقدي يكون على أساس الوضع الاقتصادي و المالي للبلد ، و على الآلية التي يحددها سعر صرف العملة المحلية (التثبيت ، التعويم)¹ ، غير أن هذا النظام قدم له انتقادين هما²:

- خطر الإفراط في الإصدار النقدي و ما يؤول إلى تعرض الاقتصاد إلى التضخم النقدي و ما يترتب عليها من آثار اقتصادية و اجتماعية سيئة ، لاسيما و أن هذا النظام يتيح للسلطات النقدية حرية واسعة في الإصدار النقدي ، و عدم تقييده بأي ضابط كمي ، كما يضع الحكومة تحت الإغراء الشديد للتوسع في الإنفاق الحكومي و في موازنتها العامة .

- لا يحقق النظام النقد الورقي الاستقرار في أسعار الصرف ، كما هو عليه الحال في ظل نظام الذهب ، مما يعرض المعاملات المالية الدولية للفوضى ، و ما يترتب عليه من آثار سلبية على التجارة الدولية .

3-3 نظام بروتن وودز

3-3-1 تعريفه :

هو نظام نقدي ساد بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية بداية سبعينيات القرن العشرين ، جاء نتيجة اجتماع 44 دولة في ولاية بروتن وودز الأمريكية بغرض الوصول إلى نظام نقدي جديد ، و من نتائجه الوصول إلى

1 عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

2 محمود حسين الوادي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

اتفاقية يطلق عليها اتفاقية بروتون وودز من خلالها تم إنشاء صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي ، كما تضمنت الاتفاقية مشروعين هما :

✓ **المشروع الانجليزي :** كان بقيادة "جون مينارد كيتز" ، الذي دعا إلى إصلاح نظام النقد و الصرف العالمي ، من خلال إنشاء اتحاد المقاصة الدولية ، و هو بمثابة بنك للبنوك المركزية و سلطة نقدية فوق الدول ، و التعامل بعملة أطلق عليها البانكور .

✓ **المشروع الأمريكي :** بقيادة "هاري وايت" الذي دعا إلى تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة عملات الدول الأعضاء المشتركة فيه ، و وحدة التعامل هي اليونيتاس، التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب.

حيث نجد أن المشروعين يتشابهان من حيث المبادئ الأساسية و أهمها¹:

* العمل على إيجاد مؤسسة دولية نقدية .

* الاتجاه إلى تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية .

* توفير ائتمان دولي للدول الأعضاء .

* العمل على استقرار أسعار الصرف .

و لقد تأثرت الدول التي شاركت في بريتون وودز بالمشروع الأمريكي أكثر من المشروع الانجليزي ، و انتهت بإنشاء ما يسمى ب صندوق النقد الدولي ، و مؤسسة مالية أخرى هي البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

3-2 أسسه :

- قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، و تثبيت قيمته عند 35 \$ دولار للأوقية .

- تحديد أسعار الصرف الرسمية لعملات الدول الأعضاء في الصندوق الدولي على أساس كل من الذهب و الدولار .

1 نجلاء محمد بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

- احتياطات الدول من الصرف الأجنبي تتكون من الذهب و الدولار و العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى دولار .

3-4 أسباب فشل نظام بريتون وودز 1 :

فشل هذا النظام بسبب ما احتواه من تناقضات ، و وجود أيضا قيود أعاق سيره و أهمها فيما يلي :

- وجود تناقض أساسي لهذا النظام و ارتباطه بالولايات المتحدة الأمريكية من جهة يقوم هذا النظام على استقرار قيمة الدولار كعملة ارتكازية للعالم ، و أن أي تغيير في قيمة الدولار لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الأمريكي يهز النظام النقدي برمته . و من جهة ثانية على الولايات المتحدة الأمريكية استحداث عجز في ميزان مدفوعاتها لمد العالم بالدولارات المطلوبة .

- ازدياد الأهمية النسبية لعملات دول أوروبا الغربية و اليابان ، و عدم مراعاة هذه الأهمية عند إعداد نظام بريتون وودز.

- بروز مشكلة السيولة الدولية منذ 1958 و تراجع معدل نمو الاحتياطات النقدية الدولية ، عن معدل النمو في التجارة الدولية .

- أدى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا على أكثر أصوات صندوق النقد الدولي ، إلى عجز الصندوق عن القيام بدور المركز النقدي الدولي في إدارة هذا النظام .

1 عيد القادر خليل ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 200-201.

المحاضرة السادسة : البنك المركزي

مقدمة :

تعتبر البنوك المركزية تطوراً حديثاً يرجع إلى القرن التاسع عشر ميلادي ، حيث تضطلع بأخطر وظيفة اقتصادية في الدولة ألا وهي إصدار أوراق البنكنوت . تتبع هذه البنوك مجموعة من القواعد و الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية الرقابة على باقي البنوك و عرض النقود و تنظيم الائتمان في المجتمع ، حيث تكاد تتقارب وظائف البنوك المركزية في كل دول العالم ، غير أن السياسة المتبعة هي التي تختلف من بلد إلى آخر ، و تكون حسب النظام الاقتصادي السائد ، الظروف السياسية ، الاجتماعية و التي تترك أثراً على طبيعة عمل البنك المركزي و أهدافه .

1-نشأة البنك المركزي و مفهومه:

1-1 النشأة :

كانت البنوك المركزية عند بداية نشأتها بنوكاً تجارية ، تستخدم سلطتها المختلفة من دعم الحكومات . و ظهر البنك المركزي السويدي عام 1668 ، و بنك إنجلترا عام 1694 ، و بنك فرنسا عام 1800 ، بنك هولندا عام 1814 ، و بنك إيطاليا عام 1893 ، و الاحتياطي الفيدرالي عام 1914 ، و من الملاحظ أن تطور إنشاء البنوك المركزية لم يكن بوتيرة متجانسة ، حيث حوالي 90 % من هذه البنوك تأسست في القرن العشرين ، و أبرز حدث في تاريخ البنوك المركزية هو المؤتمر المالي الذي عقد في بروكسل سنة 1920 الذي أصدر توصيات كان مفادها : أن على كل الدول التي لم تنشأ فيها بنوك مركزية بعد ، أن تبدأ العمل على إنشاء بنك مركزي في أسرع وقت ممكن .¹

1-2 مفهومه :

تعطى للبنك المركزي تعاريف متعددة لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوظائفه التي يقوم بها و نورد أهمها فيما يلي :

1 عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 92.

- هو البنك الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي و لديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية و الأصول النقدية إلى أصول حقيقية وهو المحتكر الأول و الأخير لعملية إصدار النقد في الدولة.¹
- هو المؤسسة المسؤولة عن تنظيم و إدارة شؤون النقد و الجهاز المصرفي في بلد ما ، و يقود السياسة النقدية و الائتمانية في الاقتصاد الوطني.²
- يعرفه قانون النقد و القرض في الجزائر رقم 10/90 و المؤرخ في 14/04/1990 البنك المركزي هو مؤسسة وطنية ، تتمتع بالشخصية المعنوية ، و الاستقلال المالي ، و له علاقات مع غيره ، و هو بذلك يكلف بتنظيم الحركة النقدية ، و يوجه و يراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض ، و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج ، و استقرار سوق الصرف.³

2- خصائص البنك المركزي :

- يتميز البنك المركزي بمجموعة من الخصائص و التي تعكس دوره كأهم مؤسسة تشرف على النقد و الائتمان :
- يحتل البنك المركزي مركز الصدارة و قمة الجهاز المصرفي ، و له علاقة وثيقة مع الحكومة ، بحيث أنه الموجه العام للاقتصاد و يطلق عليه "بنك الدولة" .
- لا يسعى إلى تحقيق الأرباح من عملياته ، و إن تحققت له بعض الأرباح فيكون من ذلك قبيل الظروف العارضة ، و ليست أساسية.⁴
- هو مؤسسة عامة تابعة للدولة ، مستقل في إدارته و في مجلس إدارته و نظامه الأساسي . و قد يكون له الاستقلال في قراراته في الكثير من الأحيان في بعض الدول .

1 أنس البكري ، وليد الصافي ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص 89.

2 عبد القادر خليل ، الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

3 نفس المرجع ، و نفس الصفحة .

4 عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 94.

- يقوم بإصدار النقود القانونية ، و يرتكز ذلك في يد بنك واحد فقط ، تدعمه الدولة فتضفي عليه قدرا كبيرا من الثقة .

-لا يتعامل مباشرة مع الأفراد ، بل يتم ذلك بشكل غير مباشر من خلال تعامله البنوك التجارية و السوق النقدي و المالي .

3- وظائف البنك المركزي :

تتمثل أهم وظائفه فيما يلي :

3-1 البنك المركزي بنك الإصدار : Bank of Issue

للبنك المركزي حق إصدار أوراق البنكنوت و بعد التشاور مع الحكومة ، يقوم بتحديد حجم الإصدار النقدي بما يتناسب مع احتياجات النشاط الاقتصادي الجاري ، بحيث لا يؤدي الإفراط في إلى ارتفاع الأسعار ، و حدوث التضخم و لا يؤدي التقليل في الإصدار إلى خلق النشاط الاقتصادي و الضغط على معدلات نموه .¹

3-2 البنك المركزي بنك الحكومة : State Bank

تقوم الحكومة بإيداع حساباتها لديه ، و يقوم بتنظيم مدفوعاتها و يقدم لها سلفا قصير في حالة العجز الموسمي أو المؤقت في للميزانية و كذا يقوم البنك المركزي بإصدار القروض العامة و يتولى خدمتها و إدارتها أي يقوم بما يسمى بخدمة الدين العام ، فضلا عن قيامه بالخدمات المصرفية للحكومة دون مقابل و تقديم الاستشارات النقدية و المالية للحكومة .²

كما يتولى معاملات الحكومة مع الخارج ، فقيامه بتسيير الاتفاقيات المتعاقد معها مع الخارج و يحتفظ برصيد العملات الاجنبية و يتم عن طريقه التحويلات إلى الخارج .

1 أنس البكري ، وليد الصافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 89.

2 سعيد الخضري ، مرجع سبق ذكره ، ص 112.

3-3 البنك المركزي رقبيا على الائتمان : Credit Controller

يعتبر التحكم في الائتمان من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي و أخطرهما ، حيث يشكل الائتمان المصرفي ما يزيد عن 70 % من وسائل الدفع في الدول المتقدمة ، كما يمثل نسبة ليست باليسيرة في الدول الأقل تقدما . و على اعتبار المكانة الهامة التي يحتلها في سوق المال و ، سوق النقد يكون له القدرة على الإشراف على الائتمان و السيطرة عليه و التحكم في كميته و اتجاهاته . و يكون هذا التحكم عن طريق مجموعة من الأدوات أو الوسائل ، يتدخل بها في الوقت المناسب ، و هذه الأدوات تختلف فيما بينها من حيث فاعليتها و تأثيرها .¹

هذه الوسائل الثلاثة هي : الرقابة الكمية على الائتمان ، الرقابة الكيفية ثم الرقابة المباشرة .2

3-3-1 الرقابة الكمية : تهدف للتأثير على حجم و كمية الائتمان في مجموعه عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية المتوفرة للنظام المصرفي ، و هو ما يؤثر على قدرة البنوك التجارية في منح القروض و الاستثمار .

3-3-2 الرقابة الكيفية : تنصرف إلى توجيه الائتمان نحو الاستعمالات المرغوب فيها و التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها . و ذلك عن طريق توجيه أسعار الفائدة إلى الاستخدامات المختلفة للقروض . لهذا تسمى عادة بالرقابة التخيرية لان البنك المركزي يختار أنواع الائتمان الذي يؤثر عليها.

3-3-3 الرقابة المباشرة : يتم من خلالها التأثير المباشر على الائتمان عن طريق التعليمات و الأوامر التي يصدرها البنك المركزي إلى البنوك التجارية ، سواء بتحديد الحد الأقصى للقروض أو السياسة التي يجب الالتزام بها.

1 سامي السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 202.

2 سعيد الخضري ، مرجع سبق ذكره ، ص 116-117.

3-4 البنك المركزي بنك البنوك (المقرض الأخير)¹ : Banker's Bank

تتضمن هذه الوظيفة أن البنك المركزي يؤدي خدمات مصرفية للبنوك التجارية . يمكن النظر لهذه الوظيفة من أربعة جوانب هي :

- أنه مانح التراخيص لتأسيس البنوك و فروع جديدة ، و واضع القواعد الخاصة بالرقابة المصرفية .

-أنه القائم على الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية .

-أنه بنك المقاصة و التسوية المركزية .

-أنه المملج الأخير للإقراض .

1 عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 96.

المحاضرة السابعة : الإصدار النقدي و حدوده

مقدمة :

يعتبر البنك المركزي الجهة الوحيدة التي لها حق إصدار النقود القانونية ، و هي من أهم الوظائف التي يقوم بها في الأنظمة النقدية الحديثة ، و في نفس الوقت تمثل أساسا لنشأتها ، حيث يعتبر محتكرا لعملية إصدار أوراق النقد ذات قوة إبراء القانونية غير محدودة و لا تشاركه فيها أية جهة أخرى .

يتشاور البنك المركزي مع الحكومة لتحديد حجم الإصدار النقدي الذي يجب أن يكون مغطى بأصول معينة ، كما أن هذه العملية تقوم على مجموعة من الأسس و القواعد تسمى بالقواعد النقدية و التي سوف نفصل فيها من العرض الموالي.

1- مفهوم الإصدار النقدي :

هو تلك العملية التي بواسطتها يقوم البنك المركزي إصدار النقود القانونية لصالح الأعوان الاقتصاديين (المؤسسات ، الأفراد و الحكومة) ، و يتم عن طريق طبع الأوراق النقدية وصك النقود المعدنية .¹

- هو قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة زمنية معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض تبات سرعة تداول النقود .²

2- مزايا توحيد جهة الإصدار :

يترتب على حصر عملية الإصدار النقدي في جهة واحدة مجموعة من المزايا هي كالاتي³:

-توحيد نوع النقد المتداول في الاقتصاد ، مما يؤدي سهولة التعامل بين الأفراد .

-تمكين الدولة من مراقبة الائتمان بطريقة أكثر فعالية .

1 الطاهر لطرش مرجع سبق ذكره ، ص 101.

2 يوب فايزة ، سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 13 ، العدد 03 ، 2019 ، ص 487.

3 سامي السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 187 ، و رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 233 ، بتصرف.

-تركيز الإصدار في يد بنك واحد تدعمه الدولة تسانده و تشرف عليه ، يعطي المزيد من الثقة للأفراد في تقبلهم للنقود ، مما يؤدي إلى نوع من الاستقرار في التعامل .

- القدرة على التحكم في العرض النقدي و تغيير كميتها بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع.

3- العناصر المقابلة للإصدار النقدي :

إن إصدار النقود من طرف البنك المركزي يتم عن طريق تنقيد بعض الأصول ، و التي تمثل العناصر المقابلة للإصدار النقدي ، والتي تم التعرض إليها بشيء من التفصيل في المحاضرة الرابعة " الكتلة النقدية " ، و نجملها في أربعة أصول أساسية :

✓ الذهب و العملات الصعبة .

✓ ديون للخرينة العامة .

✓ قروض للاقتصاد الوطني .

4- أنظمة الإصدار النقدي:

إن تنظيم عملية الإصدار تتم عن طريق اتباع ما يعرف بقواعد أو غطاء الإصدار و التي تتبعها البنوك المركزية و هي كالآتي :

✓ الغطاء الذهبي الكامل .

✓ نظام الإصدار الجزئي .

✓ الغطاء الذهبي النسبي .

✓ نظام الحد الأقصى للإصدار .

✓ الإصدار الحر .

الجدول الموالي يفصل في قواعد الإصدار و مراحل تطورها :

الجدول رقم 03: تطور قواعد الإصدار النقدي

القاعدة	الضوابط	المرونة
الغطاء الذهبي الكامل	يتقيد البنك المركزي في إصداره للعملة المحلية بحجم الذهب الذي بحوزته، أي أن الاحتياطي الذهبي يكون 100 % و هو ما يشبه نظام المسكوكات الذهبية .	حالة غير مرنة على الإطلاق ، إذ هي مرتبطة بحجم الذهب ؛ و من ثم فإن البنك المركزي لا يستطيع زيادة كمية النقود إذا تطلب الأمر التوسع في الإصدار.
الغطاء الذهبي الجزئي الوثيق	يتقيد البنك المركزي في إصداره للعملة المحلية بمقدار ثابت من العملات الأجنبية و السندات الحكومية و حقوق السحب الخاصة التي في حوزته كجزء من الغطاء النقدي . و إذا أراد أن يزيد في الإصدار عليه تغطية أي زيادة بنسبة 100 % من الذهب.	حالة قليلة المرونة .
غطاء الذهب النسبي	يتقيد البنك المركزي في إصداره للعملة المحلية بنسبة ثابتة و محددة من الذهب (40 % مثلا) ، على أن يكون بقية الغطاء من العملات الأجنبية الرئيسية و السندات الحكومية و أي أصول مالية أخرى تقررها الدولة .	مرنة إذا كان الغطاء 100% ذهباً جامدة : لأن النسبة المعينة من الغطاء الذهبي تمثل الحد الأقصى للإصدار .
الحد الأقصى للإصدار	يتقيد البنك المركزي في إصداره للعملة المحلية (خاصة الورقية) بسقف أعلى من هذه الأوراق ، دون الالتزام بوجود أي نسبة ذهب أو العملات الأجنبية في الغطاء .	حالة مرنة لكن مرونتها مقيدة ، إذ أن تغير سقف الإصدار يجب أن يتغير بواسطة السلطة التشريعية (البرلمان) ، و إصدار قانون جديد يخول الحكومة رفع السقف ،

و قد تتطلب الإجراءات القانونية وقتا طويلا.		
لم يعد الإصدار النقدي معتمدا على حجم الرصيد الذهبي ، لأن احتياجات الدولة الحديثة إلى النقود أصبح كبيرة ، بحيث لا يمكن ربط إصدار الذهب بالنقود .	لا يتقيد البنك المركزي في إصداره للعملة المحلية (خاصة الورقية) بأي قاعدة للغطاء ، حيث يرتبط حجم الإصدار النقدي بمستوى النشاط الاقتصادي ، و يقوم البنك المركزي بإصدار الكمية الضرورية اللازمة لتغطية حاجة الاقتصاد الوطني من النقود.	الإصدار الحر

المصدر : عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 95.

5- حدود الإصدار النقدي :

يتعلق بالقدرة على الإصدار التي يمتلكها البنك المركزي ، هل هي مقيدة أم حرة ؟ ، لا يمكن للبنك المركزي أن يصدر النقود إلا في حدود قيمة الأصول التي يحصل عليه من الأعوان الاقتصاديين (مقابل الإصدار) . حيث تتحدد هذه القدرة بعنصرين أساسيين هما :

- ✓ يرتبط بشكل وثيق بمدى طاقة النشاط الاقتصادي (الأعوان الاقتصاديين) قدرته على خلق القيم .
- ✓ يرتبط بمدى السلطة التقديرية التي يمتلكها البنك المركزي في قبول أو رفض هذه الأصول.

* عندما يتعلق الأمر بالذهب و العملات الأجنبية (الموجودات الخارجية) ، فإن هذا الأخير متغيرا خارجيا مستقلا عن سلطة البنك المركزي ، و إنما يرتبط بمدى كثافة العلاقات الخارجية للبلد و قدرة الاقتصاد على تحقيق أرصدة خارجية موجبة . حيث تدفق هذه الأصول الخارجية إلى الداخل يسمح للبنك المركزي بتنقيدها تلقائيا لا يعترضه أي عائق في ذلك .

* أما فيما يتعلق بالعناصر الداخلية (قروض للاقتصاد و الحكومة) ، فهنا تظهر سلطة البنك المركزي ، ففي حالة القروض الممنوحة للحكومة تكون في إطار المحافظة على الاستقرار النقدي . في الجزائر قد نظم القانون النقدي العلاقة بين هاتين المؤسستين التابعتين للحكومة ، حيث يمكن للبنك المركزي أن يقوم خلال دورة مالية

معينة بتقديم تسبيقات للخرينة في الحساب الجاري على أساس تعاقي لا تتعدى 10 % من الإيرادات العادية للدولة المسجلة في الدورة المالية السابقة و ذلك لفترة إجمالية لا يمكن أن تتعدى 240 يوما متتالية أو غير متتالية .

* فيما يخص القروض الممنوحة للاقتصاد ، هنا تظهر السلطة الفعلية للبنك المركزي و هذا راجع لقدرته على التأثير على البنوك في منح القروض و بالتالي إنشاء النقود . حيث يتوقف سلوكه على اعتبارات التوازن الاقتصادي و تقديرات الوضع النقدي السائد و تطورات المحتملة و ليس على الاعتبارات التجارية .

المحاضرة الثامنة : البنوك التجارية

مقدمة :

إن تطور المؤسسات المالية أدى إلى وضوح مفهوم البنوك التجارية ، و تحديد السمات الرئيسية لها ، حيث أصبحت في الوقت الراهن من أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق النمو و الرفاهية الاقتصادية .

تعتبر البنوك التجارية مؤسسات مالية لها القدرة على تعبئة المدخرات و توظيفها ، فضلا عن قدرتها أيض لخلق وسائل الدفع عن طريق القروض الائتمانية . فالنشاط الرئيس لها هو الاتجار في النقود و التعامل في الائتمان.

1-نشأة البنوك التجارية و مفهومها :

1- 1 النشأة :

ترجع فكرة البنوك التجارية إلى الصاغة ، حيث اتجه الأفراد إلى إيداع أموالهم و ما لديهم من معادن نفيسة كالذهب و الفضة لدى الصاغة مقابل استلام ايصالات بما يتم الاحتفاظ به لديه . و مع كثرة و تطور هذه العمليات بدأ الأفراد في تداول هذه الايصالات فيما بينهم للوفاء بالتزاماتهم المختلفة ، ثم لاحظ الصاغة بأن المعاد و الأموال المودعة لديه لا يتم سحبها مرة واحدة فقام بإقراضها للآخرين مقابل فائدة إضافية تضاف على المبلغ الأصلي ، و ازداد حجم القروض . و أصبحت قيمتها أكبر من الودائع مما يعني أن الصاغة قد ساهموا في خلق نقود جديدة .¹

يقال أن اسم بنك (Bank) جاءت من كلمة (Banca) أو (Banco) التي تعني باللغة الإيطالية المنضدة أو الطاولة .

1 نجلاء محمد بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

أصل كلمة مصرف في اللغة العربية ، الصراف : من يبدل نقدا بنقد ، و الصرافة مهنة الصارف ، و المصرف بكسر الراء : مكان الصرف ، و كلمة مصرف هي على وزن مفعّل (مكان الصرف) ، و به سمي المصرف بنكا.

يشير المؤرخون إلى أن أول بنك منظم أنشئ في عام 1157 م ثم بنك جنوه عام 1170 م ، برشلونة عام 1403 م ، و امستردام عام 1609 م ، و هامبورغ عام 1619 . و كان الهدف من إنشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع و الصرف المحلي بينك واحد يخضع لإشراف الحكومة حماية للمواطنين من تلاعب الصيارفة بالمسكوكات .¹

1-2 مفهومها :

- تعرف على أنها مؤسسات مصرفية عامة النشاط ، تضطلع أساسا بالالتجار في الائتمان من خلال تلقيها الودائع بمختلف أنواعها و آجالها و إعطاء القروض سواء كان ذلك من إيداع حقيقي أو غير حقيقي في مقابل فائدة بالإضافة إلى غيرها من الوظائف.²

- هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد و الوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا و تستخدمها في إقراض الأفراد و المشروعات ذات العجز .³

- تعرف على أنها مشروعات رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ، بأقل نفقة ممكنة ، و ذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع .⁴

2- خصائص البنوك التجارية :

تتميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى من حيث :

1 محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

2 رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 225.

3 محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

4 عبد القادر خليل ، الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

- من حيث الموارد ، فالبنوك التجارية تعتمد في الأساس عند قيامها بنشاطها الاقراضي على الأموال التي سبق و أن جمعتها من الغير (المودعين) .

- البنوك التجارية بحسب الأصل تختص بحسب الأصل بقبول الودائع الجارية أو قصيرة الأجل (أي أقل من عام) . غير أن ما تجدر الإشارة إليه أنه من الناحية العملية بدأت البنوك التجارية في تقبل الودائع الادخارية ، كما تولت إعطاء قروض متوسطة و طويلة الأجل (لأكثر من 5 سنوات)¹.

- تأتي في المرتبة الثانية في الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي .

- تعد مشروعات رأسمالية تهدف لتحقيق الربح .

- تتعدد و تتنوع البنوك التجارية عبر العديد من المناطق داخل الوطن و حتى خارج الدولة الأم.

3- وظائف البنك التجاري :

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف الاقتصادية نوردتها في الآتي :

3-1- الوظائف التقليدية²:

- تأجير الخزائن الحديدية (هي الوظيفة الأولى التي قام بها البنك التجاري منذ قديم الزمان).

- قبول الودائع (فتح الحسابات بمختلف أنواعها).

- منح القروض (الائتمان) .

- مضاعفة النقود (خلق نقود الودائع) .

3-2 الوظائف الحديثة :

- إدارة الأعمال و الممتلكات للعملاء ، و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية .

1 رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 258-259.

2 محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 110.

- المساهمة و الدعم في تمويل المشاريع التنموية .
- تحصيل الأوراق التجارية .
- خصم الأوراق التجارية .
- شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب العملاء .
- فتح الاعتمادات المستندية .
- شراء و بيع عملات الأجنبية .
- خدمات البطاقة الائتمانية.

4-البنوك الإسلامية :

تعددت التعارف التي قدمت للبنوك الإسلامية و من أبرزها:

-البنك الإسلامي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها و نموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية ، و بما يخدم شعوب الأمة و يعمل على تنمية اقتصادياتها.¹

-أما التعريف الأكثر شمولاً هو أن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية ذات مهمة تنموية و إنسانية و اجتماعية غرضها تجميع الأموال و تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب أحكام قواعد الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع متكافل ، و إن الرسالة الأساسية لهذه البنوك تستند إلى حاجة المجتمع الإسلامي إلى التعامل بعيد عن شبهة الربا انطلاقاً من قاعدة الغنم بالغرم أي لا تكون هناك أرباحاً دون تحمل خسائر ، و كذلك مقولة أن الأموال لا تلد أموالاً و إنما تستثمر في صيغ شرعية.²

1 حبابه عبد الله ، الاقتصاد المصرفي البنوك التجاري - البنوك الإسلامية- السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2013 ، ص 142 .

2 زهير زواش ، واقع التمويل الإسلامي في المنظومة المصرفية الجزائرية - حالة بنك البركة و بنك السلام- مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، المجلد 10 ، العدد 1 ، جوان 2023 ، ص 346.

4-1 خصائص البنوك الإسلامية :

تتمتع البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص تميزها عن البنوك الإسلامية هي كالاتي :

4-1-1 الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية¹:

يمثل الأساس العام الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدنيا و أمور الدين ، فيجب مراعاة ما شرعه الله في المعاملات بإحلال ما أحله و تحريم ما حرمه .

4-1-2 عدم التعامل بالربا :

أجمع الفقهاء على حرمة الربا ، الذي يعرف على أنه الزيادة و النمو و العلو و الارتفاع ، و يعرف الربا عند العرب بأنه الزيادة على المال المقترض مقابل الزيادة في الأجل . فالإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة و لا تجيزه ضرورة ، و من هنا فالبنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أيا كانت صورها و أشكالها التزاما بأمر الله سبحانه و تعالى و تجنباً لنواهيه.

4-1-3 خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الذاتية و الخارجية :

الرقابة الإسلامية شقين ، ذاتية من داخل الفرد و من وحي ضميره ، و من خلال تمسكه بدينه و خوفه من إغضب الله عز وجل ، و شق آخر خارجي من خلال هيئة رقابية شرعية يتم اختيار أفرادها من الثقة.

كما يمكن القول أن الرقابة في البنك رقابة شاملة محاورها متعددة تضم رقابة الفرد على ذاته ، و من الفرد على العمل المصرفي الذي يتم ، و من المسؤول عن العمل المصرفي على النشاط الذي يتم تمويله و من الهيئة الرقابية.

4-1-4 عدم حبس المال و حجه عن التداول و اكتنازه :

يتعين على البنك أن يعمل على تنمية الما

ل و إثماره باعتباره مستخلفا فيه و وكيلا على أصحابه و توظيفه التوظيف الفعال لصالح المجتمع .

1 خيا به عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 141-144 بتصرف.

4-1-5 الصراحة و الصدق و الوضوح في المعاملات :

إن البنوك تحافظ على سرية معاملات عملائها و لا تسعى للإضرار بهم و بمصالحهم في إطار الشرعية الدينية و القانونية ، كما أن هيئة الرقابة الشرعية تقوم بمتابعة كافة أعمال البنك لتتأكد من أنها تتم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية .

4-1-6 عدم أكل مال الناس بالباطل :

أكل مال الناس بالباطل هي أفعال محرمة يتم الحصول على الأموال فيها دون وجه حق و منها خيانة الأمانة و القمار ، الغرر ، فلا يجوز للبنوك الإسلامية أن تقع فيها .

4-1-7 أداة الزكاة المفروضة شرعا على كافة معاملات البنك و نتائج الأعمال :

فالبنك الإسلامي يقوم بتحصيل و توزيع زكاة أمواله و أموال عملائه و من يرغب من المسلمين ، كما يقوم بإنفاقها في مصارفها الشرعية التي حددها سبحانه و تعالى و هم (الفقراء ، المساكين ، العاملين عليه ، المؤلفة قلوبهم ، في الرقاب ، الغارمين ، في سبيل الله ، ابن السبيل) .

4-2 استخدامات الأموال لدى البنوك الإسلامية (صيغ التمويل) 1:

هناك عدة أوجه لاستخدامات الأموال البنوك الإسلامية منها ما هو قائم على المداينة ، أو على المشاركة أو على البر و الإحسان ، فيما يلي التطرق لأبرزها :

4-2-1 المراجعة :

هو عقد يبيع المصرف الإسلامي لعميله نوعا معلوما من الموجودات بسعر التكلفة مضافا إليها هامش ربح متفق عليه . و تأخذ شكلين إما المراجعة البسيطة ، المراجعة للآمر بالشراء (المركبة) .

1 إبراهيم الكراسنة ، البنوك الإسلامية : الإطار المفاهيمي و التحديات ، معهد سياسات صندوق النقد العربي ، رقم 24 ، 2013 ، ص 8-13 بتصرف .

4-2-2 المضاربة :

هي عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما رب المال و المضارب (العامل) و هو الطرف المختص باستثمار المال ، يقوم رب المال بالمساهمة برأس المال في نشاط يديره رب العمل بصفته مضاربا. ففي حالة الربح فيوزعانه حسب ما اتفقا عليه ، و في حالة الخسارة يخسر رب المال ما ضاع منه ، و العامل يخسر ما بذل من جهد ، إلا إذا ثبت تقصيره أو إهماله (العامل) فإنه يضمن رأس المال.

4-2-3 المشاركة :

هي اتفاقية أو عقد بين البنك و العميل للمساهمة في رأس مال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم ، أو تملك عقار ، سواء على أساس دائم أو متناقص ، وتتم المشاركة في الأرباح و وفقا لاتفاقية المشاركة ، أما في حالة الخسارة فتكون وفقا لنصيب المشارك به في رأس المال .

4-2-4 الإجارة :

هي عبارة عن تملك المنافع مقابل الأجرة ، وهي على شكلين :

*الإجارة التشغيلية : هي اتفاق يتم بمقتضاه استئجار أصل معين من طرف مستأجر مقابل قيامه بسداد مبالغ دورية لفترة زمنية محددة في العقد إلى مالك الأصل (المؤجر) ، الذي يحتفظ بملكية الأصل عند نهاية فترة التأجير.

* الإجارة المنتهية بالتمليك : يتم من خلالها نقل ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر ، بعدما كان البنك مالكا له طيلة فترة الإيجار حتى تمام سداد كل الأقساط.

4-2-5 السلم :

يقصد به أنه اتفاق لشراء سلعة من نوع معين بكمية و جودة محددتين ، بسعر محدد مسبقا تسلم في تاريخ مستقبلي محدد . يدفع المصرف الإسلامي بصفته المشتري كامل سعر الشراء عند إبرام عقد السلم ، أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة أيام

4-2-6 الاستصناع :

هو اتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل ربما لم يتم انشاؤه بعد ، على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقا لمواصفات المشتري النهائي و تسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفا.

4-2-7 المزارعة :

هي تقديم عنصر الأرض و البذر المحددة من مالكةا إلى عامل (مزارع) ليقوم بالعمل و الإنتاج ، مقابل اقتسام الزرع بينهما.

4-2-8 المساقاة :

هي تقديم الثروة النباتية (الزرع و الأشجار المثمرة) المحددة من مالكةا ، إلى عامل يقوم باستغلالها و تنميتها (الري ، الرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بنسبة متفق عليها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه توجد صيغ أخرى للتمويل قائمة على التبرعات و البر و الإحسان مثل : القرض الحسن ، الصدقات التطوعية ، الزكاة و الوقف.

المحاضرة التاسعة : إنشاء نقود الودائع و المضاعف النقدي

مقدمة :

البنك التجاري هو مؤسسة ربحية ، تختلف عن باقي المؤسسات المالية بسبب انفرادها في تأدية وظيفة إنشاء نقود الودائع ، حيث تعتبر وظيفة جوهرية لهذه البنوك ، فتعاملها بصفة رئيسية في الائتمان أي قبول الودائع و منح القروض جعلها تقوم بدور الوسيط المالي بين أصحاب الفوائض المالية و أصحاب الاحتياج (العجز) المالي ، الأمر الذي يسمح لها بالتأثير على كمية النقود الموجودة في الاقتصاد إلى جانب البنك المركزي ، و ذلك من خلال مضاعفتها لنقود الودائع .

1- مفهوم إنشاء النقود :

تعتمد آلية إنشاء (خلق) نقود الودائع على القاعدة الشهيرة "الودائع تسمح بالإقراض و القروض تخلق الودائع" ، و بالتالي يمكن للبنك منح قروض تفوق حجم الوديعة الأولية .

- يطلق على خلق الودائع اسم "خلق نقود الودائع" ، التي تعكس التسجيلات المحاسبية المرتبطة بالودائع و القروض ، و هي ليست نقودا ملموسة بل نقودا ائتمانية ، تم خلقها نتيجة تكرار عمليات الإقراض و الإيداع.¹

- هي قدرة البنك التجاري على تقديم أموال الجمهور على شكل قروض من ودائع ليس لها وجود لدى البنك بل من الأموال التي تودع لديه على شكل حسابات جارية و ودائع تحت الطلب.²

2- مفهوم المضاعف النقدي : Monay Multiplier

هو ظاهرة نقدية ، و هو عبارة آلية تسمح للبنوك في إطار نظام الاحتياطي الجزئي بتوسيع طاقتها على منح القرض بقدرة تفوق بكثير ما تحوزه من نقود قانونية (في شكل ودائع).³

1 عبد القادر خليل ، الجزء الثاني ، ص 114-115

2 أنس البكري ، وليد الصاقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 163 .

3 الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 123.

هو رقم قياسي يحدد عدد المرات التي ستتضاعف فيها قيمة الوديعة الأولية ، يرتبط مقداره بنسبة الاحتياطي القانوني .

3- العوامل المؤثرة في قدرة البنوك التجارية على مضاعفة النقد¹ :

- حجم الوديعة الأولية : فكلما كبر حجم الوديعة الأولية زادت قدرة البنك على مضاعفة حجم النقد .
- درجة الوعي المصرفي لدى الجمهور : كلما ازداد الوعي لدى المتعاملين مع البنوك التجارية من حيث حجم الودائع و الشيكات زادت قدرة البنوك على أداء هذه الوظيفة .
- نسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها البنك المركزي : فكلما انخفضت هذه النسبة زادت قدرة البنك على مضاعفة النقد .
- درجة الثقة بالجهاز المصرفي : كلما زادت ثقة الجمهور بهذا الجهاز كلما زادت قدرة البنوك على هذه الوظيفة .

4- كيفية إنشاء نقود الودائع :

تقوم البنوك التجارية بوظيفة خلق النقود عن طريق عملية الإقراض التي يمنحها البنك للأفراد ، ليس عن طريق دفع مبلغ من النقود بقيمة القرض كما في حالة الوساطة المالية ، و لكن عن طريق تعهده بالدفع عند الطلب مبلغا معيناً سواء بإصداره ذلك التعهد في سند أو عن طريق قيد مبلغ القرض في الحساب الدائن للشخص الممنوح له القرض في ذات البنك ليستخدمه في الوفاء بالديون عن طريق الشيكات التي يصدرها على البنك . بهذه الطريقة استطاع البنك التجاري أو البنوك مجتمعة أن تخلق الودائع التي تقوم مقام النقود في الوفاء و التداول و من ثم تستطيع أن تزيد من وسائل الدفع في المجتمع.²

1 محمود حسين الوادي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 154.

2 سعيد الخضري ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

4-1 النموذج المبسط لخلق النقود :

تستند عملية خلق نقود الودائع إلى ظاهرتين ضروريتين هما¹ :

- توافر الثقة من جانب جمهور المتعاملين في مقدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب .
- قبول فكرة قانون الأعداد الكبيرة أي توقع و جود تدفق مستمر من إيداعات العملاء يزيد عن مسحوبات الودائع في كل لحظة زمنية .

4-1-1 خلق نقود الودائع في حالة البنوك مجتمعة (كبنك واحد له عدة فروع) :

في هذه الحالة يمكن أن نفترض بعض الفرضيات لفهم أفضل لعملية خلق الودائع :

* جميع البنوك التجارية اندمجت في بنك واحد فقط له عدة فروع منتشرة .

* البنك التجاري يحتفظ بنسبة (25 %) كاحتياطي قانوني ، و يقوم باستثمار (75 %) كاحتياط على شكل قروض ممنوحة للمتعاملين .

* أن جميع الناس يتعاملون مع البنوك التجارية لا يبقون أموالاً في بيوتهم بل يحتفظون بكل ما يملكون لدى البنك التجاري على شكل ودائع.

ففي هذه الحالة فإن :

$$* \text{إجمالي الودائع } (D\Sigma) = \text{مضاعف الودائع } (m) \times \text{الوديعة الأولية (الأصلية) } (Dp)$$

* مضاعف خلق الودائع (المضاعف النقدي) (m) هو مقلوب معدل الاحتياطي القانوني (t) أي :

$$1/t = (m)$$

$$\text{الودائع المشتقة } (Di) = \text{إجمالي الودائع } (D\Sigma) - \text{الوديعة الأولية } (Dp)$$

1 محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002 ، ص112.

مثال : استنادا إلى الفرضيات السابقة ، سنلاحظ الآثار المترتبة على حصول بنك وحيد في الدولة على وديعة مقدارها (20000) دينار حصل عليها من أحد الأشخاص لقاء قيامه ببيع سندات للبنك المركزي و إيداعها لدى البنك التجاري .

4-1-2 خطوات خلق نفود الودائع :

يقوم البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة (25 %) كاحتياطي نقدي تحت الطلب لدى البنك المركزي قيمته (5000) دينار .

يقترض المبلغ المتبقي و هو (15000) دينار إلى أحد الأشخاص و لنفترض أنه "علي" .

نفترض أن علي قام بشراء بضاعة بالمبلغ و هو (15000) دينار من شخص آخر اسمه " أحمد " .

نفرض أن "أحمد" قام بإيداع المبلغ بحسابه لدى بنك تجاري ، حيث يقوم البنك باحتفاظ بما قيمته (25%) من مبلغ الوديعة الجديدة (15000) .

يقوم البنك بإقراض المبلغ المتبقي لشخص يفرض أن اسمه طارق و الذي بدوره يقوم بإيداع المبلغ في البنك أو أحد فروع و تستمر العملية باقتطاع 25 % كاحتياطي نقدي و 75 % مبلغ يقترض من جديد . نلاحظ أن المبلغ المشتق هو أربعة أضعاف المبلغ الحقيقي (80000) دينار.

و يمكن تلخيص هذه العمليات السابقة من خلال جدول يوضح ذلك ، حيث :

✓ قيمة الوديعة : 20000 دينار

✓ نسبة الاحتياطي : 25 %

✓ المبلغ المستثمر : 75 %

الجدول رقم 04 : عملية خلق نقود الودائع بواسطة البنوك مجتمعة

رقم الوديعة	الوديعة	الاحتياطي النقدي	المبلغ المستثمر
1	20000	5000	15000
2	15000	3750	1125
3	113252	2810.5	8437.5
4	8437.5	2109.38	6328.12
5			
6			
7			
8			
9			
	80000	20000	60000

المصدر : أنس البكري ، وليد الصافي ، مرجع سبق ذكره ، ص 166.

نلاحظ أن الوديعة الأولية (20000) شكلت أربعة أضعافها حيث :

مجموع الوديعة = الاحتياطي (25 %) + الوديعة المستثمرة (75 %)

$$80000 = 60000 + 20000$$

4-2 خلق نقود الودائع في حالة تسرب نقدي¹:

يقصد بها خروج جزء من النقود إلى خارج النظام المصرفي ، أي يحتفظ الجمهور بجزء من النقود بدلا من إيداعها بالكامل لدى البنوك . و لا شك من أن ذلك سيقبل من أثر مضاعف الائتمان و على إثر ذلك ستكون العلاقة الكمية بين إجمالي قيمة الودائع من جهة و نسبة الاحتياطي القانوني من جهة و نسبة التي يحتفظ بها الجمهور كنقود (نسبة التسرب) من الجهة الأخرى على النحو التالي :

1

$$\text{إجمالي قيمة الودائع} = \text{مقدار الوديعة الأولية} \times \text{نسبة الاحتياطي} + \text{نسبة التسرب}$$

5- مدى قدرة البنوك التجارية على خلق النقود²:

إن قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع ليس قدرة مطلقة بل تقوم إزائها مجموعة من القيود :

- مقدار الودائع الحقيقية التي تودع في البنوك ، و هذا المقدار يتوقف على قدرة النظام الاقتصادي في المجتمع و درجة نمائه ، و مدى إقبال أفراد المجتمع على إيداع النقود في البنوك و استعمال الشيكات بدلا من استعمال أوراق البنكنوت .

- يتمثل في القيد الذي يضعه البنك المركزي على البنوك للحد من إمكانية البنوك التجارية في خلق الائتمان ، و هو تحديد نسبة الاحتياطي الواجب الاحتفاظ بها ، حيث كلما زادت نسبة الاحتياطي كلما قلت قدرتها على خلق النقود و العكس صحيح .

كنتيجة قدرة البنوك على خلق الائتمان إنما تتغير عكس اتجاه التغير في نسبة الاحتياط النقدي ، فتزيد بنقصانه و تقل بزيادته.

1 محمود حسين الوادي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 156.

2 سعيد الخضري ، مرجع سبق ذكره ، ص 75-76 .

مثال : تلقى بنك وديعة أولية قيمتها 1.000.000 دينار

احتياطي قانوني نسبته 25 %

حدد قيمة إجمالي الودائع المشتقة

$$\text{إجمالي الودائع المشتقة} = 1.000.000 \times 25\%$$

$$= 1.000.000 \times 4$$

$$= 4.000.000 \text{ دينار}$$

لنفترض أن البنك المركزي قام بتخفيض نسبة الاحتياطي إلى 20 %

$$\text{إجمالي الودائع المشتقة} = 1.000.000 \times 20\%$$

$$= 1.000.000 \times 5$$

$$= 5.000.000 \text{ دينار}$$

نتيجة : عند تخفيض البنك المركزي لنسبة الاحتياطي ارتفع المضاعف النقدي من 4 إلى 5 و بالتالي ازدادت قدرة البنك على خلق النقود، إذ ارتفعت قيمة إجمالي الودائع من 4.000.000 إلى 5.000.000 دينار ، و من تم التوسع في منح الائتمان

المحاضرة العاشرة : التضخم و النظريات المفسرة له

مقدمة :

تعاني مجمل الاقتصادات سواء المتقدمة أو النامية من بعض المشاكل التي تزعزع الاستقرار الاقتصادي ، تأتي في مقدمتها ظاهرة التضخم التي تشير إلى عدم التوازن الاقتصادي حيث أرجعت المدارس النقدية السبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو زيادة في المعروض النقدي.

اختلف المفكرون الاقتصاديون في تفسير طبيعة التضخم و الأسباب المؤدية إليه ، تبعاً لذلك اختلفت وجهات نظرات المدارس و النظريات الاقتصادية و سيتم استعراض أفكارها حول هذه الظاهرة فيما يلي .

1- مفهوم التضخم :

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر التي يكتنفها شيء من الغموض و التشعب ، و منه لا يوجد تعريف واحد للتضخم ، إذ أنه أضحى مشكلة معقدة تحتل مكاناً بارزاً في الجدل الاقتصادي بدرجة يقول عنها "شارل ليفنستون" لا يمكن اعتبار التضخم ظاهرة متجانسة نسبياً و قابلة للتعريف بسهولة و متماثلة مع ذاتها مهما كان الزمان و السياق الاقتصادي و لا تعطي المعاجم تعريفاً واضحاً و محدداً للتضخم.¹

- يمكن تعريفه على أنه الزيادة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة و بالتالي فإن معدل التضخم هو معدل النمو النوعي في الأسعار.²

- هو حالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين.³

نستنتج من التعاريف ما يلي:

✓ أن يكون الارتفاع في الأسعار مستمراً و ليس مؤقتاً.

1 بن دقفل كمال ، مؤشرات التضخم في الجزائر -دراسة تحليلية - ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - ، 27(02) ، 2013 ، ص 349.

2 التضخم ، البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري ، ص عن موقع : www.ebi.gov.eg تم الإطلاع عليه في : 2023/12/6.

3 رانيا طه الشيخ ، التضخم أسبابه، آثاره و سبل معالجته ، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد(18) ، صندوق النقد العربي ، 2021 ، ص 5.

- ✓ أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع و الخدمات التي تهم عموم أفراد.
- ✓ انخفاض كمية السلع و الخدمات التي يمكن لوحدة واحدة من النقود شرائها في فترة زمنية محددة مقارنة بالفترات السابقة.

2- أنواع التضخم:

يصنف التضخم إلى عدة أنواع حسب مجموعة من المعايير وهي كالآتي:

2-1 حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار

يتمثل في مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار و مراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار و التأثير فيها، و هي تضم نوعان:

2-1-1 التضخم المكبوت (الكامن): Depressed Inflation

هو نوع مستتر من التضخم لا ترتفع فيه الأسعار مع زيادة الطلب على السلع والخدمات في ضوء العرض المحدد منها ، فقد لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية في ظل سيطرة الدولة أو تدخلها في نظام التسعير ، حيث تفرض الدولة نظاما معيناً من التسعير يعتمد على التسعير الإلزامي أو نظام التقنين من خلال البطاقات التموينية أو استخدام التراخيص الحكومية . و قد تكون التدابير التي تتخذها عامة تشمل كافة السلع ، أو مقتصرة على بعضها ، كالسلع الغذائية أو الاستهلاكية الضرورية. يؤدي استخدام هذا النظام من التسعير إلى تحقيق استقرار نقدي مؤقت¹.

2-1-2 التضخم الظاهر (المكشوف): Apparent Inflation

هو عكس النوع السابق، و ترفع الأسعار فيه بصفة مستمرة دون تدخل الدولة للحد منه أي الارتفاع في مستوى العام للأسعار، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مماثل في الأجور و تكاليف عوامل الإنتاج، زيادة الكتلة النقدية.

2-2 حسب حدة الضغط التضخمي

و يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من حيث درجة قوته :

2-2-1 التضخم الزاحف (التدريجي): Creeping Inflation

يحدث هذا التضخم عندما يحصل الارتفاع في الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن ، و بمعدلات معتدلة و مستقرة نسبياً . يعتبر هذا النوع على أنه أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين ، إذ يرون أنه غير ضار و

1 بن دقفل كمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 348.

يبعد الاقتصاد عن حالة الجمود ، إلا أنه يصبح خطيرا إذا استمر الارتفاع في الأسعار لمدة طويلة .و يرى Kent أن ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد عن 3% سنويا يعتبر تضخما زاحفا ، و لا يؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي.¹

2-2-2 التضخم الجامح(المفرط): Hyperinflation

يعتبر أخطرها و أكثرها ضرار بالاقتصاد الوطني، فهو ارتفاع حاد و متتالي في الأسعار تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنويا أو حتى أكثر من ذلك و أهم ما يميز هذه المرحلة ارتفاعات شديدة للأسعار دون توقف، تتبعها زيادة مماثلة في الأجور ، فتزيد تكاليف الإنتاج و تنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة في الأجور ، مما يصيب الاقتصاد ما يعرف بالدورة الخبيثة.² و هكذا تزداد سرعة تداول النقود، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع، تفقد النقود قوتها الشرائية، و قيمتها كوسيط للتبادل، خاصيتها كمستودع للقيمة مما يدفع الأفراد إلى استثمارها في قطاعات أخرى، أراضي، مباني، أجهزة كهربائية كالسيارات أو شراء أسهم و سندات.

2-2-3 التضخم الماشي(غير جامح) : Unbridled Inflation

يكون الارتفاع المستمر الأسعار في حدود 5% إلى 10% سنويا، يكون أقل خطورة و يكون علاجه في متناول السلطات خاصة ممثلة في البنك المركزي.

2-3 حسب مصدر الضغط التضخمي:

2-3-1 تضخم ناتج عن الطلب : Demand Pull Inflation

ينشأ عندما يزداد الطلب المحلي على السلع و الخدمات، بينما يكون عرضها محدود، و يقوم ذلك إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ما يدفع العمال للمطالبة بزيادة أجورهم، ترتفع تكاليف الإنتاج وهكذا يأخذ التضخم حركة تصاعدية.

هناك أربعة أسباب تتسبب في حدوث هذا التضخم و هي³ :

1 إيمان بن زروق ، التضخم قياسه و آثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية ، 2020-2021 ، ص 4-5 ، بتصرف.

2 سويح جمال ، بن ثابت علال ، دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال فترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 6، العدد2، ديسمبر 2020 ، ص 101.

3 التضخم ، البنك المركزي المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص 10-11.

- نمو الاقتصاد : حيث يصبح الناس أكثر ثقة و ينفقون أكثر و يستثمرون أكثر ، و يخلقون زيادات تدريجية و ثابتة في الأسعار

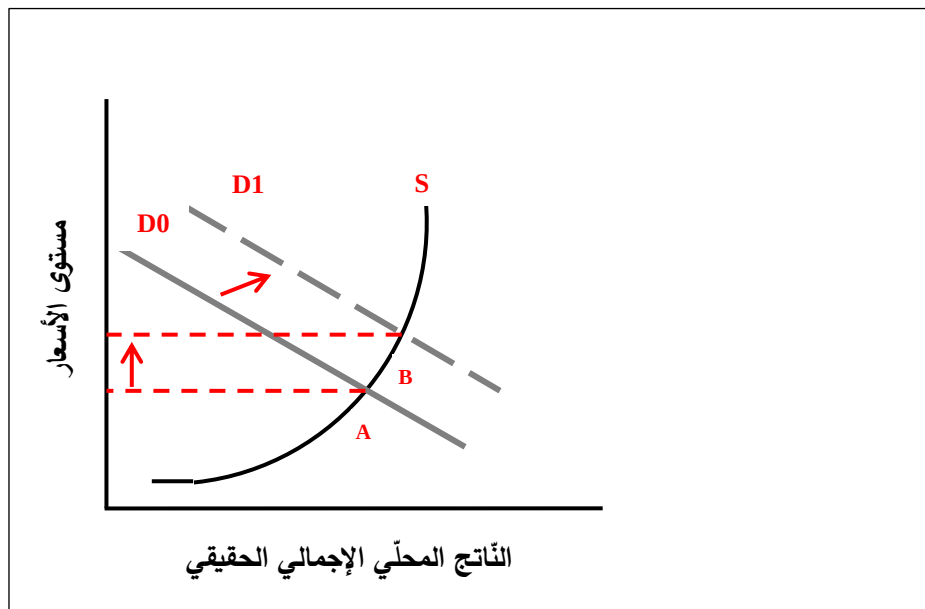
- توقع التضخم : عندما يتوقع الأفراد التضخم سيوف يقومون بشراء احتياجاتهم الآن لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يزيد الطلب ، و الذي يخلق بعد ذلك التضخم

-التوسع المفرط في المعروض النقدي : يحدث ذلك عندما تطبع الحكومة الكثير من النقود

-السياسة المالية التقديرية¹: على سبيل المثال عندما تخفض الحكومة من الضرائب يحصل المستهلكون على دخل تقديري أكثر لإنفاقه على السلع و الخدمات ، و ذلك يساهم في زيادة الطلب أيضا.

الشكل رقم 04 :

الشكل رقم (٠): التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب



المصدر : رانيا طه الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

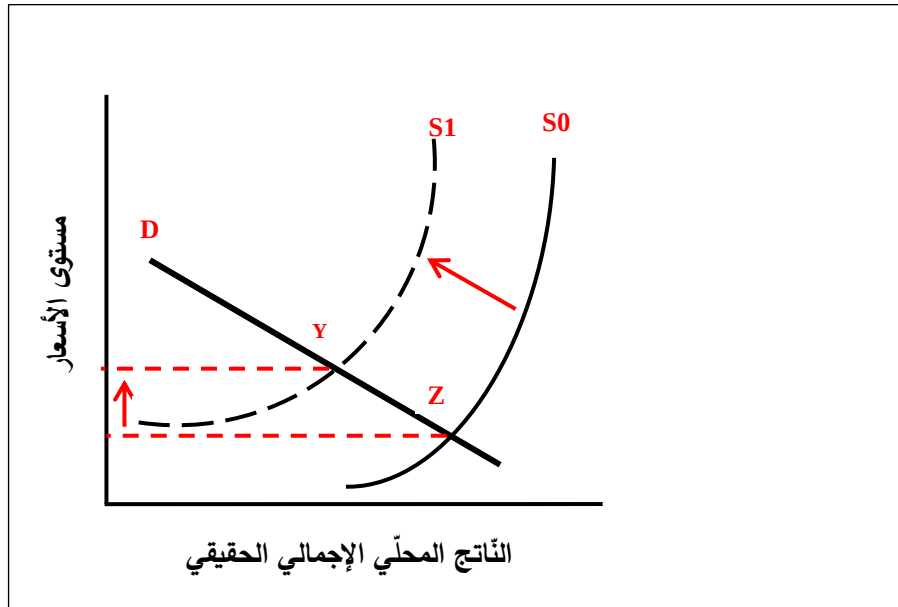
1 يقصد بها التغير في الإنفاق الحكومي ، أو الضرائب و الغرض منه هو توسيع الاقتصاد أو تقليصه حسب الحاجة .

يوضح الشّكل (04) التضخم الناشئ عن عوامل جذب الطلب، و انتقال منحني الطلب من الوضع (D0) إلى الوضع (D1) نتيجة لزيادة في مستويات الطلب لا يواجهها زيادة في مستويات العرض لعدم إمكانية زيادة الإنتاج في المدى القصير. لذلك، نرى هنا ثبات منحني العرض، و انتقال نقطة التوازن الإقتصادي-التي تحدد بموجبهما الأسعار- من النقطة (A) إلى النقطة (B)، بالتالي زيادة الأسعار، أي ارتفاع معدل التضخم.

2-3-2 Cost Push Inflation : تضخم التكاليف

- ينجم عندما يكون مستوى العام للأسعار ناجما عن زيادة تكاليف الإنتاج و بصفة خاصة الأجور، و قد يكون في أي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود ، ...) إلى ارتفاع بعض السلع و الخدمات لتغطية ارتفاع مدخلات إنتاج و بصورة عامة نلاحظ أن النوعين السابقين لا يمكن فصلهما عن بعض فيكون غالبا أحدهما مقرون بالآخر، تضخم دفع التكاليف في دولة المتقدمة، تضخم جذب الطلب في الدول النامية.

الشكل رقم 05: التضخم الناشئ عن دفع التكاليف



المصدر : رانيا طه الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 13

يوضح الشكل رقم (05) أنه بارتفاع تكاليف الإنتاج، ينتقل منحني العرض من الوضع (S0) إلى الوضع (S1)، و هو ما سيؤدي إلى ارتفاع السعر التوازني مع انتقال نقطة التوازن من النقطة (Z) إلى النقطة (Y)، و هو ما يعني مستوى أعلى من الأسعار و معدل التضخم.

4-2 التضخم المستورد: Imported Inflation

يظهر في البلدان الصغيرة و النامية، التي تستورد معظم السلع و الخدمات من الخارج، نتيجة ارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة و تحسب نسبة التضخم كما يلي:

التضخم المستورد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج الوطني الإجمالي) × التضخم العالمي

5-2 التضخم الطبيعي (الاستثنائي) : Exceptional Inflation

هو غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل، البراكين، انتشار الأوبئة و الأمراض... فهذه الظروف هي حافز لظهور الاتجاهات التضخمية و استفحالا كما حدث في 2004 تسونامي جنوب شرق آسيا، كورونا 2020.

3- النظريات المفسرة للتضخم :

3-1 النظرية الكلاسيكية :

تعتبر نظرية كمية النقود هي النظرية الأساسية التي اعتمدها الفكر الاقتصادي التقليدي ، و بشكل أساسي العوامل التي تأثر على المستوى العام للأسعار —، اعتبر الكلاسيك أن السبب الرئيسي للتضخم يرجع إلى الزيادة في كمية النقد المتداول مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ، أما الافتراضات التي جاءت بها و اعتمدها في تحليل التضخم هي :

- قانون ساي للمنافذ ، الذي يقول أن كل عرض يخلق الطلب عليه.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج (مستوى التشغيل الكامل) .
- ترجع التغيرات الحاصلة في الأسعار إلى التغيرات الطارئة في كمية النقد المتداول و بالنسبة نفسها.

- النقود حيادية لا تنتج أي ثروة ، و لا تطلب لذاتها و ما هي إلا وسيط للمبادلات و أداة لقياس القيم ، و بالتالي فإن سرعة دورانها ثابتة على المدى القصير و تميل إلى التغير على المدى الطويل .

3-1-1 معادلة التبادل لفisher : Equation of Exchange

و لقد اعتمد الكلاسيك في تحليل التضخم على معادلة التبادل ل"فيسشر" و التي تقرر أن قيمة النقود تحدد وفقا للطلب و العرض عليها و بذلك تم اعتبارها كسلعة مثل بقية السلع ، و تأخذ هذه المعادلة الصيغة التالية¹:

$$M.V=T.P$$

حيث :

M : تمثل كمية النقود

V : سرعة دوران النقود

T : حجم المعاملات و المبادلات

P : المستوى العام للأسعار

يستفاد من هذه المعادلة وجود ثلاثة عوامل لها تأثير مباشر في المستوى العام للأسعار² :

- ✓ المستوى العام للأسعار يتغير باتجاه طردي مع التغير في كمية النقود الموجودة في التداول .
- ✓ المستوى العام للأسعار يتغير باتجاه عكسي مع حجم المبادلات التي تمت بهذه النقود.
- ✓ إن التغير في كمية النقود كمتغير مستقل يؤدي إلى تغير مماثل في الاتجاه نفسه و بالنسبة نفسها في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع ، أي أن العلاقة طردية مباشرة.
- ✓ إن قيمة النقود تتغير عكسيا و نسبيا مع التغير في قيمتها ، أي أن زيادة في كمية النقود إلى النصف ، تؤدي إلى انخفاض قيمتها إلى النصف ، و العكس بالعكس .

1 علي مكيد ، علاء الدين عشيط ، أثر السياستين النقدية و المالية في التضخم : حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015) ، مجلة بحوث

اقتصادية و عربية ، العددان 78-79 ، 2017 ، ص 75

2 عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 30-31.

3-1-2 نظرية الأرصدة (معادلة كامبردج) :

تم إدخال تعديلات على معادلة فيشر من طرف العالم "ألفريد مارشال" و رواد مدرسة كامبردج (ريرتسون ، بيجو ، هايك ، ...) ، حيث تم إدخال الدخل النقدي الحقيقي (Y) بدلا من حجم المعاملات (T) ، و إحلال الطلب على النقود من خلال الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها و يرمز لها (K) مكان سرعة دوران النقود و بالتالي أصبح الشكل الرياض للمعادلة كالآتي :

$$M/P = K.Y$$

تمثل (K) مقلوب V ، و هذا يعني كلما زادت الأرصدة النقدية التي يرغب الاحتفاظ بها قلت سرعة تداول النقود و العكس صحيح .

يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتلقائية العلاقة ما بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستوى الأسعار و من تم تفسير التضخم ، فمعادلة التبادل ل "فيشر" تقرر أن استقرار الأسعار مرتبط بسرعة التداول ، و معادلة كامبردج تقرر أن استقرار الأسعار مرتبط بنسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من أجل المعاملات.

3-2 النظرية الكيترية :

ظهر التحليل الكيتري بعد الكساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي في سنوات 1929 إلى غاية 1935 ، يقوم هذا التحليل على إبطال فرضيات التحليل الكلاسيكي فهو يرفض فكرة التشغيل الكامل و يعتبرها حالة خاصة (رفض قانون ساي للمنافذ) ، يرفض فكرة ثبات سرعة دوران النقود ، و النقود عنده ليست حيادية .

اهتم كييتز بدراسة سلوك النقود و أثرها على النشاط الاقتصادي ، معتمدا على أدوات تحليل جديدة تتصل بالدخل و الانفاق و الادخار و الاستثمار .يفترض أن ظاهرة التضخم لا تعود في الأساس إلى الزيادة في كمية النقود ، بل اعتمد في تحليله للتضخم على العوامل التي تحكم مستوى الدخل الوطني النقدي ، حيث أشار إلى أن التغير في مستوى الدخل سوف يؤدي إلى تغيير أولا على مستوى الإنتاج و بعدة فترة طويلة على مستوى العام للأسعار.

في التحليل الكيترى يحدث تضخم الطلب عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ، تعتبر التغيرات في الطلب الكلي ذات أهمية في النظرية الكيترية ، فالالاقتصاد يمكن أن يكون عند مستوى الاستخدام الكامل أو أقل من هذا المستوى . فإذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل و يزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج و التشغيل ، أما إذا ازداد الطلب الكلي زيادة كبيرة تفضي بالاقتصاد إلى بلوغ مرحلة التشغيل الكامل و استمرت زيادة الطلب بعد هذه المرحلة ، فستكون النتيجة ارتفاع الأسعار و ظهور فجوة تضخمية¹ . و فيما يلي شيء من التفصيل لهذه المرحلتين²:

3-2-1 مرحلة التشغيل الناقص :

تعني أن عناصر الإنتاج تكون غير مستغلة كلياً و إنما جزئياً (موارد معطلة خاصة اليد العاملة) . هنا فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق و الطلب الفعال بنفس النسبة و بشكل طردي يؤدي إلى زيادة مماثلة في التشغيل ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة دون زيادة التكاليف لإنتاج الوحدة الواحدة ، أي تبقى الأسعار ثابتة .

3-2-2 مرحلة التشغيل الكامل :

يتميز التشغيل الكامل بالاستخدام الكلي لكافة الموارد الإنتاجية (خاصة العمل) و بالتالي فإن زيادة كمية النقود زيادة الإنفاق ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العمل ، لكن تباث التشغيل لعدم وجود يد عاملة معطلة ، يؤدي إلى ارتفاع الأجور دون أن يرافق ذلك زيادة في عائد الإنتاج ، كما يؤدي إلى ارتفاع نفقات الإنتاج ، و هذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. و بشكل عام فإن التضخم يتحدد من خلال ثلاثة عوامل أساسية هي³ :

– فوائض الطلب الكلي الإيجابية : و تعكس فائض الطلب الكلي على العرض الكلي.

– فوائض الطلب الكلي السلبية : و تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع .

1 محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

2 عبد القادر خليل ، الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 266-267.

3 علي مكيد ، علاء الدين عشيط ، مرجع سبق ذكره ، ص 75-76

- مستويات العمالة و التشغيل : و تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان الاقتاد يقترب من حالة التشغيل الكامل .

3-3 النظرية الكمية الحديثة :

يطلق عليها ايضا مدرسة شيكاغو ، تعتبر نظرية فريدمان للطلب على النقود أقرب إلى تحليل كيتز و مدخل كميريدج منه إلى تحليل فيشر ، أي أن النظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي و التحليل الكيتزي¹.

أدخل فريدمان مفهوم الثروة كمحدد أساسي للطلب على النقود ، و يمثل هذا المفهوم القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل ، إذ يتكون إضافة إلى النقود من الأسهم و السندات و السلع المادية و الإنتاجية و أس المال البشري . كما ميز فريدمان بين الدخل الدائم و الدخل الجاري ، حيث يعتمد الأول (الدائم) على التوقعات المرتبطة بالدخل المستقبلي . و حسب منهجه فإن الثروة ترتبط بالدخل بواسطة سعر الفائدة و يمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية²:

$$W=y/r$$

حيث تمثل :

W : الثروة البشرية و المادية

Y : الدخل

r : سعر الفائدة

و الملاحظة الأساسية التي تظهر على تحليل فريدمان ، بأنه عد الثروة أو الدخل كمصدر أساسي للتغير في دالة الطلب على النقود ، أما المتغيرات الأخرى و خصوصا أسعار الفائدة فإنه عد دورها ثانويا .

1 بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص 65.

2 محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 36-64.

تأخذ دالة الطلب على النقود لفريدمان الشكل الرياضي التالي :

$$Md/p = f(y_p, r_b - r_m, r_e - r_m, \pi_e - r_m, h - r_m)$$

$$+ \quad - \quad - \quad - \quad -$$

حيث :

Md/p تمثل الطلب على النقود كأرصدة حقيقية

Y_p : الثروة و التي يعبر عنها بالدخل الدائم

r_m : العوائد المتوقعة على النقود

r_b : العوائد المتوقعة على السندات

r_e : العوائد المتوقعة على الأسهم

π_e : معدل التضخم المتوقع

h : الثروة البشرية

مع الأخذ بعين الاعتبار U الذي يعبر عن العوامل التي تؤثر في أذواق و تفضيلات الأفراد للاحتفاظ بالنقود ، و يظهر هذا أن تحليل فريدمان للعلاقة بين الثروة و مكوئتها في الطلب على النقود ليس كميا فقط ، بل هناك جانب نوعي يرتبط بتوزيع و تفضيل أصول عن غيرها يرجع لاعتبار أذواق و تفضيلات أصحاب الثروة .

✓ كما تشير الإشارة (+) في معادلة الطلب على النقود بأن المتغير يرتبط إيجابا بالطلب على النقود .

✓ أما الإشارة (-) تعني بأن المتغير يرتبط سلبا بالطلب على النقود.

فسر فريدمان ظاهرة التضخم من خلال استناده على العوامل التالية:¹

– استقرار دالة الطلب على النقود :

تعتبر كمية النقود المصدرة السبب الرئيس في رفع مستوى الأسعار ، لأن عرض النقود يتغير باستمرار ، بينما الطلب على النقود يتميز بقدر كبير من الثبات ، فإذا زاد رضى النقود عن الطلب على فإن الأفراد يتخلصون من هذه الزيادة فترتفع الأسعار .

– معيار الإفراط النقدي :

إن المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور في التغير في النسبة بين الكتلة النقدية و الإنتاج ، أي نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ، و ليس مجرد تطور كمية النقود . و يمكن تحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عند مستوى معين من الأسعار على النحو التالي :

$$M_t = \lambda Y_i - M_i$$

M_t : حجم الإفراط النقدي

Y_i : حجم الدخل الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة .

M_i : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة السائدة في سنة الأساس

عند مستوى معين من الأسعار و تحسب بالعلاقة التالية : $\lambda = M_i / Y_i$

نظرت هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة ، و أن مصدره هو نم عرض كمية النقود بسرعة أكبر من نمو حجم الإنتاج ، و من ثم فإن مصدر الارتفاع التضخمي هو زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.²

1 عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50-51

2 عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

3-4 نظرية التسارع¹:

تتمحور هذه النظرية حول اتباع الحكومة لسياسة مالية أو نقدية توسعية للتأثير على الطلب الكلي ، مما ينجم عنه انخفاض في معدلات البطالة أدنى من معدلاتها الطبيعية و التي يرافقها ارتفاع في الأسعار ، و من ثم فزيادة الأجور لمجاراة هذا الارتفاع في الأسعار ينتج عنها زيادة التكاليف الإنتاج و بالتالي تسارع معدلات التضخم.

3-5 النظرية الهيكلية²:

تعود أسباب هذا التضخم حسب هذه النظرية إلى هيكلية السوق الحديث الذي يعرف فيه إنتاج بعض السلع احتكارا من الشركات و المؤسسات الكبرى التي لا تواجه أي منافسة في السوق ن فتحكمها في المخزون يجعلها تحدد الأسعار بمستويات عالية دون أن يكون لجانب الطلب أي تأثير عليها ، و بهذا تعتبر هذه النظرية الأقرب في تفسير أسباب التضخم في الاقتصادات النامية التي تعاني من الازدواجية القطاعية ، فارتفاع الأسعار في القطاع المتطور ينتقل و بسرعة إلى القطاع المتخلف كون الأسعار و الأجور مرنة و بهذا يكون انتقال التضخم .

1 عزازي فريدة ، حاوشين ابتسام و بركاني سميرة، دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2017) ، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي ، المجلد 17 ، العدد الخاص ، جوان 2020 ، ص 55 .

2 نفس المرجع ، و نفس الصفحة .

المحاضرة الحادية عشر : طرق قياس التضخم و آثاره

مقدمة :

يرتبط التغير في المستوى العام للأسعار بظاهرة التضخم ، حيث أصبح من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها الدولة في قياس التضخم و معرفة حدته . و لتحديد الاتجاه العام للأسعار بطريقة كمية دقيقة ، تم استخدام الأساليب العلمية و الرياضية لتحديده و هو ما يعرف بالأرقام القياسية للأسعار .

أخذت ظاهرة التضخم أهميتها في الحياة الاقتصادية لارتباطها بالنقود و الجوانب النقدية للاقتصاد ، حيث يمكن قياس التغير في قيمة النقود عن طريق متابعة التغير في المستوى العام للأسعار. من منطلق أن العلاقة عكسية بين قيمة النقود و المستوى العام فإن دراسة تقلبات قيمة النقود تكون ضرورية لمعرفة أثرها ، فالارتفاع المستمر و الكبير في الأسعار يؤدي إلى التضخم و انخفاض قيمة النقود ، مما يحدث آثارا سلبية على الاقتصاد و التي يمكن أن تمتد إلى الجانب الاجتماعي .

1- تعريف الأرقام القياسية :

- هو أداة لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة (ظواهر) معينة حسب الزمان و المكان¹ .

- سلسلة من الأرقام التي توضح التغيرات النسبية ، التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة ، بالقياس ما كان عليه ذلك المستوى في سنة سابقة ، يطلق عليها سنة الأساس (والتي تعتبر أساسا للمقارنة)² - هو تعبير عن متوسط التغير في أسعار كبيرة من السلع و المتجانسة في وقت محدد ، بالنسبة لسعرها في وقت آخر يعتبر أساسا للقياس و المقارنة³ .

2- قياس التضخم :

بغرض الكشف عن وجود ظاهرة التضخم في اقتصاد ما ، ينبغي الاستناد في ذلك إلى مقياس علمي يقيس مداه و درجته خلال فترة من الزمن ، و تذهب أغلب الدراسات عادة في قياس التضخم إلى عدة أرقام قياسية

1 عبد القادر خليل ، الجزء الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص214.

2 محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 73-74.

3 سعيد الخضري ، مرجع سبق ذكره ، 160.

للأسعار التي تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعات كبيرة و مختلفة من السلع و الخدمات ، و يقاس معدل التضخم السنوي بالنسبة المئوية إلى التغير في الرقم القياسي للأسعار من سنة إلى أخرى.¹

هناك عدة أرقام قياسية وقع الاختيار على أهمها و هي كالآتي :

1-2 مؤشر أسعار المستهلكين CPI : Consumer Price Index

يقيس هذا المؤشر التطور في المستوى العام للأسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية النهائية خلال فترة زمنية محددة من خلال عمليات البيع بالتجزئة و الهدف من حسابه هو معرفة مدى التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد وما يترتب عليها من تعديل في الأجور و أسعار الخدمات.

1-1-2 خطوات قياس مؤشر CPI :

يتم قياس هذا المؤشر باتباع الخطوات التالية ² :

- تحديد سلة السلع و الخدمات التي يشتريها المستهلك المتوسط (سكن، الأدوية، الغذاء،...) بما يمثل سلة السلع و الخدمات التي يشتريها المستهلك المتوسط.
- إيجاد أسعار السلع و الخدمات المتضمنة في السلة لنقطة زمنية محددة .
- حساب تكلفة سلة السلع و الخدمات باستخدام بيانات الأسعار خلال فترات زمنية مختلفة.
- تحديد سنة واحدة كسنة الأساس ، للمقارنة مع السنوات الأخرى.
- حساب مؤشر أسعار المستهلك عن طريق قسمة سعر سلة السلع و الخدمات في سنة محددة على سعر السلة نفسها في سنة الأساس $\times 100$.

سعر سلة (سلع و الخدمات)

$$CPI = \frac{\text{سعر سلة سنة الأساس}}{100} \times 100$$

سعر سلة سنة الأساس

و من تم يمكن حساب معدل التضخم الذي هو النسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار عن الفترة السابقة (بين فترتين زمنيتين).¹

1 علي مكيد ، علاء الدين عشيظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

2 رانيا علي الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

مؤشر أسعار المستهلك² - مؤشر أسعار المستهلك¹

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مؤشر أسعار المستهلك}^1}{100} \times 100$$

مؤشر أسعار المستهلك¹

في معظم الأحيان ، تظل سلة مؤشر أسعار المستهلكين ثابتة ، و لكن يتم تعديلها في بعض الأحيان لتعكس أنماط الاستهلاك المتغيرة على سبيل المثال (تشمل سلع التكنولوجيا الجديدة ، و استبدال العناصر التي لم تعد تشري على نطاق واسع) .

يعتبر من أسهل الأرقام القياسية (رقم القياسي البسيط) التي يمكن استخدامها ، و لكنه لا يلي أهداف الأرقام القياسية من حيث وجود خلل في تعبيره عن الوصف الدقيق للتغير في الظواهر من حيث² :

✓ أنه لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف وحدات القياس للسلع .

✓ لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لكل سلعة ، و يتم التعامل مع جميع السلع على أساس نفس الأهمية النسبية من حيث التأثير على الرقم القياسي بشكل كبير نتيجة تغير سعر سلعة ليست ضرورية و ذات وزن نسبي قليل جدا .

2-2 مؤشر لاسبير : Laspeyres Index

يندرج ضمن الأرقام القياسية المرجحة بالأوزان ، و يختلف عن الأول من حيث أنه يمنح لكل سلعة وزن نسبي نابع من أهميتها بالنسبة للسلع الأخرى .³ تعد المعادلة الشهيرة للاقتصادي الألماني "إرنست لاسبير " أهم معادلة متبعة في تركيب الرقم القياس لأسعار المستهلكين ، و هي معادلة رياضية لاحتساب الأرقام القياسية للأسعار ، بقسمة أسعار سنة المقارنة على أسعار سنة الأساس مرجحة بكميات سنة الأساس.⁴

1 التضخم ، البنك المركزي المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

2 بن زروق إيمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

3 سعيد الخضري ، مرجع سبق ذكره ، ص 165.

4 رانيا طه الشيخ ، مرجع ، سبق ذكره ، ص 18.

وعليه يتم حسابه من خلال قسمة أسعار سنة المقارنة على أسعار سنة الأساس مرجحة بكميات سنة الأساس،

$$I_r = \frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0}$$

P_0 : سعر السلعة في سنة الأساس P_0 : كمية السلعة في سنة الأساس

P_1 : سعر السلعة في سنة المقارنة P_1 : كمية السلعة في سنة المقارنة

$\sum P_1 Q_0$: تتمثل قيم كميات سنة الأساس في أسعار سنة المقارنة (النقود المنفقة في سنة المقارنة)

$\sum P_0 Q_0$: تتمثل قيم كميات سنة الأساس في أسعار سنة الأساس (النقود المنفقة في سنة الأساس).

3-2 مؤشر باش : Pash Index

يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة ، و فترة الأساس بكميات فترة المقارنة و لهذا تعرف هذه الطريقة ، لهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة المقارنة . و يتم حسابه من خلال المعادلة التالية :

$$I_p = \frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1}$$

حيث :

$\sum P_1 Q_1$: تتمثل قيم كميات سنة المقارنة في أسعار سنة المقارنة (مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة)

$\sum P_0 Q_1$: تتمثل قيم كميات سنة المقارنة في أسعار سنة الأساس (مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس

).

4-2 المؤشر المكش (المنخفض) Deflator Index:

يطلق عليه أيضا مكش الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product Deflator ، يقيس التغير في أسعار السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها داخل الدولة و يعكس بشكل رئيسي مدى تأثير الناتج

المحلي الإجمالي ، بالتغيرات في المستوى العام للأسعار . يتصل هذا المؤشر بسلسلة أوسع من السلع و الخدمات في الاقتصاد مقارنة بكل من الرقم القياسي للأسعار المستهلكين¹.

و يتم حسابه وفق الصيغة الرياضية التالية:

منخفض GDP = [الناتج المحلي الإجمالي الاسمي / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي]

3- آثار التضخم :

تترتب عن ظاهرة التضخم مجموعة من الآثار السلبية تمس الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و التي نوردتها فيما يلي²:

3-1 أثره على الدخل :

تتأثر فئات المجتمع اقتصاديا من التضخم فتصبح هناك فئات تستفيد منه ، و فئات أخرى تتأثر سلبا . فالفئات التي تستفيد منه هي تلك الفئات التي تحقق أرباحا و دخولا تفوق معدلات التضخم فترتفع دخولهم الحقيقية ، و هم في الغالب فئة رجال الأعمال و المستثمرون الذين يحققون أرباحا ، أما فئة الأفراد ذوي الدخل الثابتة (الاجور و المرتبات) من عمال و موظفين ، فإن معدل زيادة دخولهم تكون أقل من معدلات ارتفاع الأسعار فتتخفض دخولهم الحقيقية ، فيتأثرون سلبا بالتضخم و بذلك يتم إعادة توزيع الخول في المجتمع.

3-2 أثره على القوة الشرائية للنقود :

يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع و الخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية ، و ينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية . كما يؤدي اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر و شراء السلع المعمرة و العقارات و العملات الصعبة خوفا من ارتفاع أسعارها مستقبلا مما يضعف عملية الادخار ، و بالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

1 رانيا الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

2 نجلاء محمد بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 120-122 و رانيا طه الشيخ ، مرجع ، سبق ذكره ، ص 6-7 .

3-3 أثر التضخم على الادخار :

ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر و الشركات و الحكومات على الانفاق على الاستهلاك ، من تم تقل قدرتها على الادخار و الاستثمار في المستقبل .

3-4 أثر التضخم على الاستثمار :

ترتفع مردودية الاستثمارات بشكل أعلى و أسرع ، في بعض القطاعات دون قطاعات أخرى . حيث يتم اللجوء إلى الاستثمارات الاستهلاكية و القصيرة الأجل و التي تحقق الربح السريع كالقطاعات الاستهلاكية .

3-5 أثر التضخم على النمو الاقتصادي :

اختلف الاقتصاديون حول أثر التضخم و ارتفاع الأسعار على النمو الاقتصادي ، فمنهم من يرى له الأثر الإيجابي ، و يدعم ذلك بأن ارتفاع الأسعار يكون دافعا لزيادة الاستثمارات ، ما يزيد في الأرباح التي تشجع بدورها رجال الأعمال على زيادة الاستثمار و إيجاد فرص عمل و التغلب على البطالة و تحقيق النمو الاقتصادي ، خاصة عندما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل . و يكون هذا صحيحا خاصة إذا كان التضخم البطيء أو الزاحف ، الذي يمكن التحكم فيه.

أما أصحاب الرأي الآخر فيرون أن التضخم يحدث أثرا عكسيا على التضخم فيتراجع الناتج المحلي في ظل ظروف عدم التأكد و ثقة المستثمرين في الأداء الاقتصادي ، فتتخفف استثماراتهم المستقبلية و الحالية فيتراجع النمو الاقتصادي ، و يكون أصحاب هذا الرأي محقين في حالة التضخم الجامح الذي يصعب التحكم فيه .

3-6 أثر التضخم على ميزان المدفوعات :

يعمل التضخم على رفع الأسعار داخل الدولة ، فترتفع أسعار الصادرات في السوق العالمي ، فتفقد السلع المحلية ميزتها التنافسية في هذه الأسواق فيقل الطلب عليها و تنخفض قيم الصادرات ، و في نفس الوقت و نظرا لارتفاع أسعار المنتجات داخل السوق المحلي فيزيد الإقبال على السلع المستوردة التي تصبح أرخص من المنتجات المحلية فتزيد قيم الواردات فتكون المحصلة عجز في الميزان التجاري ، بسبب انخفاض قيم الصادرات و ارتفاع قيم الواردات.

المحاضرة الثانية عشر : السياسة النقدية و أهدافها

مقدمة :

تعد السياسة النقدية أهم الدعائم الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية العامة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية للتأثير على مستوى نشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات المكونة له، كالاستثمار، الدخل، الأسعار.

تسعى السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي من خلال هذه السياسة لتحقيق مجموعة من الأهداف و التي تعتبر أهم عنصر في إدارة السياسة النقدية ، و تدور هذه الأهداف كلها حول هدف رئيس ألا و هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، الأمر الذي ينعكس على توفير مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي. غير أن ما تجدر الإشارة إليه أن هذه الأهداف لم يكن هناك اتفاق بشأنها ، أي هي متناقضة إلى حد ما ، و تختلف درجة أولويتها من بلد إلى آخر و حسب وضعية الاقتصاد السائدة.

1- مفهوم السياسة النقدية :

قدمت للسياسة النقدية مجموعة من التعاريف ، والتي تعكس بصفة عامة مضمونها و الأهداف المراد الوصول إليها:

- هي مجموعة التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على السيولة و الائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية و من أهمها تحقيق الاستقرار السعري ، و حفز النمو الاقتصادي و التشغيل¹.

- هي مجموعة الإجراءات و التدابير اللازمة التي تسمح للبنك المركزي ، مستخدما كل آلياته النقدية ، للتأثير على حجم الائتمان في إطار توسعي أو تقييدي ، تحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية².

1 محمد إدريس ، السياسة النقدية ، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (17) ، صندوق النقد العربي ، 2021 ، ص12.

2عبد القادر خليل ، الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 150.

-إن أي تعريف ملم و دقيق للسياسة النقدية ينبغي أن يتضمن الإشارة إلى أربعة عناصر أساسية تشكل بنائها الإجرائي و التنظيمي . و يتعلق بأهداف السياسة النقدية ، و المؤسسات المكلفة بإدارتها ، و طبيعة التدابير التي تقوم بها هذه المؤسسات و موضوع التدخل.¹

2- أنواع (اتجاهات) السياسة النقدية :

تتجه السياسة النقدية إلى اتجاهين اثنين، و يكون هذا تبعا لحالة الاقتصاد التي يكون عليها ، فتكون إما انكماشية أو توسعية (تقييدية) و الجدول الموالي يفصل في ذلك .

الجدول رقم 05 : أنواع السياسة النقدية

السياسة النقدية	توسعية	انكماشية
حالة الاقتصاد السائدة	حالة ركود (الاستثمار > الادخار)	حالة رواج (الاستثمار < الادخار)
هدف البنك المركزي	زيادة الطلب الاستهلاكي و الاستثماري	تقييد الطلب الاستهلاكي و الاستثماري
آلية التنفيذ	زيادة عرض النقود تخفيض سعر الفائدة	تقليل عرض النقود رفع سعر الفائدة
الاستخدام	معالجة البطالة تشجيع النمو الاقتصادي	معالجة التضخم الحد من التوسع في الإنتاج
الآثار	ارتفاع الأسعار	زيادة عبئ مديونية الشركات

المصدر : عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

1 الظاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

3- أهداف السياسة النقدية :

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة التي تنقسم إلى: أهداف أولية(الذي يمكن للبنك المركزي التأثير فيها عن طريق الأدوات المباشرة و غير مباشرة)، و أهداف وسيطة و التي تتأثر بدورها بالأهداف الأولية وصولا إلى الأهداف النهائية و التي يمثلها مربع كالدور " المربع السحري".

3-1 الأهداف الأولية :

هي حلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية ، و هي متغيرات يستهدفها البنك المركزي للتأثير على الأهداف الوسيطة ، فهي تعبر عن حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة و تتمثل في ¹ :

3-1-1 مجتمعات الاحتياطات النقدية :

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور ، مضافا إليها الاحتياطات الكلية لدى البنوك ، فالنقود المتداولة تضم الأوراق النقدية و النقود المساعدة و الودائع تحت الطلب . أما الاحتياطات لدى البنوك فتشمل الاحتياطات المطلوبة مقابل الودائع و الاحتياطات الفائضة لدى البنوك . و لقد دار الجدل حول أي من المجاميع الاحتياطات النقدية أكثر أهمية و تحكم من طرف البنك المركزي ، و مدى علاقة كل مجمع بنمو عرض النقود الذي يشكل الهدف الوسيط.

3-1-2 ظروف السوق النقدية :

و هي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية ، يختارها البنك المركزي لتكون هي المتغيرات المستهدف إحداث تغير فيها ، و تحتوي على الاحتياطات غير مقترضة ، و معدل الأرصدة البنكية ، و معدلات الفائدة الأخرى في السوق النقدية (معدلات الفائدة على أذونات الخزينة ، على شهادات الإيداع).

1 بوضيف مختار، تقييم أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) ، المجلة العلمية للحوار الاقتصادي ، المجلد 1 ، العدد 2 ، 2022 ، ص4.

3-2 الأهداف الوسيطة¹:

تعتبر هذه الأهداف عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية ، و يشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي :

- وجود علاقة بينها و بين الأهداف النهائية .

- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات .

لاختيار الأهداف الوسيطة هناك ثلاثة معايير تتحكم فيها و هي² :

✓ القابلية للقياس :

يعتبر القياس الدقيق و السريع لمتغيرات الأهداف الوسيطة ضروريا ، لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها.

✓ القدرة على السيطرة :

يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط ، لأن عدم القدرة على السيطرة لم يمكن من إعادة المتغير إلى المسار المطلوب.

✓ القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي :

إن أحد أهم المعايير هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف وسيط له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي .

و تتمثل الأهداف الوسيطة فيما يلي³:

1 محمد صلاح ، يونس قرواط و حنان زلاقي ، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها -إشارة لبعض التجارب المختارة- ، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية ، العدد 04، سبتمبر 2018 ، ص 57.

2 بوضياف مختار ، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

3 عصام الخالدي ، خشمان الخنساء ، واقع السياسة النقدية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي ، العدد 4، 2019 ، ص 156.

3-2-1 المجمعات النقدية :

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة ، حيث يهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطة النقدية .

3-2-2 سعر الفائدة :

تسعى السلطة النقدية أحيانا الوصول إلى معدل فائدة حقيقي الذي يحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل فائدة حقيقي} = \text{معدل الفائدة النقدي} - \text{معدل التضخم}^1$$

إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة الطويلة أو قصيرة المدى و النقود . و بالتالي فإنه من الصعب على البنك المركزي تحديد بدقة الآثار المترتبة على السياسة النقدية ، من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحدها.

3-2-3 سعر الصرف :

يستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج ، و لهذا تعمل بعض الدول بربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل و الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات .

3-3 الأهداف النهائية :

تعتبر الأهداف الأولية و الوسيطة أهداف مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية و التي تشكل ما يعرف بالمربع السحري الذي عرفه الاقتصادي الانجليزي "نيكولا كالدور" ، و هي كالآتي²:

1 الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 148.

2 بوضياف مختار ، مرجع سبق ذكره ، ص 4-5.

3-3-1 تحقيق الاستقرار في الأسعار :

يعتبر التحكم في التضخم أهم أهداف السياسة النقدية ، لذا ينبغي أن تعمل السياسة النقدية على تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي ، لأن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي . يرى كل من الكييزيون و النقديون أن التضخم يحدث عندما يكون نمو عرض النقود مرتفعا ، كما أن نجاح السياسة النقدية في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار محليا يؤدي تلقائيا للمحافظة على سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية و هذا بدوره يشجع الاستثمار و منه النمو الاقتصادي.

3-3-2 التوظيف الكامل :

يتحقق التوظيف الكامل عند توظيف كل شخص قادر و راغب و يبحث عن عمل ، إلا أن التوظيف الكامل يتميز بوجود معدل بطالة عادي يتغير تبعا لتغير الظروف الاقتصادية . و لتحقيق معدل عال من التوظيف ، على السلطة النقدية أن ترفع من معدل النمو النقدي ، أي تخفض أسعار الفائدة ، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار و منه النمو الاقتصادي ، و بالتالي امتصاص الفائض في عنصر العمل .

3-3-3 تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع :

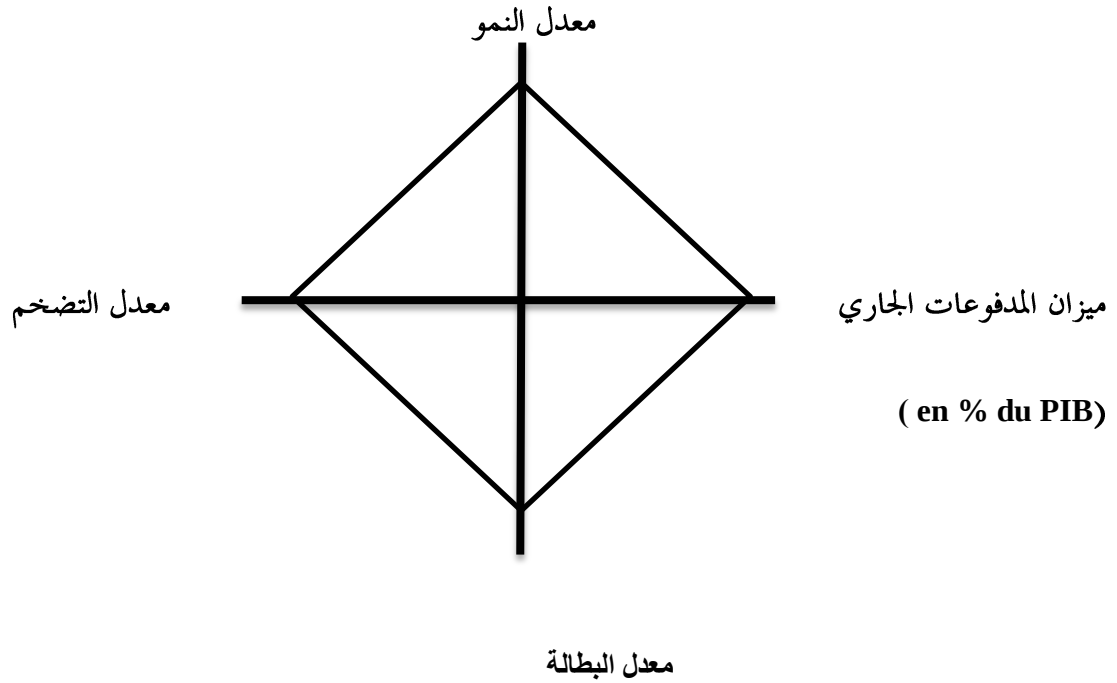
يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في الناتج المحلي الخام ، و هذه الزيادة ترتبط بمعدل عال من التوظيف ، و تشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة . و مساهمة السياسة النقدية في تحقيق معدل نمو مرتفع ، عليها تحقيق الاستقرار النقدي لأنه يشجع المستثمرين للقيام بمشروعات استثمارية طويلة الأجل ، كما عليها أن تقوم بالعمل على تخفيض أسعار الفائدة مما يشجع الاستثمار ، و بالتالي يتحقق النمو الاقتصادي.

3-3-4 تحقيق توازن ميزان المدفوعات :

تحقيق توازن ميزان المدفوعات يتم في إطار سياسة تعويم سعر الصرف ، و السيطرة على التضخم و تحقيق استقرار الأسعار . و لإصلاح و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات يمكن للبنك المركزي بتخفيض معدل النمو النقدي ، فيخفض حجم الائتمان و الطلب المحلي على السلع و الخدمات، مما يترتب عنه انخفاض الأسعار المحلية ، و هو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات و تقليل الواردات. كما أن عودة التوازن في ميزان المدفوعات في ظل اتباع سياسة تعويم سعر الصرف ، تعتمد على تغيير أسعار الصرف ذاتها ، من خلال تغيير في

أسعار السلع و الخدمات المتبادلة بين الدولة و الخارج ، ففي حالة عجز الميزان المدفوعات ينخفض الطلب على العملة المحلية فيتدهور سعرها ، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار المحلية و هو ما يشجع الصادرات و يقلل الواردات.

الشكل رقم 6 : مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر : محمد صلاح و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

4-التعارض بين الأهداف :

هناك تعارض في أهداف س ن أي تحقيق الأهداف في أن واحد يعتبر صعبا و هنا تطرح مسألة الأولوية في طرح هذه الأهداف و لابد أن تراعى الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة، درجة التقدم الاقتصادي و طبيعة النظام الاقتصادي ، فإن تحقق هدفا يواجه تعارضا مع آخر مثل ¹:

- تحقيق هدف استقرار الأسعار مع هدف زيادة العمالة .
- تحقيق هدف التوازن في ميزان المدفوعات مع هدف زيادة العمالة
- تحقيق هدف استقرار الأسعار مع تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي .

1 عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

المحاضرة الثالثة عشر : فعالية أدوات السياسة النقدية

مقدمة :

تمارس السياسة النقدية دورها في الاقتصاد بتحديد مجموعة من الأهداف تسعى الوصول إليها باستخدام مجموعة من الأدوات و الوسائل .

باعتبار أن البنك المركزي هو في هرم السلطة النقدية ، يستعمل مجموعة من الأدوات لإدارة السياسة النقدية ، تسمى بأدوات السياسة النقدية ، و هي تقنيات مباشرة و غير مباشرة يرتبط تطبيقها بطبيعة الحالة التي يكون عليها الاقتصاد ، إضافة إلى أنها تختلف من دولة إلى أخرى و هذا حسب درجة تقدم و نمو الاقتصاد ، تطور الجهاز المصرفي .

1- مفهوم أدوات السياسة النقدية :

تعتبر أدوات السياسة النقدية عن الآليات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي بما يتماشى مع أهدافها المسطرة مسبقا وفق السياسة الاقتصادية الكلية ، و هي تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لتفاوت النظم السياسية ، الهياكل الاقتصادية و درجة تطور الأسواق المالية و النقدية¹.

و تنقسم هذه الأدوات إلى مباشرة و غير مباشرة .

1-1 الأدوات غير المباشرة :

تستهدف التأثير في حجم النقدة الائتمان المصرفي خاصة و بالتالي على الكميات المعروضة في الاقتصاد ، يطلق على هذا النوع من الوسائل عادة صفة التقليدية لأنها نمت نمو البنوك المركزية².

1 رشام كهينة ، جميل أحمد ، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي ، دراسة تحليلية ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 1 ، العدد 5، 2019 ، ص330.

2 نفس المرجع و نفس الصفحة .

1-1-1 معدل إعادة الخصم : Discount rate

هو من الوسائل التقليدية و شائعة الاستعمال من طرف البنوك المركزية ، و هو يمثل معدل الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق تجارية ، التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال عند احتياجها للسيولة. ففي حالة رفع معدل إعادة الخصم ، فإن ذلك يعني ضمناً رفع كلفة الحصول البنوك على الأموال . بالتالي تقوم البنوك بدورها برفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة (أي سياسة انكماشية) ، في حين يقوم البنك المركزي في حالة تبني سياسة توسعية بخفض معدل إعادة الخصم ، بالتالي تشجيع البنوك لخفض معدلات فائدة الإقراض لعملائها.¹ هكذا هو يؤثر في حجم القروض المخصصة تأثيراً واضحاً و الجدول الموالي يوضح آلية تأثيره .

الجدول رقم 6: آلية تأثير سعر إعادة الخصم

السياسة النقدية	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	تخفيض سعر إعادة الخصم	رفع سعر إعادة الخصم
البنوك التجارية	تخفيض سعر الخصم (تكلفة التمويل)	رفع سعر الخصم (تكلفة التمويل)
الطلب على الائتمان	زيادة حجم القروض المخصصة	انخفاض حجم القروض المخصصة
الكتلة النقدية	توسع	انكماش
الآثار	انتعاش اقتصادي	معالجة التضخم

المصدر : عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 85

1 محمد إدريس ، مرجع يبق ذكره ، ص 19.

2-1-1-1 Open Market Operations : عمليات السوق المفتوحة :

يقوم من خلالها البنك المركزي بعمليات بيع و شراء سندات قصيرة الأجل (تكون في الغالب عمومية) في السوق النقدية ، حيث من خلالها يستطيع التأثير في السيولة في الاتجاه الذي يريده . فيتدخل مشتريا لهذه السندات و يقوم بتنقيدها من خلال إصداره لنقود القانونية لصالح البنك التجاري الذي باعه إياها فتزيد قدرة هذا الأخير حيازة النقود القانونية ، بشكل تتوسع معه قدرته على منح القروض.

أما في حالة زيادة حجم السيولة عن حاجة الاقتصاد فيتدخل البنك المركزي في السوق النقدية بائعا للسندات التي بحوزته للبنوك التجارية . و إثر هذه العملية سوف يتقلص حجم النقود لدى البنوك التجارية ، و يتقلص معها حجم القروض التي تستطيع أن تمنحها.¹ تؤثر عمليات السوق لمفتوحة تأثيرا مباشرا على حجم الاحتياطات النقدية . الجدول الموالي يوضح تأثير هذه السياسة .

الجدول رقم 7 : آلية تأثير عمليات السوق المفتوحة

السياسة النقدية	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	شراء السندات (إقراض)	بيع السندات (اقتراض)
البنوك التجارية	فائض الاحتياطات النقدية انخفاض (i)	عجز الاحتياطات النقدية ارتفاع (i)
الطلب على الائتمان	زيادة حجم الائتمان الممنوح	انخفاض حجم الائتمان الممنوح
الكتلة النقدية	توسع	انكماش
الآثار	انتعاش اقتصادي	معالجة التضخم

المصدر : عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 86

1 الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 155-156 ، بتصرف .

3-1-1 Reserve Requirement : الاحتياطي الإجباري

هو عبارة عن عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير مصرفي (ودائع تحت الطلب ، ودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية ، و يتم الاحتفاظ بها لديه في حساب مفتوح باسمه و في الغالب لا تنتج فوائد . من خلال هذه الوسيلة يستطيع البنك المركزي في التأثير بشكل مباشر على سيولة البنوك التجارية في الاتجاه المرغوب من طرفه ، فإذا كان يرغب في التقليل من السيولة لدى هذه البنوك يقوم برفع هذه النسبة و العكس صحيح. و بالتالي يمكن لهذه الوسيلة أن تؤثر على وضع القروض البنكية و منه على السيولة العامة في الاقتصاد¹.

الجدول رقم 8 : آلية تأثير نسبة الاحتياطي الإلزامي

السياسة النقدية	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي	رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي
البنوك التجارية	زيادة الودائع المصرفية	انخفاض الودائع المصرفية
الطلب على الائتمان	زيادة حجم الائتمان الممنوح	انخفاض حجم الائتمان الممنوح
الكتلة النقدية	توسع	انكماش
الآثار	انتعاش اقتصادي	معالجة التضخم

المصدر : عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

1 الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 158، بتصرف.

2-1 الأدوات المباشرة :

تشمل الأدوات المؤثرة على تطبيق السياسة النقدية ، التي تعمل الحد من حرية ممارسة البنوك و المؤسسات المالية لبعض أنشطتها (كما و نوع) .¹

1-2-1 تأطير القروض : Loan Framing

تعتبر وسيلة مباشرة بامتياز ، تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض القرض. و تقوم هذه السياسة على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد . و تتخذ عادة عملية تسقيف القروض أحد الشكلين التاليين :

✓ تحديد سقف إجمالي للقروض المسموح للبنوك التجارية منحها للاقتصاد ، ثم يتم توزيع هذا المبلغ الإجمالي على البنوك على أساس معايير تحدد مسبقا.

✓ تحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك لا يتعداه خلال الفترة المعتبرة².

2-2-1 تنظيم القروض الاستهلاكية : Regulating Consumer Loans

تعتبر من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية ، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة ، و يمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة³.

3-2-1 تخصيص التمويل : Funding Allocation

يستطيع البنك المركزي أن يضمن توزيع استثمارات البنوك بين الصيغ المختلفة ، بالإضافة إلى تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية ، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع و أهدافه ، و في نفس الإطار يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسبة معينة لتمويل القطاعات ذات

1 عبد القادر خليل ، الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 165.

2 الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 160 ، بتصرف .

3 محمد صلاح و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

الأولوية ، و للبنك المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية ، لتوفير السيولة و الائتمان اللازم لهذه المؤسسات ليس لهذه الأسباب فقط ، و إنما لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.¹

4-2-1 التسهيلات الدائمة² : Permanent Facility

تعتبر التسهيلات الدائمة من بين الوسائل الحديثة نسبياً مقارنة مع الوسائل التقليدية ، و تتمثل في عملية تزويد البنوك بالسيولة من طرف البنك المركزي أو سحب السيولة منها، و تأتي المبادرة في كلتا الحالتين من البنوك التجارية ، و هناك نوعين من التسهيلات:

✓ التسهيل الهامشية للتسليف : Loan Marginal Facility

هي تلك العملية التي يمكن للبنوك التجارية أن تلجأ إلى البنك المركزي للتزود بسيولة لفترة لا تزيد عن 24 ، حيث يقوم البنك التجاري بتقديم سندات عمومية أو خاصة ، على سبيل الضمان ، تنجز هذه العمليات على أساس معدل فائدة محدد مسبقاً ، و في العادة لا يتم تحديد سقف للمبلغ الذي يمكن أن تتزود به في إطار هذه التسهيل .

✓ التسهيل الهامشية للودائع : Deposits Marginal Facility

هي تلك العملية التي تقوم بموجبها البنوك التي لديها فائض في الخزينة ، و بمبادرة منها بتشكيل ودائع لدى البنك المركزي لفترة قصيرة جداً تمتد لـ 24 ساعة. و تنطبق عليه نفس قواعد الخاصة بالتسهيل الهامشية للتسليف ، تكون هذه التسهيل مغلة للفائدة و يتم تحديد معدل الفائدة بشكل مسبق و يتم الإعلان عنه بشكل مسبق . تجدر الإشارة أن هذه الودائع يتم تشكيلها على بياض ، على أساس أن البنك المركزي لا يعطي أي سندات كضمان .

1 الطاهر نفس المرجع ، و نفس الصفحة .

نفس المرجع ، ص 163-164 ، بتصرف. 2

1-3 أدوات المساعدة (المباشرة) ¹:

هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي يلجأ إليها البنك المركزي بشكل مباشر يبرز تدخله الفعال ، و بخاصة في حالة عدم نجاح الأدوات الكمية و النوعية في التأثير في الحجم المتاح من الائتمان و استخداماته . و هي كالاتي :

1-3-1 الإقناع الودي (الأدي) : Friendly Persuasion

تتوقف فعالية هذه الأداة على مكانة البنك المركزي و مدى سيادة المنافسة في السوق المصرفية ، حيث يستخدم البنك المركزي التأثير المعنوي المباشر في محاولة لتوجيه البنوك التجارية باتباع الإجراءات المطلوب تنفيذها (تقييد الائتمان أو توسيعه) ، عن طريق ما يلي :

✓ استدعاء مديري البنوك التجارية و الاجتماع معهم ، و مناقشة السياسات التي ينوي البنك المركزي تطبيقها.

✓ إصدار تقارير دورية تبين أوضاع السوق النقدية و الاقتصاد الوطني و الإجراءات التي يطلبها من البنوك التجارية .

1-3-2 التعليمات الإلزامية : Mandatory Instructions

يقوم البنك المركزي بإصدار التعليمات المباشرة و الأوامر الملزمة للبنوك التجارية مجتمعة أو لأي بنك على انفراد محددا عن طريقها الضوابط التي تحكم نشاطات الائتمان بالبنوك ، بحيث يتعرض البنك الذي يتجاهلها إل عقوبات متفاوتة مثل :

✓ التضيق في مجال الخصم .

✓ الامتناع عن منح التمويل المطلوب.

✓ التوقيف الجزئي أو الكلي للبنك .

1-3-3 الرقابة القانونية : Legal Control

1 عبد الحليم عمار غربي مرجع سبق ذكره ، ص 88-90.

تتم الرقابة القانونية من قبل البنك المركزي على نشاطات البنوك التجارية و أوضاعها بصورة تمكنه من توجيهها و متابعتها ، و التأثير في سير عملياتها الائتمانية بما يتناسب و الأوضاع الاقتصادية المطلوب الوصول إليها ، و ذلك عن طريق ما يلي :

- ✓ الرقابة المكتتبية : دراسة التقارير الدورية التي تقدمها البنوك التجارية عن نشاطاتها (بيانات السيولة ، حجم الودائع، التوزيع النسبي للقروض الممنوحة ، ...).
- ✓ الرقابة الميدانية : الانتقال إلى مقرات البنوك (التفتيش الدوري على أعمالها ، للتحقق من سلامة البيانات التي ترسلها البنوك ، و انتظام الدفاتر.

1-3-4 الجزاءات : Retibutions

يلجأ إليها البنك المركزي لضمان تنفيذ سياسته النقدية من قبل البنوك التجارية ، و التزامها بالتوجيهات و الأوامر الصادرة عنه ، و قد تكون إيجابية أو سلبية .

2-فعالية أدوات السياسة النقدية :

1-2 مفهوماها :

تقيم الفاعلية بدلالة الفرق بين النتيجة المحصلة و الهدف المحقق مسبقا .

أما بالنسبة لفاعلية أدوات السياسة النقدية ، تعني أن تكون قادرة على نقل آثارها بسرعة لكافة أركان النظام المالي و المصرفي و الاقتصاد ككل، بحيث تكون الأهداف المنوطة باستخدام تلك الأدوات محققة تماما أو قريبة من ذلك. بعبارة أخرى يقصد بها مدى قدرة هذه السياسة في التأثير على النشاط الاقتصادي ، بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية .

2-2 فعالية معدل إعادة الخصم :

تحدد فعالية هذه الأداة في حالة تكون عمليات إعادة الخصم من طرف البنوك التجارية تمثل نسبة مهمة من النشاط الإقراضي لهذه البنوك. بمعنى آخر ألا تتوفر على سيولة كافية خارج البنك المركزي تمكن البنوك التجارية من

الاقتراض و عدم اللجوء إليه ¹. يؤدي ذلك إلى التأثير على مستويات معدلات الفائدة المدينة (معدلات الفائدة المطلوبة على القروض) فتتغير معها تكلفة الحصول على القرض من طرف الأعوان الاقتصاديين بشكل يتغير معه طلبهم على القرض ، و هو ما يعني أن هذه القناة تستعمل الأسعار (أسعار الفائدة) للتأثير على تصرفات البنوك في مجال القرض ².

تكون فعالة أداة سعر إعادة الخصم فعالة في اقتصاد يقوم على أسواق نقدية متطورة ، حيث ترتفع فيها نسبة التعامل بالأوراق التجارية . و بما أن هذه الأسواق غير متوفرة في الدول النامية ، فإن استخدام هذه الأداة ليس له الكفاءة و الفاعلية في التأثير في عرض النقود ³.

2-3 فعالية عمليات السوق المفتوحة :

تتوقف فعالية سياسة السوق المفتوحة على أسباب أهمها :

- الاحتياطات النقدية الفائضة المعدة للإقراض لدى البنوك التجارية يجب أن تتغير وفقا للاتجاهات السوق المفتوحة ، فإذا اتجهت نحو عرض كميات كبيرة من النقود عن طريق شراء السندات الحكومية و أذونات الخزنة العامة يجب أن تزيد احتياطات البنوك التجارية بنفس الكمية التي يزيد بها العرض النقدي ، و العكس صحيح.

- الطلب على الائتمان من طرف المستثمرين يجب أن يتجه في نفس اتجاه رغبة البنوك فيما يتعلق بمنح الائتمان ، بحيث إذا توجهت البنوك إلى المزيد من الائتمان بسبب زيادة احتياطياتها الفائضة ، يجب أن يلقى هذا استجابة

1 رشام كهينة ، جميل أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 336، بتصرف.

2 الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 154، بتصرف .

3 عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 85.

من قبل المستثمرين بزيادة الطلب على الائتمان، إلا أن هذا الافتراض قد لا يتحقق في فترات الانكماش بسبب تشاؤم رجال الأعمال بمستقبل الاستثمار ، و العكس قد يحدث في حالة الرواج ¹.

-اتساع هيكل السوق ، حيث يكون عدد المؤسسات المتدخلة كبيرا يجعل السوق أكثر نشاطا و ديناميكية .

- عمق السوق النقدية ، و ذلك من خلال توافر عدد و قدر كبير ين من السندات المتداولة ذات الخصائص الجيدة ، حيث يرفع ذلك من حجم المبالغ المتداولة مما يجعل لعمليات التدخل عن طريق السوق المفتوحة مفعولا كبيرا قادرا على التأثير على وضع السوق و اتجاهه.²

2-4 فعالية الاحتياطي الإلزامي :

تمثل أداة تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي من أقوى أدوات البنك المركزي في الرقابة على الائتمان (من حيث تقييده أو إطلاقه) في حالات التضخم ، و بخاصة في الدول النامية التي تتميز بمحدودية التعامل في أسواق الخصم و النقد و المال.³

3-قنوات إبلاغ السياسة النقدية :

هي الآليات التي من خلالها يحدث قرار معين للسياسة النقدية أثر على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين، ومنه على هدف نمو و استقرار السعار و يمكن تكون 5على قنوات هي:

3-1 قناة سعر الفائدة : Interest Rate Channel

تمثل القناة الأساسية للنموذج الكيترزي ، إذ يؤدي انخفاض سعر الفائدة الاسمي نتيجة السياسة النقدية التوسعية ، إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي ففي ظل فرضية جمود الأسعار في الأجل القصير ، و تنخفض تكلفة رأس

1 رشام كهينة ، جميل أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 337، بتصرف.

2 الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 156.

3 عبد الحليم عمار غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

المال ، و يزيد الاستثمار الإنتاجي للشركات ، كما يزيد الاستثمار في العقار ، و الطلب الاستهلاكي للعائلات المعمرة ، كنتيجة لانخفاض سعر الفائدة الحقيقي.¹

2-3 قناة سعر الصرف : Exchange Rate Channel

إن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج ، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بالعملة القوية القابلة للتحويل و الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات و عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف ، تدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف ، و استعمال ما لديها من احتياطات للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها ، و هذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.²

3-3 قناة الائتمان : Credit Channel

تأتي أهمية هذه القناة من خلال العلاقة الوثيقة بين حجم الائتمان و الانفاق الكلي ، حيث يرتبط توفر الائتمان المصرفي باتباع سياسة نقدية توسعية ، يترتب عليها زيادة حجم الاحتياطات و الودائع لدى البنوك ، مما يمكن من زيادة الإقراض المصرفي ، و ينتج عن ذلك زيادة الانفاق الاستثماري ، بالتالي زيادة الدخل و ارتفاع الانفاق الاستهلاكي ، و هو ما ينتج عنه زيادة الناتج الإجمالي . يكون التأثير الأكبر في هذه الحالة على المشروعات الصغيرة التي غالبا لا تتوفر لها مصادر تمويل أخرى بخلاف الائتمان المصرفي.³

3-4 قناة أسعار الأصول : Asset Prices Channel

تؤدي أسعار الأصول المالية (الأسهم) و الحقيقية (العقار) دورا رئيسيا في نقل آثار السياسة النقدية ، سواء عن طريق التأثير في مستوى الاستثمار (الإنتاجي ، و بناء العقارات و المباني) ، أو التأثير في استهلاك قطاع

1 شلغوم عميروش ، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية : حالة الجزائر (1990-2014) ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 1 ، العدد 16 ، 2017.

2 محمد صلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص59.

3 أحمد شفيق الشاذلي ، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، العدد 37 ، أكتوبر 2017 ، ص19.

العائلات . و في كلتا الحالتين ، تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى ارتفاع الأصول المالية و الحقيقية ، ما يؤدي بدوره إلى زيادة : الاستثمار و الاستهلاك .¹

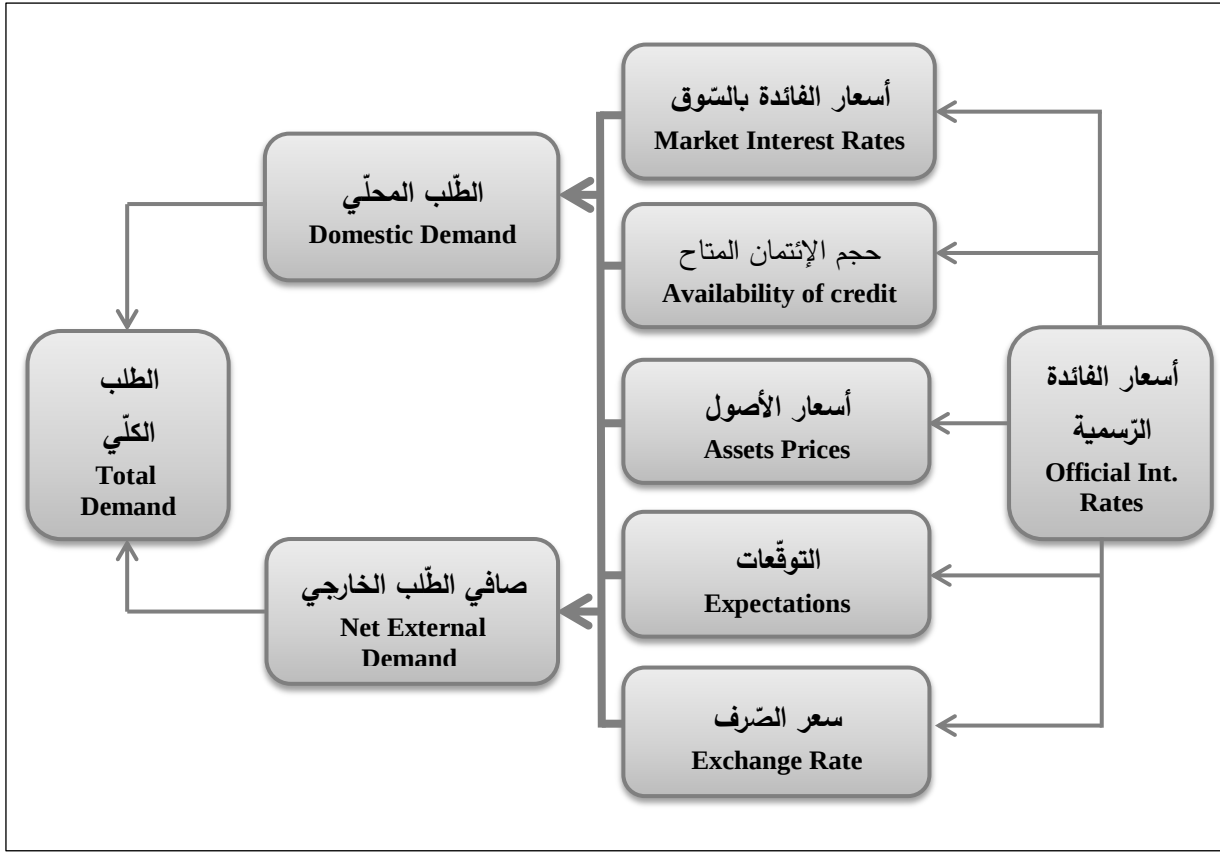
3-5 قناة الإعلان : Advertising Channel

تتركز استراتيجية السياسة النقدية الحديثة على الإعلان للجمهور ، و كنتيجة لتمتع البنوك المركزية في الدول المتقدمة بالاستقلالية و المصادقية و الشفافية ، فإن أي إعلان من القائمين على السياسة النقدية سيتخذه الجمهور بجدية ، و بالتالي تستجيب أوضاع السوق النقدية لهذا الإعلان، فمثلا عندما يعلن البنك المركزي على سعر الفائدة المستهدف في السوق ما بين المصارف ، يؤثر في توقعات الجمهور (الأسر ، الشركات و المصارف) و تستجيب أسعار الفائدة القصير الأجل ، و من ثم أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل ، و أوضاع سوق الإقراض ، و أسعار الأصول ، و سعر الصرف ، و ينقل الإعلان بمختلف القنوات إلى تغيرات في الناتج الحقيقي و معدلات التضخم .²

1 شلغوم عميروش ، مرجع سبق ذكره ، ص228 ، بتصرف.

2 نفس المرجع السابق ، ص 229.

الشكل رقم 7: آلية انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي



المصدر : أحمد شفيق الشاذلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

المحاضرة الرابعة عشرة : السوق النقدي

مقدمة :

نتيجة لتطور الصناعة المصرفية ، و استحدثت أدوات تمويل جديدة أخذ السوق النقدي حيزا لا يستهان به في المجال الاقتصادي و النقدي و هذا راجع لقدرته على تحريك الفائض المالي، فهو يجمع بين طرفين أحدهما يبحث عن توظيف أمواله (أصحاب الفائض المالي) ، و طرف آخر يبحث عن التمويل (أصحاب العجز المالي) ، كما يسمح السوق النقدي للنظام المصرفي من تأدية دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، من خلال تأمين السيولة النقدية، و توفير أدوات الدفع، كما يمكن البنك المركزي من الرقابة على الأموال، و التحكم في السيولة النقدية.

1-تعريف السوق النقدي : Money Market

يمكن إيراد التعاريف الآتية :

- هو الإطار الذي تتم فيه عمليات القرض قصيرة و متوسطة الأجل بين مختلف الهيئات المالية المسموح لها بالدخول لهذه السوق . حيث يتم قيام الهيئات المالية المتدخلة بتمويل عجزها(أرصدها السالبة)، باللجوء إلى هيئات مالية متدخلة أخرى تتمتع بفوائض مالية(لديها أرصدة موجبة)¹.
- هو سوق للاستثمار قصير الأجل لا تتجاوز آجال استحقاق الأدوات المالية فيه سنة واحدة . كما أنه يعد مصدرا للتمويل قصير الأجل (تمويل رأس المال العامل)².
- هو جزء من سوق رؤوس الأموال ، يعرف بالمعنى الضيق على أنه سوق ما بين البنوك يتم فيه إقراض و اقتراض السيولة لفترة زمنية قصيرة و ذلك تحت سلطة البنك المركزي. أما بالمعنى الواسع فالسوق النقدي هو سوق يلتقي فيه العرض و الطلب على رؤوس الاموال قصيرة الأجل ، و هو مفتوح أمام كل الأعوان الاقتصاديين.³

1 الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ، ص 380.

2 عبد الكريم أحمد قندوز ، الأسواق المالية ، سلسلة كتب تعريفية ، العدد 21 ، صندوق النقد العربي ، 2021 ، ص 11.

3 دردر نصيرة ، سبل تفعيل السوق النقدي في الجزائر ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلد 9 ، العدد 17 ، 2014 ، ص 83.

2- هيكل السوق النقدي¹:

تتكون السوق النقدية من سوقين ، السوق الأولية و هي سوق الإصدار الثانوية و هي سوق التداول :

1-2 السوق الأولية : Primary Market

هي التي يتم فيها الحصول على الأموال المراد توظيفها لآجال قصيرة و بأسعار فائدة تتحدد حسب مصدر هذه الأموال و مكانة المقترض و سمعته المالية ، أي أن السوق الأولي محله إصدارات جديدة تمثل البيع الأول لأدوات الدين .

2-2 السوق الثانوية : Secondary Market

و التي يجري فيها تداول الإصدارات النقدية قصيرة الأجل ، و بأسعار تتحدد حسب قانون العرض و الطلب . أي أن السوق الثانوي يمثل الإطار الذي يتم فيه تداول الإصدارات النقدية بين مشتريها الأول و مشترين آخرين ، و يتكون من سوقين فرعيين هما :

1-2-2 سوق الخصم و عملياته : The discount Market

يتم فيه خصم أوراق الائتمان قصيرة الأجل ، و من أهمها الأوراق التجارية العادية (الكمبيالة ، السندات الاذنية ، و سند لأمر) ، القبولات المصرفية و أذونات الخزنة.

2-2-2 سوق القروض قصيرة الأجل : The short Term loan Market

و تشمل جميع القروض التي تتراوح مدتها من أسبوع إلى سنة و تمنح من طرف البنوك التجارية و بعض مؤسسات الاقراض المتخصصة في هذا المجال للأفراد و المشروعات .

1 هوادي مجيد ، زبير عياش ، أهمية السوق النقدية في تمويل البنوك التجارية و الخزينة العمومية في الجزائر خلال فترة 2015-2021 ، دراسات اقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 3 ، 2022 ، ص67.

3-خصائص سوق النقد :

يتميز سوق النقد بمرونته العالية ، خاصة أن الفاعلين فيه هم المؤسسات المالية (البنك المركزي ، البنوك ، صناديق الاستثمار ، ...) ، و لأنه بطبيعته سوق للمعاملات التي تقل عن سنة ، فهو يتميز بالسيولة العالية ، و تدني درجة المخاطر فيه و هي كالآتي¹:

3-1 انخفاض مستويات المخاطر السوقية :

يتسم بتدني درجة هذه المخاطر نتيجة انخفاض احتمالات تراجع أسعار الأوراق المالية المتداولة فيه ، نظرا لكونها

قصيرة الأجل . لذا تترك التغيرات الحادثة في أسعار الفائدة — نتيجة أي متغيرات اقتصادية و مالية أخرى آثارا محدودة على الأسعار السوقية لهذه الأوراق ، مما يجعل قيمتها عند الاستحقاق شبه مؤكدة .

3-2 انخفاض مستويات المخاطر الائتمانية :

ترتبط هذه المخاطر باحتمال عجز المدين الوفاء بدينه عند استحقاقه ، و في سوق النقد حيث الأدوات المتداولة فيه صادرة عن مؤسسات ذات مراكز ائتمانية قوية كالبنوك المركزية ، البنوك التجارية أو المؤسسات الحكومية ، فإن مخاطر عدم السداد أو التعثر جد منخفضة.

كما يمكن إدراج خصائص أخرى مميزة للسوق النقدي هي²:

- السوق النقدي ليس له هيكل مؤسسي و تنظيمي محدد ، حيث تشكل المؤسسات المالية و المصرفية المنتشرة جغرافيا هيكل السوق.

1 عبد الكريم أحمد قندوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

2 عايد لمين ، زيتوني كمال ، دور السوق النقدية في تمويل البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2016-2019 ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد 6، العدد 1 ، 2021 ، ص 292.

- تتميز هذه السوق بالمرونة العالية ، حيث معظم الصفقات التي تتم فيه تحدث في السوق الثانوية بإجراءات مبسطة جدا ، تنخفض سرعة تكاليف هذه الصفقات بالإضافة إلى سرعة تنفيذ العمليات بفضل استعمال أنظمة الاتصال و التكنولوجيا المتطورة مما يسمح بالحصول على المعلومات الكاملة في كل لحظة و بشكل فوري حول الشروط المطبقة في السوق .

-إن غالبية الأدوات النقدية قابلة للخصم ، و ذلك لأنها تباع عادة بأقل من قيمتها المحددة باستثناء الودائع المصرفية.

4- المتدخلون في السوق النقدي :

4-1 البنك المركزي :

يلعب الدور الرئيس في سوق النقد ، و من خلاله تؤدي سوق النقد وظيفتها الأساسية المتمثلة في إدارة السيولة للوحدات الاقتصادية في المجتمع ، من خلال التحكم في كمية العرض النقدي ، و كذا تنفيذ السياسة النقدية بحسب الأوضاع الاقتصادية في البلد .

4-2 البنوك التجارية :

تدخل البنوك التجارية في سوق النقد من خلال قيامها بدور المقرض أو المقترض حسب الحاجة ، فهي تقترض من البنوك (سوق ما بين البنوك) و المؤسسات المالية الأخرى عند حاجتها لسيولة طارئة ، لمدة قصيرة جدا (يوم واحد على سبيل المثال) ، كما تدخل مقرضة بغرض استثمار ما لديها من فوائض سيولة للحصول على عوائد شبه مضمونة.

4-3 شركات الوساطة المالية :

تقوم ببيع و شراء الأوراق المالية نيابة عن العملاء .

4-4 صناديق الاستثمار :

صناديق الاستثمار هي مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي في الأوراق المالية ، حيث تقوم ابتداء بتجميع الأموال من أصحاب الفوائض المالية الراغبين في استثمار تلك الفوائض ، و من استثمارها في مختلف أشكال

الأدوات المالية (أسهم ، سندات ، وحدات الصناديق العقارية ، ...) من خلال إدارة متخصصة ، و تدخل صناديق الاستثمار إلى سوق النقد بغرض تنويع محافظها و الاستثمار في الأدوات ذات درجة سيولة عالية قد تحتاجها في إدارة السيولة.

4-5 شركات الاستثمار :

شركات يقوم نشاطها في الأساس على تقديم الاستشارات الفنية المتعلقة بتكوين المحافظ الأوراق المالية للعملاء (أفراد شركات ، بنوك ، ...) ، كذلك تكوين و إدارة المحافظ الأوراق المالية للعملاء ، و هي تختلف عن صناديق الاستثمار ، و تدخل سوق النقد لاستثمار جزء من محافظها في أدوات سائلة فضلا عن تحقيق عوائد شبه مضمونة ¹.

4-6 الخزينة العمومية :

تعتبر المقرض الرئيسي في السوق النقدي ، ففي حالة عجز الموازنة تقوم بطرح سندات الخزينة و السندات الحكومية للاكتتاب العام .

4-5 الأدوات المتداولة في السوق النقدي :

تتمثل الأدوات المالية المتداولة في سوق النقد في أدوات الدين قصيرة الأجل قابلة للتداول ، يستحق حاملها استرداد المبلغ المدون عليها ، الذي سبق و أقرضه لطرف آخر ، في تاريخ محدد ، لا يتجاوز عادة سنة من إصدارها ، و تتميز هذه الأدوات بإمكانية التصرف فيها قبل تاريخ استحقاقها و ذلك بيعها في سوق النقد ، حيث يتم تداول هذه الأدوات إما على أساس سعر الخصم ، أو على أساس سعر الفائدة ، حسب كل أداة ².

4-5 1 أذونات الخزينة : Treasury bills

تعتبر من أهم أدوات سوق النقد لما لها من سيولة عالية ، فهي أداة استثمارية قصيرة الأجل يمكن تسيلها بسهولة و بأقل تكلفة ، و تستخدم أساسا في العجز المؤقت بموازنة الدولة ، حيث يكون البنك المركزي وكيلا

1 عبد الكريم أحمد قندوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 13-14.

2 شريك رفيق ، الأسواق المالية ، مطبوعة بيداغوجية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 8ماي 1945 قالمة ، 2017-2018 ، ص 22.

عن الحكومة بإصدار هذه السندات و بيعها للمتعاملين بخصم م القيمة الاسمية ، و تتراوح مدتها ما بين شهر و سنة¹.

تباع (تسوق) أذونات الخزينة في السوق الأولية بأسلوب المزاد ، حيث يقوم البنك المركزي في الدولة بعرضها و دعوة المستثمرين الذين هم عادة مؤسسات مالية كبيرة كالبنوك التجارية ، شركات التأمين و المتاجرين في هذا النوع من الأوراق المالية لتقدم عطاءاتهم متضمنة الكميات المراد شراؤها و أسعار الشراء ، و يتم قبول العطاءات ذات السعر ثم الأقل فالأقل ، إلى أن يتم تصريف كامل الأوراق المصدرة.²

5-2 الأوراق التجارية : Commercial papers

هي مستند كتابي يحدد شكله في العادة القانون التجاري ، و هو يتضمن التزاما بدفع مبلغ نقدي معين يستحق الأداء بمجرد الاطلاع ، أو في أجل قصير لا يتجاوز في العادة 270 يوم (9 أشهر) . تتميز الأوراق التجارية بكونها قابلة للتداول بالطرق التجارية و يقبلها العرف كأداة للوفاء تقوم مقام النقود ، حيث أنها لا تنطوي على أي ضمانات بالسداد إلا سمعة الشركة و قوتها الائتمانية ، فإنها تصدر في العادة من الشركات القوية التي تتميز بمراكز مالية قوية و سمعة طيبة.³

و تتخذ الورقة التجارية الأشكال التالية⁴ :

5-2-1 سند لأمر (السند الإذني) : Promissory Note

هو صك يتعهد فيه المدين بدفع مبلغا معيناً مسجلاً في السند في تاريخ معين (عادة لا يزيد عن 3 أشهر) ، لشخص آخر هو الدائن أو حامل السند. و ينتقل من دائن لآخر من خلال تظهيره ، الذي يتيح استخدامه كأداة لتسديد الالتزامات .

1 عبد الكريم أحمد قندوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

2 شرياق رفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

3 عبد الكريم أحمد قندوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

4 بنابي فتيحة ، محاضرات في مقياس الاقتصاد النقدي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، ص 100.

2-2-5 الكميالة (السفجة) : Bill of Exchange

هي عبارة عن أمر يوجهه المدين (الساحب) إلى المدين (المسحوب عليه) بأن يدفع مبلغ معيناً من المال إلى (الدائن) المستفيد في تاريخ معين.

3-2-5 سند الرهن (التخزين) : Storage Bond

و هو سند يسلم للشخص الذي قام بإيداع سلعة في أحد المخازن ، و هو ذو شقين ، الشق الأول يثبت ملكية الشخص لهذه السلعة ، و الشق الثاني يمكن أن يصبح وثيقة رهن أو بيع بمجر تظهيره .

4-2-5 سند الصندوق : Fund bond

هو سند إذني صادر عن المؤسسات أو البنوك عند حاجتها لتمويل قصير الأجل ، ليقوم الأفراد بالاككتاب فيه ، حيث تلتزم الجهة المصدرة بدفع قيمته عند تاريخ الاستحقاق.

3-5 شهادات الإيداع المصرفية (القابلة للتداول) ¹ : Negotiable Certificates Deposit

هي أوراق مصرفية (وثائق) غير شخصية تصدرها المصارف بقيم مختلفة وآجال متفاوتة لا تتجاوز السنة في الغالب ، تثبت لحاملها إيداع مبلغ معين من المال لفترة معينة و بفائدة محددة قد تكون ثابتة أو متغيرة ، و هي بذلك تشبه ودائع لأجل ، وهي شهادات قابلة للتداول في السوق الثانوية بعد الإصدار ، لذا تعتبر تطوراً لفهوم الوديعة المصرفية التقليدية ، و تصدر هذه الشهادات بقيمة إسمية كاملة يدفعها مصدرها لحاملها عند الاستحقاق زائد فوائد .

يتم إصدار هذه الشهادات و تسويقها بأحد الأسلوبين :

✓ الإصدار العام أو المعلن : Tranche Issue

و ذلك بإعلان المصرف عن إصداره شهادات و دعوته الجمهور الاككتاب فيها ، و في هذه الحالة تصدر الشهادة لأمر المكتب ، و يمكن لصاحبها تداولها عن طريق التظهير .

1 شرياق رفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 22- ، بتصرف.

✓ الإصدار الخاص أو الإصدار بناء على طلب المستثمر : Tap Issue

يتم إصدار الشهادات بناء على طلب مسبق من طرف المودعين ، و بشروط يتفق عليها بينهم و بين المصرف ، و الخاصة بالمبلغ ، الفترة و سعر الفائدة ، و يتم تداولها بطريقة المناولة ، و لما كانت شهادات الإيداع هذه تمثل ودائع لأجل فإنه ليس لصاحبها أن يسترد قيمتها من المصرف المصدر لها قبل تاريخ استحقاقها ، إلا أنه و لكونها قابلة للتداول فيمكنه التصرف فيها بيعها و الحصول على قيمتها مقابل الخصم .

و أهم أنواعها هي كآآتي :

5-3-1 شهادات تصدرها البنوك المحلية و بالعملة المحلية و باستحقاق أقل من سنة :

و تعد البنوك المركزية و البنوك التجارية الجهات الأكثر إصدارا لهذه الشهادات ، و قد تصدر شهادات لآجال تتجاوز السنة و تسمى شهادات الإيداع لأجل ، و بمعدلات فائدة أعلى تدفع مرتين في السنة .

5-3-2 شهادات الإيداع بمعدل فائدة عائم :

يتم تعديله على أساس معدل فائدة مرجعي ، إما يوميا أو أسبوعيا أو شهريا أو كل 3-6 شهور ، و غالبا تتراوح آجال هذه الشهادات بين 18 شهرا و 5 سنوات.

5-3-3 شهادات إيداع باليورو دولار :

و هي عبارة عن شهادات تصدر بالدولار الأمريكي في لندن من قبل البنوك الأمريكية و الكندية و الأوروبية و اليابانية .

5-3-4 شهادات إيداع بالدولار الأمريكي :

و تصدرها البنوك المحلية الأمريكية ، كما تصدرها بعض البنوك العربية .

3-6 القبولات المصرفية¹: Banker's Acceptances

هي أدوات دين قصيرة الأجل تصدرها البنوك التجارية ، تتراوح مدتها بين شهر و 9 أشهر ، تستخدم كأداة للإقراض أو كأداة ائتمان في المعاملات التجارية الخارجية (عمليات التصدير و الاستيراد) .

و تعرف القبولات المصرفية بأنها سندات (تعهدات) مسحوبة نم طرف عميل على البنك ، يطلب فيها من البنك لأمره أو لأمر شخص آخر مبلغا محددًا من المال في تاريخ لاحق ، و يتعهد البنك بذلك عن طريق ختم السند أو التعهد بكلمة مقبول ، مقابل على أن يحصل على عائد محدد . و بناءً على ذلك يقوم العميل بإيداع قيمة الكمبيالة في حسابه لدى البنك قبل تاريخ الاستحقاق كي يتمكن من تسليمها لحامل الكمبيالة في تاريخ استحقاقها ، و مع ذلك فإن البنك ملزم بدفع قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق حتى لو لم يدفع العميل قيمتها إليه .

4-6 اتفاقية إعادة الشراء²: Repurchase Agreement

هي عبارة عن عقد بيع أوراق مالية يتعهد البائع بإعادة شرائها في تاريخ محدد و بسعر محدد ، يذكر في عقد الاتفاقية مسبقا .

تعني هذه الاتفاقية أن يلجأ أحد التجار إلى سمسار متخصص في هذه الاتفاقيات ليقترض منه مبلغا محددًا من المال لمدة يوم أو ليلة أو بضعة أيام ، و بموجب هذا الاتفاق يبيع التاجر و بصفة مؤقتة أوراقا مالية بما يعادل قيمة لمبلغ الذي يحتاجه ، و يقوم في نفس الوقت بإبرام صفقة (اتفاقية) إعادة شراء تلك الأوراق من ذات المستثمر بسعر أعلى قليلا من سعر الذي باع له به هذه الأوراق على أن تنفذ الصفقة في الوقت المحدد الذي تنتهي فيه حاجة التاجر للأموال المقترضة ، و الفرق بين قيمة عقد البيع و عقد إعادة الشراء يمثل عائدا على الأموال المقترضة ، و إن كان بالإمكان أن يجري عقدا للبيع و إعادة الشراء بنفس القيمة على أن يحدد معدل الفائدة مسبقا .

فاتفاق إعادة الشراء بهذه الصورة ما هو إلا قرض قصير الأجل بضمان الأوراق المالية محل العقد ، حيث أن هذه الأوراق لا تنقل ملكيتها للسمسار (المستثمر) بل تبقى في حوزة التاجر لكنها مرهونة لصالح السمسار .

1 شريك رفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

2 نفس المرجع ، ص 27 .

5-6 ودائع العملات الأجنبية (سوق اليورو دولار) : Foreign Currency Deposits

تودع هذه الودائع في مؤسسات مالية أجنبية خارج البلد المصدر لها ، و في فروع لبنوك محلية تعمل في دول أخرى مثل ودائع الدولار و الجنيه الإسترليني في بنوك الخليج العربي ، و يسهم وجود هذه الودائع في قيام أسواق لهذه العملات الأجنبية في البلدان المصدرة لها.¹ يتم تحديد سعر الفائدة المرتبط بها وفقا للعرض و الطلب بدون أية قيود.²

1 بنابي فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

2 عبد الكريم أحمد قندوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

أولا - الكتب :

1. أسامة كامل ، عبد الغني حامد ، النقود والبنوك ، مؤسسة الورد العالمية ، البحرين ، 2006 .
2. إسماعيل أحمد الشناوي ، عبد النعيم مبارك ، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية ، الدار الجامعية ، 2000 .
3. أنس البكري ، وليد الصافي ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، 2009.
4. بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 .
5. خبابه عبد الله ، الاقتصاد المصرفي البنوك التجاري - البنوك الإسلامية- السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2013 .
6. رضا عبد السلام ، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية، 2004 .
7. سامي السيد ، النقود و البنوك و التجارة الدولية ، جامعة القاهرة ، 2018.
8. سعيد الخضري ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1994
9. الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي و البنكي ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012 .
10. عبد الحليم غربي ، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مطبوعات (KIE Publication) ، كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني ، 2018 .
11. عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2014 .
12. عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الطبعة الثانية ، الجزء الثاني ، 2014.

13. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
14. عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود و البنوك - الأساسيات و المستحدثات - ، الدار الجامعية ، 2009.
15. عقيل جاسم عبد الله ، النقود و المصارف ، الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي للنشر ، الأردن ، 1999.
16. فليح حسن خلف ، النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العلمي للنشر و التوزيع ، الأردن ، سنة 2006 .
17. المبارك محمد ، اقتصاد النقود ، الطبعة الأولى ، منشورات دار الأديب ، 2006 .
18. محمد أحمد عطا عمارة ، النقود و آثارها في تقييم الحقوق و الواجبات -دراسة مقارنة - ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 .
19. محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002 .
20. محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان و سهيل أحمد سمحان ، النقود و المصارف ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عملن ، الأردن 2010.
21. محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2014 .
22. نجلاء محمد بكر ، اقتصاديات النقود و البنوك ، أكاديمية طيبة ، 2000 .
23. عبد الكريم أحمد قندوز ، الأسواق المالية ، سلسلة كتب تعريفية ، العدد (21) ، صندوق النقد العربي ، 2021.
24. رانيا طه الشيخ ، التضخم أسبابه، آثاره و سبل معالجته ، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد(18) ، صندوق النقد العربي ، 2021.

25. محمد إدريس ، السياسة النقدية ، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (17) ، صندوق النقد العربي ، 2021.

26. وسام ملاك ، النقود و السياسات النقدية الداخلية : قضايا نقدية و مالية ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2000.

ثانيا - المقالات العلمية و الأوراق البحثية :

1. يوب فايزة ، سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 13 ، العدد 03 ، 2019 .

2. زهير زواش ، واقع التمويل الإسلامي في المنظومة المصرفية الجزائرية - حالة بنك البركة و بنك السلام- مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، المجلد 10 ، العدد 1 ، جوان 2023 .

3. إبراهيم الكراسنة ، البنوك الإسلامية : الإطار المفاهيمي و التحديات ، معهد سياسات صندوق النقد العربي ، رقم 24 ، 2013 .

4. بن دقفل كمال ، مؤشرات التضخم في الجزائر -دراسة تحليلية - ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - ، 27(02) ، 2013 .

5. سويح جمال ، بن ثابت علال ، دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال فترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 6، العدد 2 ، ديسمبر 2020.

6. علي مكيد ، علاء الدين عشيط ، أثر السياسيتين النقدية و المالية في التضخم : حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015) ، مجلة بحوث اقتصادية و عربية ، العددان 78-79 ، 2017 .

7. عزازي فريدة ، حاوشين ابتسام و بركاني سميرة، دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2017) ، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي ، المجلد 17 ، العدد الخاص ، جوان 2020.

8. بوضياف مختار، تقييم أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) ، المجلة العلمية للحوار الاقتصادي ، المجلد 1 ، العدد 2 ، 2022 .
9. محمد صلاح ، يونس قرواط و حنان زلاقي ، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها -إشارة لبعض التجارب المختارة- ، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية ، العدد 04، سبتمبر 2018
10. عصام الخالدي ، خشمان الخنساء ، واقع السياسة النقدية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي ، العدد 4، 2019 .
11. رشام كهينة ، جميل أحمد ، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي ، دراسة تحليلية ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 1 ، العدد 5، 2019 .
12. شلغوم عميروش ، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية : حالة الجزائر (1990-2014) ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 1 ، العدد 16 ، 2017.
13. دردر نصيرة ، سبل تفعيل السوق النقدي في الجزائر ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلد 9 ، العدد 17، 2014 .
14. هوادي مجيد ، زبير عياش ، أهمية السوق النقدية في تمويل البنوك التجارية و الخزينة العمومية في الجزائر خلال فترة 2015-2021 ، دراسات اقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 3 ، 2022 .
15. عايد لمين ، زيتوني كمال ، دور السوق النقدية في تمويل البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2016-2019 ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد 6، العدد 1 ، 2021 .
16. محمد دمان ذبيح ، النقود الإلكترونية : ماهيتها ، مزاياها ، مخاطرها ، مجلة الشريعة و الاقتصاد ، المجلد 10 ، العدد 1، 2021 .
17. إسماعيل خالد أوغلو ، التكيف الشرعي للعملة الرقمية ، مجلة دراسات في المالية الإسلامية و التنمية ، المجلد 1، العدد 1 ، 2020.

18. منصور علي منصور شطا ، العملات الافتراضية المشفرة و أثرها على مستقبل المعاملات (الواقع و الآفات) ، مجلة كلية الشريعة و القانون ، العدد 37 ، 2022 .
19. أسماء سالمين العرياني ، العملات الافتراضية - حقيقتها تكييفها و حكمها الشرعي - ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 14، العدد 01 ، 2021 .
20. غربي أحمد ، بوشريط أسامة ، تطور الكتلة النقدية و أثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و التنمية لجامعة المدية ، العدد 5، جانفي 2016 .
21. وسام مويسي ، أمال بوسميني ، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار خلال الفترة 2000-2017 ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد 7 ، العدد 2، جوان 2020 .
22. أحمد شفيق الشاذلي ، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، العدد 37 ، أكتوبر 2017 .

ثالثا - الأطروحات:

- إيمان بن زروق ، التضخم قياسه و آثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية ، 2020-2021.

رابعا - المطبوعات البيداغوجية:

1. صديقي خضرة ، الاقتصاد النقدي ، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة و السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة طاهري محمد بشار ، 2021-2022 .
2. ودان بوعبد الله ، الاقتصاد النقدي و سوق رأس المال ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ل م د علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم 2020-2021 .

3. بناي فتيحة ، محاضرات مقياس الاقتصاد النقدي ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016-2017

4. شرياق رفيق ، الأسواق المالية ، مطبوعة بيداغوجية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2017-2018 .

خامسا- مواقع إلكترونية:

1. التضخم ، البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري ، عن موقع : www.ebi.gov.eg

